تحفة الأحباب

و

طرائف الأصحاب

تأليف العالم الشيخ

محمد بن محمد عمر بحرق الحضرمي

على

ملحة الإعراب

و

سنخة الآداب

للإمام جمال الدين أبي محمد القاسم ابن علي الحريري البصري

طبعة جديدة منقحة مصححة

دار الفكر

للطباعة والنشر والتوزيع

تحفة الأحباب

و

طرائف الأصحاب

تأليف العالم الشيخ

محمد بن محمد عمر بحرق الحضرمي

على

ملحة الإعراب

و

سُنْخة الآداب

للإمام جمال الدين أبي محمد القاسم ابن علي الحريري البصري

ووضعنا بهامشه بعض تقييدات وفوائد جليلة من شرح المصنف والفاكهي واليمني وغيرها تكثيراً للفائدة وزيادة في نفع الطلاب

طبعة جديدة مُنقحة مُصححة

إشراف

مكتب البحوث والدراسات

دار الفكر

للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى

١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م

دار الفكر
بيروت لبنان
حارة حريك - شارع عبد النور - برقيا: فكسي - ص.ب: ١١/٧٠٦١
تلفون: ٨٣٨٣٠٥ - ٨٣٨٢٠٢ - ٨٣٨١٣٦ - فاكس: ٠٠٩٦١١٨٣٧٨٩٨
دولي: ٠٠٩٦١١٨٦٠٩٦٢ - دولي وفاكس: ٠٠١ - ٢١٢ - ٤٧٨٢٣٠٨

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلق الإنسان وعلمه البيان، وأنزل القرآن بأفصح لسان، على نبيه المبعوث إلى الإنس والجان، محمد المصطفى من عدنان، ﷺ على ممرّ الدهور والأزمان، وآله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان.

أما بعد: فهذا شرح علقته على ملحة الإعراب، وسنخة الآداب، اختصرته من شرح ناظمها رحمه الله تعالى، وضممت إلى ذلك فوائد جمة، وزوائد مهمة، واقتصرت فيه على حل عباراتها وإيراد أمثلتها وإشاراتها، وتفسير الغريب من لغاتها، والمشكل من إعرابها، بعبارة قريبة إلى الأفهام، ظاهرة للخاص والعام، ليكون تبصرة للطالب المبتدي، وتذكرة للراغب المنتهي، والله أسأل أن ينفع به إنه قريب مجيب، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب. قال الشيخ الإمام العلامة جمال الدين أبو محمد القاسم بن علي الحريريّ البصريّ.

أَقُـولُ مِـنْ بَـعْـدِ افْـتِـتَـاحِ الـقَـوْلِ بِـحَـمْـدِ ذي الـطَّـوْلِ الـشَّـدِيـدِ الـحَـوْلِ

إنما افتتح بحمد الله تعالى بعد البسملة اقتداءً بكتاب الله العزيز وسنة نبيه ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم لأن أوّل القرآن العظيم: الحمد لله بعد البسملة، وكان النبيُّ ﷺ يأمر بالابتداء بعد البسملة بالحمدلة في أوائل الرسائل ونحوها، والطَّوْلُ الفضل والسعة، والحول والقوة، وإضافة الشديد إليه من باب إضافة الصفة إلى الموصوف أي ذي الحول الشديد، وكذا نظائره كالصحيح المعرفة، والمقول المحكي بقوله أقول هو يا سائلي إلى آخر المنظومة.

وَبَـعْـدَهُ فَـأَفْـضَـلُ الـسَّـلامِ عَـلَـى الـنَّـبِـيِّ سَـيِّـدِ الأَنَـامِ

وَآلِـهِ الأَطْـهَـارِ خَـيْـرِ آلِ فَـاحْـفَـظْ كَـلامِـي وَاسْـتَـمِـعْ مَـقَـالِـي

أي وبعد افتتاح القول بحمد الله تعالى فأقول: أفضل السلام على النبيّ محمد سيد الأنام ﷺ، ولو قال الشيخ: وأفضل الصلاة والسلام برفع أفضل أو جره لكان أحسن، وسيأتي في ختمها الاعتذار عن الشيخ في إفراد السلام هنا عن الصلاة وإفرادها عنه هناك، والأنام الخلق، وهو صلى الله عليه وآله وسلم سيد الخلق، فاستغنى بهذا الوصف المتعين له عن اسمه العلم، وإنما فعل ذلك شكراً له صلى الله عليه وآله وسلم على ما منّ الله به على عباده من هدايتهم على يديه، وآله هم أهل بيته، والأطهار جمع طاهر كالأصحاب جمع صاحب وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ [الأحزاب: ٣٣] ثم أمر الطالب بحفظ كلامه بقلبه والاستماع إليه، والكلام والمقال متقاربا المعنى فقال:

يـا سَـائِـلِـي عَـنِ الـكَـلامِ الـمُـنْـتَـظِـمْ حَـدّاً وَنَـوْعـاً وَإِلـى كَـمْ يَـنْـقَـسِـمْ

أي أقول يا سائلي وانتصاب حداً ونوعاً على التمييز، والمنتظم المركب كما سيأتي.

اسْـمَـعْ هُـدِيـتَ الـرُّشْـدَ مـا أَقُـولُ وَافْـهَـمْـهُ فَـهْـمَ مَـنْ لَـهُ مَـعْـقُـولُ

أي عقل ثم بين حدّ الكلام بقوله:

حَـدُّ الـكَـلامِ مـا أَفـادَ الـمُـسْـتَـمِـعْ نَـحْـوَ سَـعَـى زَيْـدٌ وَعَـمْـرٌو مُـتَّـبِـعْ

أي يا سائلي عن حدّ الكلام في اصطلاح أهل النحو، وعن أنواعه كم هي، وعن أقسام كل نوع اعلم أن حدَّ الكلام ما أفاد المستمع فائدة يحسنُ السكوت عليها، وذلك هو اللفظ المركب المفيد، وهو المراد بقوله المنتظم كما سيأتي لأن النظم تركيب مخصوص، ولا يكون إلا من جملة فعلية نحو: سعى زيد، أو اسمية نحو: عمرو متبع. فكل جملة من هاتين الجملتين تسمى كلاماً لأنه مفيد فائدة يحسن السكوت عليها ومركب أيضاً من كلمتين بخلاف قولك مثلاً: سعى فقط، أو زيد

قوله: (وسنخة الآداب) في الصحاح: السنخ الأصل، وأسناخ الأسنان أصولها، وسنخ في العلم سنوخاً رسخ فيه اهـ. قوله: (من باب إضافة الصفة إلخ) الصَّوَاب من باب إضافة الصّفة إلى معمولها كالحسن الوجه، كما نبه عليه

فقط، فإن كلاً منهما على انفراده يسمى كلمة لا كلاماً، وبخلاف قولك أيضاً: إن زيداً فإنه غير كلام حتى تقول مثلاً قائم، وكذلك قولك إن قام عمرو حتى تقول مثلاً أكرمته، فهذا حدُّ الكلام، وأما أنواعه فهي التي في قوله:

وَنَـوْعُـهُ الَّـذِي عَـلَـيْـهِ يُـبْـنَـى اسْـمٌ وَفِـعْـلٌ ثُـمَّ حَـرْفُ مَـعْـنَـى

أي وَأما أنواع الكلام التي يتركب منها وهو معنى قوله الذي عليه يبنى، فالضمير البارز في عليه للنوع، والمستتر في يبنى للكلام، فهذه الثلاثة لا يوجد كلام قط إلا مركباً منها، ولا توجد كلمة مفردة إلا وهي واحدة من هذه الأنواع، ويسمى كل واحد من هذه الأنواع كلمة، وجمعها كلم.

تنبيه: احترز بنوعه الذي يبنى منه عن نوعه الذي ينقسم إليه كالجملة الاسمية والفعلية، ووصف الحرف بأنه حرف معنى ليخرج حرف الهجاء، لأن حرف المعنى كلمة مستقلة تدل على معنى كالكاف في قولك: زيد كالأسد، فإنه يدل على التشبيه، وكاللام في قولك: الفرس لعمرو، فإنها تدلّ على الملك بخلاف حرف الهجاء فإنه جزء كلمة كالكاف من كتاب، واللام من لباس، ثم إنه عرف كل نوع بعلامة تخصه تميزه عن النوع الآخر بقوله:

فَـالاسْـمُ مـا يَـدْخُـلُـهُ مِـنْ وَإِلَـى أَوْ كـانَ مَـجْـرُوراً بِـحَـتَّـى وَعَـلَـى
مِـثَـالُـهُ زَيْـدٌ وَخَـيْـلٌ وَغَـنَـمْ وَذا وَتِـلْـكَ وَالَّـذِي وَمَـنْ وَكَـمْ

أي فالنوع الأول الذي هو الاسم هو كل كلمة يصلح أن يدخل عليه حرف من حروف الجر الآتية في بابها، أو كان مجروراً بها كقولك: مررت بخيل وبزيد وبغنم وبتلك وبالذي أكرمك وبمن أكرمته، وكذا قولك: بكم اشتريت الثوب، وقس على ذلك.

تنبيه: إنما غاير بين قوله ما يدخله أو كان ليشمل ما إذا كان مجروراً أو غير مجرور، ولكن يصلح أن يدخله الجر فقوله: أو كان معطوف على قوله ما يدخله، وهو صلة موصول محذوف، ولعله أشار بتعداد الأمثلة إلى تعداد الاسم إلى معرفة ونكرة ومعرب ومبنيّ وظاهر ومضمر ومبهم، واقتصر من علامات الاسم على الجر لما سيأتي.

وَالـفِـعْـلُ مـا يَـدْخُـلُ قَـدْ وَالسِّـيـنُ عَـلَـيْـهِ مِـثْـلُ بَـانَ أَوْ يَـبِـيـنُ
أَوْ لَـحِـقَـتْـهُ تَـاءُ مَـنْ يُـحَـدِّثُ كَـقَـوْلِـهِـمْ فـي لَـيْـسَ لَـسْـتُ أَنْـفُـثُ
أَوْ كَـانَ أَمْـراً ذا اشْـتِـقَـاقٍ نَـحْـوَ قُـلْ وَمِـثْـلُـهُ ادْخُـلْ وَانْـبَـسِـطْ وَاشْـرَبْ وَكُـلْ

أي والنوع الثاني الذي هو الفعل، هو كل كلمة يصلح أن تدخل عليها قد: نحو قد بان وقد دخل وقد خرج وانبسط واستخرج وأكل وشرب ونحوها، أو يصلح أن تدخل عليه السين التي بمعنى سوف الدالة على الاستقبال نحو: سيبين وسيدخل وسيخرج، أو لحقته تاء المتكلم المضمومة، وهو مراده بقوله: تاء من يحدث نحو: دخلت وخرجت، ولست أنفث، بضم الفاء وكسرها، والنفث نفخ خفيف معه ريق، ومثلها تاء المخاطب المفتوحة للمذكر والمكسورة للمؤنث، أو كانت دالة على الأمر بما اشتق منه كقولك: قل، فإنه يدل على الأمر بالقول، ومثله ادخل أمر بالدخول، وانبسط أمر بالانبساط، واشرب أمر بالشرب، وكل أمر بالأكل وقس على ذلك.

تنبيه: إنما اقتصر الناظم في الاسم على علامة واحدة وهي دخول الجرّ عليه لأنها أهم علاماته وتدخل على قسمي النكرة والمعرفة والمعرب والمبني، وإلا فله علامات أخر كالتنوين والتعريف بأل، وذكر للفعل هذه العلامات كلها لأن الفعل كما سيأتي ثلاثة أقسام ماضٍ ومضارع وأمر، فذكر علامة تدخل على الماضي والمضارع معاً وهي قد، وعلامة تختص بالمضارع وهي السين، وعلامة تختص بالماضي وهي تاء المحدث أي المتكلم، وعلامة تختص بالأمر وهي دلالة الكلمة

اليمني. قوله: (ثم حرف معنى) حروف المعاني هي الكلمات الموضوعة المقابلة للأسماء والأفعال. وحروف المباني هي التي تبنى منها الكلمات، وهي حروف الهجاء أعني جه لا جيم فإنه اسم له اهـ.

قوله: (فالاسم) قدمه في الإجمال والتفصيل على قسميه لكونه يخبر به وعنه فله مرتبتان، والفعل يخبر به لا عنه، والحرف لا يخبر به ولا عنه فليس له مرتبة اهـ. قوله: (هو كل كلمة إلخ) عبارة الفاكهي الفعل لغةً نفس الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام وقعود ونحوهما واصطلاحاً كلمة دلت على معنى في نفسها مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً ليخرج نعم وبئس اهـ.

على الأمر بما اشتقت منه كما سبق، واحترز بذلك من نحو قولك: صه بمعنى اسكت، ومه بمعنى اكفف، فإنهما وإن كانا أمرين فليسا بفعلين لعدم اشتقاقهما مما دلا عليه أي السكوت والكفّ.

وَالحَرْفُ مَا لَيْسَتْ لَهُ عَلامَهْ فَقِسْ عَلَى قَوْلِي تَكُنْ عَلاَّمَهْ
مِثَالُهُ حَتَّى وَلا وَثُمَّا وَهَلْ وَبَلْ وَلَوْ وَلَمْ وَلَمَّا

أي: وأما النوع الثالث الذي هو الحرف فترك العلامة له علامة وذلك أن كل كلمة أدخلت عليها علامة الاسم فلم تقبلها ثم علامة الفعل فلم تقبل شيئاً منها دلّ ذلك على أنها حرف مثاله أنه لا يصلح في حتى أن تقول من حتى وإلى حتى، كما تقول: خرجت من الدار إلى المسجد، وكذا لا يصلح قولك: قد حتى وسوف حتى، كما تقول: قد خرج زيد وسيخرج عمرو، ولا تدل على أمر بشيء فدلّ ذلك على أنها حرف وقس على ذلك.

فائدة: الألف في قوله وثما للإطلاق وكذا نظائره كخف العقابا وأجد الجوابا، وقوله: تكن علامة، أي كثير العلم.

تنبيه: لعله أشار بتعداد الأمثلة إلى تعداد معاني الحرف كما سيأتي وانقسامه إلى عامل كحتى ولا ولما ولم وغير عامل كثم وهل وبل ولو.

تنبيه آخر: قد وفى الناظم رحمه الله تعالى بما وعد من بيان حد الكلام وأنواعه، وبقي ذكر أقسام كلّ نوع فأشار إلى أقسام الاسم بقوله:

باب المعرفة والنكرة

والاسْمُ ضَرْبَانِ فَضَرْبٌ نَكِرَهْ وَالآخَرُ المَعْرِفَةُ المُشْتَهِرَهْ
وَكُلُّ مَا رُبَّ عَلَيْهِ تَدْخُلُ فَإِنَّه مُنَكَّرٌ يا رَجُلُ
نَحْوُ غُلامٍ وَكِتَابٍ وَطَبَقْ كَقَوْلِهِمْ رُبَّ غُلامٍ لِي أَبَقْ

أي الاسم ينقسم إلى قسمين: نكرة ومعرفة فالنكرة كل اسم لم يوضع لمعين، ومن علاماته أن يصلح أن تدخل عليه، ربَّ كقولك: رُبَّ غلام لي أبَقَ وَرُبَّ كتابٍ قرأتُهُ ورجل رأيتهُ، ونحو ذلك.

وَمَا عَدَا ذٰلِكَ فَهُوَ مَعْرِفَهْ لا يَمْتَري فيهِ الصَّحِيحُ المَعْرِفَهْ
مِثَالُهُ الدَّارُ وَزَيْدٌ وَأَنا وَذا وَتِلْكَ وَالَّذِي وَذُو الغِنى

أي وما لم يصلح أن تدخل عليه رُبَّ فهو معرفة لا يرتاب فيه ذو المعرفة الصحيحة كالدار، فإنك لا تقول: رُبَّ الدار بنيتها كما تقول رُبّ دارٍ بنيتها، وهكذا سائر ما مثل به الناظم، ومعنى لا يمتري فيه لا يشك، والمرية الشك، وكذا قوله بلا امترا.

تنبيه: ما ذكره الناظم من تعريف النكرة والمعرفة وهو على سبيل التقريب للمبتدي قال ابن مالك: إن حَدَّهما عسر، والمختار أن تعدَّ المعارف ثم يقال: وما عدا ذلك نكرة.

تنبيه: إنما مثل الناظم بهذه الأمثلة إشارة إلى أن المعرفة ستة أقسام أحدها المعرف بلام التعريف كالدار والرجل، وثانيها أسماء الأعلام كزيد وعمرو، وثالثها أسماء الضمائر كأنا ونحن للمتكلم وأنت وأنت وأنتما وأنتم وأنتن للمخاطب وهو وهي وهما وهم وهن للغائب، ورابعها أسماء الإشارة كذا وتلك وهذا وهذه وهذين وهاتين وهؤلاء، وخامسها الأسماء الموصولة كالذي والتي واللذين واللتين والذين واللائي، وسميت موصولة لأنها لا يتم معناها إلا بصلة وعائد، ألا ترى أنك تقول: جاء الرجل وجاء زيد فيتم الكلام، وإذا قلت جاء الذي لا يتم الكلام حتى تقول: أكرمك مثلاً، وسادسها الأسماء المضافة إلى أحد المعارف السابقة نحو: جاء صاحب الدار، ومثله ذو الغنى، أي صاحب الغنى وصاحب زيد وصاحبي وصاحب هذا وصاحب الذي أكرمك، وقس على هذا.

قوله: (وهي دخول الجرّ إلخ) أي بالحرف فقط فإنه لم يذكر الجر بالإضافة كما ترى. قوله: (فالنكرة إلخ) إنما بدأ بتعريف النكرة لأنها أسبق وجوداً وأقدم رتبة من المعرفة، إذ التعريف طارئ على التنكير ومسبوق به، ولا ينتقض قول الناظم: وكلّ ما رُبَّ عليه تدخل البيت بقولهم رُبَّهُ رجلاً، فقد ذهب بعض النحاة إلى أنه نكرة مميزة بالنكرة وهو رجلاً فهو نظير رُبَّ واحد أمه وعبد بطنه اهـ.

تنبيه آخر: سيأتي أن غيراً ومثلاً وسوى ملازمة للإضافة وهي نكرات لا تتعرف بالإضافة إلى المعرف لأنك إذا قلت مررت بمثلك وغيرك وسواك لا يتعين المثل والسوى والغير.

وَآلَةُ التَّعْرِيفِ أَنْ فَمَنْ يُرِدْ تَعْرِيفَ كِبْدٍ مُبْهَمٍ قَالَ الكَبِدْ
وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهَا اللامُ فَقَطْ إِذْ أَلِفُ الوَصْلِ مَتَى يُدْرَجْ سَقَطْ

آلة الشيء ما يتوصل به إلى تحصيل ذلك الشيء كالقلم فإنه آلة الكتابة والسلاح آلة الحرب، وإذا أردت أن تتوصل إلى تعريف اسم نكرة وهو المراد بقوله مبهم أي شائع في جنسه، فأدخل عليه آلة التعريف المذكورة، فتقول في رجل وفرس وكبد مبهمات الرجل والفرس والكبد، فيزول الإبهام، واختلف علماء العربية في أن التعريف حصل باللام وحدها أم بها مع ألف الوصل، فذهب الخليل وسيبويه وأتباعهما إلى أنه حصل بهما معاً، وذهب الأخفش وأتباعه، وعزاه بدر الدين بن مالك إلى سيبويه إلى أنه باللام، فقط، وإنما زيدت عليها ألف الوصل لأنها ساكنة ولا يمكن الافتتاح بساكن، ولهذا تسقط عند درج الكلام أي وصله.

فائدة: الكبد بفتح الكاف وكسر الباء، ويجوز تسكينها مع بقاء فتح الكاف وكسرها أيضاً، فالكبد المعرف في النظم مكسور الباء على الأصل، وكبد مسكن الباء، فيجوز في كافه الوجهان، وفقط بالتخفيف بمعنى فحسب، والضمير والمستتر في يدرج للكلام وإن لم يتقدم له ذكر للعلم به، ويجوز عوده لألف الوصل كالضمير في سقط، وكان اللائق بوضع هذه المنظومة المختصرة أن لا يتعرض الناظم رحمه الله لاختلاف المذاهب لا سيما مثل هذا الذي لا يضر الجهل به، ثم أشار إلى أقسام الفعل بقوله:

باب قسمة الأفعال

وَإِنْ أَرَدْتَ قِسْمَةَ الأَفْعَالِ لِيَنْجَلِي عَنْكَ صَدَا الإِشْكَالِ
فَهْيَ ثَلاثٌ مَا لَهُنَّ رَابِعُ مَاضٍ وَفِعْلُ الأَمْرِ وَالمُضَارِعُ

أي وإن أردت أن تعرف أقسام الفعل فهي الثلاثة المذكورة في النظم، ولكل قسم منها علامة تميزه لينجلي بها، أي يظهر. والصدا ما يعلق بالسيف والمرآة من الكدر، والإشكال ضد الانجلاء، ثم بين ذلك بقوله:

فَكُلُّ مَا يَصْلُحُ فِيهِ أَمْسِ فَإِنَّهُ مَاضٍ بِغَيْرِ لَبْسِ

أي فالقسم الأول من أقسام الفعل الذي هو الماضي يعرف بأن تلحق به أمس كقولك: سار زيد أمس، وخرج عمرو أمس.

فائدة: اللبس بفتح اللام الإشكال، يقال: لبس عليه الأمر يلبسه كضربه يضربه بمعنى خلطه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَلَبَسْنا عَلَيْهِمْ ما يَلْبِسُونَ﴾ [الأنعام: ٩] ﴿بَلْ هُمْ في لَبْسٍ مِنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [ق: ١٥].

تنبيه: قد سبق أن الماضي يعرف بأن تلحقه تاء المحدث أي المتكلم نحو: خرجت ودخلت ولست أنفث، فلو اقتصر الناظم على تعريفه بها لكان أولى لأنها مطردة منعكسة بمعنى أنها تصلح في كل ماضٍ، ولا تصلح مع غير الماضي بخلاف أمس فإنه علامة لا تطّرد ولا تنعكس إذ لا يصحّ أن تقول في مثل إن خرج زيد أكرمته، إن خرج زيد أمس أكرمته مع أنه صيغة فعل ماض، وكذلك لا يدخل أمس على ليس وعسى مع أنهما فعلان ماضيان، فقد وجد الماضي ولم يصلح معه أمس، وكذا يصلح أن تقول في مثل لم يخرج زيد لم يخرج أمس مع أنه صيغة مضارع، فقد صلح أمس مع غير الماضي، والعلة في عدم صلاحية أمس في نحو إن خرج زيد أنّ إن الشرطية تقلب معنى الماضي مستقبلاً وإن كان لفظه ماضياً والعلة في صلاحية لم يخرج زيد أمسِ أنّ لم النافية تقلب معنى المستقبل ماضياً وإن كان لفظه مضارعاً، وسيأتي في آخر المنظومة أن أمس مبنيٌّ على الكسر.

قوله: (وقال قوم إلخ) اعلم أن الخليل عدّ الهمزة همزة قطع حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال وسيبويه عدّها همزة وصل فهي زائدة لكنها معتدّ بها في الوضع اهـ. قوله: (أي يظهر) عبارة الفاكهي لتزول عنك غباوة الاشتباه والالتباس اهـ.

وَحُكْمُهُ فَتْحُ الأَخِيرِ مِنْهُ ... كَقَوْلِهِمْ سَارَ وَبَانَ عَنْهُ

أي وحكم الفعل الماضي أنه مفتوح الآخر أي مبني على الفتح سواء كان ثلاثياً كسار وبان عنه، أي انفصل، أو رباعياً كدحرج وأكرم، أو خماسياً كانطلق وانبسط، أو سداسياً كاستخرج واستجاب.

تنبيه: ما ذكره الناظم من بناء آخر الماضي على الفتح ليس على إطلاقه، فإنه إذا اتصل به تاء الفاعل أو نونه بني على السكون كدخلت وخرجت وانطلقت ودخلنا وخرجنا ودخلن وخرجن، وإذا اتصلت به واو الجمع بني على الضمّ كدخلوا وخرجوا وانطلقوا.

باب الأمر

وَالأَمْرُ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ ... مِثَالُهُ احْذَرْ صَفْقَةَ المَغْبُونِ

أي والقسم الثاني من أقسام الفعل وهو الأمر، واستغنى الناظم عن تعريفه بعلامته، بما سبق من قوله، أو كان أمراً ذا اشتقاق نحو: قلْ وأحسنْ، علاماته أن يقبل ياء المؤنث كقولك اركعي واسجدي واعبدي، وهو مبني على السكون كقولك: ادخل وأكرم زيداً، وانطلق واستخرج واحذر صفقة المغبون، أي بيعته لأنهم يصفقون بيد البائع على يد المشتري.

تنبيه: ما ذكره من بناء الأمر على السكون مقيد بما إذا لم يله ساكن كلام التعريف فإنه يكسر وبما إذا لم يكن آخره حرف علة فإنه يبنى على حذف آخره، وقد أشار إلى الأول بقوله:

وَإِنْ تَلاهُ أَلِفٌ وَلامُ ... فَاكْسِرْ وَقُلْ لِيَقُمِ الغُلامُ

أي وإذا تلا فعل الأمر، آلة التعريف السّابقة وجب كسر آخره فتقول: قم الليلَ وَصُم النَّهَارَ لأن ألف الوصل يسقط في الدرج فالتقى حينئذ ساكنان: لام التعريف الساكنة، مع سكون آخر فعل الأمر، فلا يمكن النطق إلا بتحريكه.

تنبيه: في تمثيله بقوله ليقم الغلام تسامح لأنه مضارع مجزوم بلام الأمر لا فعل أمر، ثم ما ذكره من كسر آخر فعل الأمر إذا تلاه ألف ولام لا يختص بفعل الأمر ولا بلام التعريف، بل هي قاعدة عند التقاء الساكنين مطلقاً نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ﴾ [البينة: ١] وكم المالُ و ﴿قَالَتِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١] و ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الخَمْرِ﴾ [البقرة: ١٩] وسيأتي في قوله في باب الفاعل، وتكسر التاء بلا محالة، وكذا قوله في الجزم، فليس غير الكسر والسلام، وربما فتحوا آخر الأول نحو: ﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾ [البقرة: ٨] أو ضموه نجو: ﴿أَوِ انْقُصْ مِنْه قَلِيلاً﴾ [المزمل: ٣] وأشار إلى القيد الثاني بقوله:

وَإِنْ أَمَرْتَ مَنْ سَعَى وَمَنْ غَدَا ... فَأَسْقِطِ الحَرْفَ الأَخِيرَ أَبَدَا
تَقُولُ يا زَيْدُ اغْدُ في يَوْمِ الأَحَدْ ... وَاسْعَ إلى الخَيْرَاتِ لُقِّيتَ الرَّشَدْ
وَهكَذَا قَوْلُكَ في ارْمِ مَنْ رَمَى ... فَاحْذُ عَلَى ذَلِكَ فِيما اسْتَبْهَمَا

أي وإذا أمرت من فعل آخر مضارعه ألفٌ كيسعى ويخشى أو واو كيغدو ويدعو أو ياء كيرمي ويقضي فأسقط الحرف الأخير منه وهو حرف العلة مع بقاء الفتحة التي قبل الألف والضمة التي قبل الواو والكسرة التي قبل الياء، فتقول: يا زيد اغدُ وادعُ واسعَ واخشَ وارمِ واقضِ، وقس على ذلك.

فائدة: قوله: منَ سعى أي من لفظ فعل مثل سعى فحرف الجر داخل على اسم مقدر وكذا من غدا ومن رمى، وإنما مثلنا بمضارع هذه الأفعال لأن الأمر مأخوذ منه والرشد الهدى ويجوز ضم الراء مع سكون الشين كما سبق في قوله: اسع لُقيت الرشد، وقوله فاحْذُ بمعنى قِسْ، وأصله تقدير طبقات الحذاء على مقدار واحد، واستبهم بفتح التاء والهاء مبني للفاعل أي اشكل.

وَالأَمْرُ مِنْ خافَ خَفِ العِقَابا ... وَمِنْ أَجادَ أَجِدِ الجَوَابا
وَإِنْ يَكُنْ أَمْرُكَ لِلْمُؤَنَّثِ ... فَقُلْ لَهَا خافِي رِجالَ العَبَثِ

قوله: (وحكم الفعل الماضي إلخ) أي ما لم يكن آخره ألفاً مثل غدا فإنها تكون ساكنة لامتناع تحريكها اهـ. قوله: (وهو مبنيّ على السكون إلخ) الأحسن أن يقول والأمر مبنيّ على ما يجزم به مضارعه، ذكره الفاكهي. قوله: (وربما فتحوا إلخ) أي كراهة أن يتوالى كسرتان في كلمة واحدة فيما يكثر استعماله على أن بعضهم كسر نون من تشبيهاً لها بنون إن كقوله تعالى: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾ [النساء: ١٦٦] اهـ من شرح المصنف.

أي وإذا أمرت من فعل قبل آخر مضارعه حرف علة كيخاف ويقول ويبيع أسقطت حرف العلة أيضاً فتقول: خَفْ وقلْ وبعْ وأجد الجواب، هذا إذا أمرت الواحد المذكر لأنه يلتقي حينئذ ساكنان وهما آخر فعل الأمر مع سكون حرف العلة قبله، فيحذف حرف العلة فلو أمرت المؤنثة لم تحذف حرف العلة لأن آخر فعل الأمر معها متحرك بالكسرة التي قبل ياء المؤنثة فتقول خافي وقولي وبيعي وأجيدي الجواب.

فائدة: العبث اللعب، يقال: عبث يعبث كلعب يلعب.

تنبيه: إذا اتصل بفعل الأمر نون النسوة حذف له أيضاً حرف العلة الذي قبل الآخر لالتقاء الساكنين أعني آخر الفعل مع حرف العلة فتقول خفن وقلن وبعن وأجدن الجواب، وإذا اتصل به ألف التثنية أو واو الجمع لم يحذف منه حرف العلة الذي قبل آخره لتحرك آخر الفعل فيهما فتقول خافا وقولا وبيعا وأجيدا الجواب، وكذا خافوا وقولوا وبيعوا وأجيدوا الجواب، ومحل هذا علم التصريف إذ ليس مثل هذا من علم الإعراب.

باب الفعل المضارع

وإنْ وَجَدْتَ هَمْزَةً أوْ تاءَ ... أَوْ نُونَ جَمْعٍ مُخْبِرٍ أَوْ يَاءَ

قَدْ أُلْحِقَتْ أَوَّلَ كُلِّ فِعْلِ ... فَإِنَّهُ المُضَارِعُ المُسْتَعْلِي

وَلَيْسَ فِي الأَفْعَالِ فِعْلٌ يُعْرَبُ ... سِوَاهُ والتِّمْثَالُ فِيهِ يُضْرَبُ

أي والقسم الثالث من أقسام الفعل الذي هو المضارع هو كل فعل زيد في أوله على حروف ماضيه أحد الحروف الأربعة المذكورة وهي الهمزة التي للمتكلم الواحد كقولك: أنا أذهب وأنطلق، والنون التي للجمع المخبر أي المتكلم وهي نحو: نحن ندخل ونضرب ونستخرج، والتاء المثناة من فوق وهي للمخاطب مطلقاً أي مفرداً أو مثنى أو جمعاً مذكراً أو مؤنثاً نحو: أنت تذهب وأنت تذهبين وأنتما تذهبان وأنتم تذهبون وأنتن تذهبن وللغائبة أيضاً أو الغائبتين نحو: هي تذهب والهندان تذهبان، وأما الياء المثناة من تحت فتكون للغائب المذكر مفرداً أو مثنى أو جمعاً نحو هو يذهب هما يذهبان وهم يذهبون وللغائبات أيضاً نحو: هنَّ يذهبن، وأشار بقوله:

وَلَيْسَ فِي الأَفْعَالِ فِعْلٌ يُعْرَبُ ... سِوَاهُ وَالتِّمْثَالُ فِيهِ يُضْرَبُ

لأنه يدخله الرفع والنصب والجزم، فهو مرفوع ما لم يدخل عليه ناصب فينصبه، أو جازم فيجزمه، كما سيأتي إن شاء الله في باب نواصب الفعل، وباب الجزم والتمثال فيه أي، والمثال فيه للمضارع يضرب بفتح الياء، ويصح أن يقرأ بالتاء للمخاطب وبالنون للجمع، وتمثال الشيء صورته كقوله فاحذ على تمثال.

تنبيه: أشار بقوله المستعلي إلى أن المضارع لما أشبه الاسم بمشاركته له في الإعراب سما على الماضي والأمر وارتفعت درجته بذلك لأن المضارعة المشابهة مأخوذة من اقتسام الرضيعين الضرعين، فكأن المضارع أخو الاسم لكونه معرباً بأمثلة، وسيأتي أنه يبنى إذا اتصلت به نون الإناث نحو: النوق يسرحن، ولم يسرحن.

وَالأَحْرُفُ الأَرْبَعَةُ المُتَابَعَةْ ... مُسَمَّيَاتٌ أَحْرُفَ المُضَارَعَةْ

وَسِمْطُهَا الحَاوِي لَهَا نَأَيْتُ ... فَاسْمَعْ وَعِ القَوْلَ كَمَا وَعَيْتُ

أي وهذه الأربعة المذكورة تسمى أحرف المضارعة ويجمعها قولك نأيت، فإنه نون وهمزة وياء وتاء.

فائدة: أصل السمط الخيط الذي تنظم فيه الخرزات، فشبه الناظم اجتماع الحروف المتفرقة في كلمة واحدة باجتماع الخرزات المنتظمة في خيط واحد، وع القول أي احفظه حفظاً كحفظي، فالكاف نعت مصدر محذوف وما مصدرية.

تنبيه: يؤخذ من قول الناظم أولاً قد ألحقت أول كل فعل أنها لا تسمى أحرف المضارعة إذا كانت من أصل الفعل كالهمزة من أكرم والنون من نصر والتاء من توضأ والياء من يئس فإنها أفعال ماضية لأن الحروف المذكورة في أولها من أصل الفعل لا ملحقة بالفعل.

قوله: (نأيت) أي بعدت، وكان الأحسن منه أنيت تفاؤلاً بالقرب وإدراك المقصود، ولأنه أنسب بطريقة التضعيف والترقي في أمثلة هذه الحروف، إذ الألف مثالها واحد، والنون لاثنين، والياء لأربعة، والتاء لثمانية، كما يؤخذ من عبارته اهـ. قوله: (من أصلها الرباعيّ) عبارته توهم أنها تضم من الماضي، ولو قال: من فعله الرباعي، لكان أولى اهـ.

وَضَمُّهَا مِنْ أَصْلِهَا الرُّبَاعِي مِثْلُ يُجِيبُ مِنْ أجابَ الدَّاعِي
وَما سِوَاهُ فَهْيَ مِنْهُ تُفْتَتَحْ وَلاَ تُبَلْ أَخَفَّ وَزْناً أَمْ رَجَحْ
مِثَالُهُ يَذْهَبُ زَيْدٌ وَيَجِي وَيَسْتَجِيشُ تَارَةً وَيَلْتَجِي

أي وضم حروف المضارعة الأربعة السّابقة ثابت من أصل الفعل الرباعي، أي من الفعل المضارع إذا كان أصله وهو ماضيه رباعياً كدحرج وأكرم وأجاب، فتقول: أنا أكرمك ونحن نكرمك وأنت تكرمه وهو يكرمك بضم أولها، وكذا في أنا أجيب من الفعل الذي ماضيه أجاب وما أشبه ذلك، ويفتح ما سوى الرباعيّ سواء خفّ وزناً أم رجح أي قَلَّتْ حروفه كالثلاثي أم كثرت كالخماسي والسداسي فتقول في المضارع من ذهب زيد وجاء وانطلق والتجأ واستخرج واستجاش: أنا أذهب ونحن نذهب وأنت تذهب وهو يذهب بفتح أولها، وكذا في البواقي وما أشبهها.

فائدة قوله: وضمها مبتدأ محذوف الخبر أي ثابت ويجوز أن يكون فعل أمر، والضمير فيه عائد للحروف وفي أصلها للأفعال، وقوله من أجاب أي فعل ماضيه أجاب كما سبق في من سعى ومن غدا، ويجوز رفع وزناً فاعلاً لخف ونصبه تمييزاً وفاعل خف عائد إلى ما الموصولة في قوله وما سواه أي وما سوى الرباعي فمفتوح فلا تبل أخفَّ ما سواه وزناً أم رجح، ومعنى استجاش بالجيم أي اجتمع في نفسه، ومنه سُمِّيَ الجيش. وأصل لا تبل لا تبالي، فهو معتل الآخر بالياء فحذف آخره للجزم بلا الناهية فصار لا تبالِ بلام في آخره مكسورة، ثم لما كانت هذه الكلمة يكثر استعمالها عوملت بعد حذف الياء معاملة الصحيح فسكنت لامها أيضاً، ثم حذفت الألف التي قبلها لالتقاء الساكنين أحدهما حرف علة كما في لا تخف، وإنما فعلوا ذلك طلباً للتخفيف كما قالوا في لم يكن: لم يك.

تنبيه: لعلَّ الناظم إنما ذكر أقسام الاسم وأقسام الفعل دون أقسام الحرف مع أنه ينقسم أيضاً إلى حروف مهملة أي غير عاملة كهل وبل وقد، وحروف عاملة كحروف الجر وكأن وليت، ولعل، وكحروف الجزم نحو لم ولما ولا، وحروف النصب نحو أن ولن وكي، ونحو ذلك على ما سيذكره الناظم في أبوابه لأن الاسم والفعل يدلان على معانيهما في أنفسهما فهما مستقلان والحرف لا يدلّ إلا على معنى في غيره فهو تابع فأخّره إلى متبوعه في الأبواب الآتية، والله أعلم.

باب الإعراب

وَإنْ تُرِدْ أَنْ تَعْرِفَ الإعْرَابَا لِتَقْتَفِي في نُطْقِكَ الصَّوَابَا
فَإِنَّهُ بِالرَّفْعِ ثُمَّ الجَرِّ وَالنَّصْبِ وَالجَزْم جَمِيعاً يَجْرِي

أي فالإعراب في اصطلاح النحاة تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها كقولك زيد يقوم وإن زيداً لن يقوم ولم يقم زيد ومررت بزيد وقد ذكر أنواعه ومحله وعلاماته فأما أنواعه فهي الأربعة المذكورة وتقتفي أي تتبع وبالرفع متعلق بيجري وأما محله فأشار إليه بقوله:

فَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ بِلا تَمَانُعِ قَدْ دَخَلا في الاسْمِ وَالمُضَارِعِ
وَالجَرُّ يَسْتَأثِرُ بالأَسْمَاءِ وَالجَزْمُ في الفِعْلِ بلا امْتِرَاءِ

أي فالرفع والنصب بلا ممانع محلهما الاسم الظاهر والفعل المضارع كقولك: زيد يقوم وإن زيداً لن يقوم، والجر يستأثر أي يختص بالأسماء، ولا يدخل في الأفعال كمررت بزيد، والجزم يختصّ بالفعل المضارع ولا يدخل الأسماء نحو لم يقم، وإنما قيدنا الاسم بالظاهر والفعل بالمضارع لأن الأسماء المضمرة والأسماء المبهمة مبنية، والفعل الماضي والأمر مبنيان أيضاً كما سبق، ثم أشار إلى علامات الإعراب بقوله:

فَالرَّفْعُ ضَمُّ آخِرِ الحُرُوفِ وَالنَّصْبُ بِالفَتْحِ بلا وُقُوفِ
وَالجَرُّ بِالكَسْرَةِ لِلتَّبْيِينِ وَالجَزْمُ في السَّالِمِ بِالتَّسْكِينِ

قوله: (لما كانت هذه إلخ) عبارة القاموس وما أباليه بالة وبلاء وبالاً ومبالاة أي ما أكترث ولم أبالِ ولم أبل ولم أبل بكسر اللام اهـ وبذلك نعلم أنَّ هذه القاعدة لا ضرورة إليها إذ كسر اللام أيضاً لغة مع هذه المعاملة اهـ. قوله: (في اصطلاح النحاة) أما في اللغة فهو الإبانة، يقال: أعرب عن حاجته، أي أبان عنها، ومنه «الثَّيِّبُ يُعْرِبُ عَنْهَا لِسَانُهَا» وله معانٍ أُخَرُ ذكرها في القاموس اهـ.

وذلك ظاهر مما سبق وفهم من قوله آخر الحروف أن محل الإعراب آخر المعرب وقوله بلا وقوف إشارة إلى أن الحركات المذكورة إنما تظهر في الدرج فإذا وقف على الاسم أو الفعل حذفت حركته وسكن، وقوله والجر بالكسرة للتبيين أي لإيضاح معنى الاسمية في المجرور وبيان تمكنه فيها، وقيد الجزم بالفعل السالم ليخرج المعتلّ فإن جزمه بحذف آخره نحو لم يخش ولم يدع ولم يرم، وقد ذكر الناظم ذلك في باب الجزم بقوله:

وَأَنْ تَـرَى الـمُـعْـتَـلَّ فـيـهِ رِدِفَـا

إلى آخره، وقوله والجزم مبتدأ خبره بالتسكين مثل قوله والنصب بالفتح والجر بالكسرة أي حاصل ثم ذكر حكم التنوين بقوله:

باب تنوين الاسم الفريد المنصرف

وَنَـوِّن الاسْـمَ الـفَـرِيـدَ الـمُـنْـصَـرِفْ إذا دَرَجْـتَ قَـائِـلاً وَلَـمْ تَـقِـفْ
وَقِفْ عَـلَـى الـمَـنْـصُـوبِ مِنْهُ بـالألِفْ كَـمِـثْـلِ مـا تَـكْـتُـبُـهُ لا يَـخْـتَـلِـفْ
تَـقُـولُ عَـمْـرٌو قَـدْ أضـافَ زَيْـدا وَخَـالِـدٌ صَـادَ الـغَـدَاةَ صَـيْـدَا
وَيَـسْـقُـطُ الـتَّـنْـوِيـنُ إنْ أَضَـفْـتَـهُ أو إنْ يَـكُـنْ بـالـلاَّمِ قَـدْ عَـرَّفْـتَـهُ
مِـثَـالُـهُ جَـاءَ غُـلامُ الـوَالِـي وَأَقْـبَـلَ الـغُـلامُ كَـالـغَـزَالِ

أي إن الإعراب يكون بما سبق من الحركات ويزاد للاسم في الدرج نون ساكنة تظهر في اللفظ ولا تثبت في الخط تسمى نون التنوين، وتكون دالة على تمكن الاسم المنون في الاسمية أي أنه لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع الصرف، وذكر الناظم لذلك شروطاً منها أن يكون اسماً، فالأفعال لا يدخلها التنوين ومنها أن يكون ذلك الاسم مفرداً فالتثنية والجمع المذكر السالم لا يدخلهما التنوين، بل تكون نون التثنية والجمع فيهما بدلاً عن التنوين في المفرد، ومنها أن يكون منصرفاً، فغير المنصرف كإبراهيم وفاطمة لا ينونان لأنه إنما امتنع من الصرف إلحاقاً له بالفعل، والفعل لا ينون، ومنها أن يكون عارياً عن الإضافة وعن التعريف باللام أيضاً وهو معنى قوله:

ويـسـقـط الـتـنـويـن إن أضـفـتـه

إلى آخره لاستثقال الجمع بين التنوين واللام لأنها زائدة، والتنوين أيضاً زيادة لأن التنوين علامة لانتهاء الاسم لأن المضاف يصير مع المضاف إليه كالاسم الواحد فيحلق التنوين الاسم الثاني وهو المضاف إليه إن لم يعرف باللام أيضاً، ثم محل إلحاق التنوين للاسم أيضاً إنما هو عند الدرج فأما إذا وقف عليه فإنه يسكن آخره إن كان مرفوعاً أو مجروراً، ويبدل من نون تنوينه ألف إن كان منصوباً كما يثبت خطّاً، وأمثلة ذلك كله ظاهرة من النظم، والضمير في قوله وقف على المنصوب منه للاسم الفريد المنصرف، فيرد عليه لنكرة المؤنثة كرأيت جارية، فإنه يوقف عليها بالسكون.

باب الأسماء المعتلة المضافة

وَسِـتَّـةٌ تَـرْفَـعُـهـا بـالـواوِ فـي قَـوْلِ كُـلِّ عَـالِـم وَرَاوِي
وَالـنَّـصْـبُ فِـيـهـا يـا أخِـي بـالألِـفْ وَجَـرُّهـا بِـالـيـاء فَـاعْـرِفْ وَاعْـتَـرِفْ
وَهْـيَ أَخُـوكَ وَأَبُـو عِـمْـرَانـا وَذُو وَفُـوكَ وَحَـمُـو عُـثْـمـانـا
ثُـمَّ هَـنُـوكَ سَـادِسُ الأَسْـمَـاءِ فَـاحْـفَـظْ مَـقَـالـي حِـفْـظَ ذِي الـذَّكَـاءِ

ثم لما ذكر الناظم أن علامات الإعراب تكون بالحركات السابقة أتبع ذلك بذكر أبواب مستثناة أو كالمستثناة من تلك القاعدة، فمن ذلك هذه الأسماء الستة فإذا استعملت مضافة إلى غير ياء النفس كان علامة الرفع فيها الواو، وعلامة النصب فيها الألف، وعلامة الجر فيها الياء، فتقول: جاء أخوك وأبو عمران وذو المال، ورأيت فاك وحما هند وهنا الناقة، ومررت

قوله: (النكرة إلخ) مثلها المعرفة كفاطمة في الوقف عليها بالسكون وإن كانت لا ترد على الناظم لمكان قوله المنصرف فافهم اهـ. قوله: (الحمو إلخ) عبارة القاموس: حمو المرأة بسكون الميم وحموها أي بسكون الواو وحماها وحمها وحمؤها أبو زوجها ومن كان من قبله، والأنثى حماة، وحمو الرجل أبو امرأته أو أخوها أو عمها أو الأحماء من قبلها خاصة اهـ وفيه أيضاً وَهنٍ كأخ معناه شيء، نقول: هذا هنك أي شيئك، وهن المرأة فَرْجُها، ويقال للرجل يا هَنُ أَقْبِلْ ولها يا هَنَةُ أقبلي اهـ وقيلَ: الهَنُ كناية عما يُسْتَقْبَحُ التصريح به اهـ.

بأخيك وأبيك وذي مال، ونحو ذلك فلو لم تضفها أصلاً أعربتها بالحركات السابقة نحو جاءني أب وأخ ورأيت أباً وأخاً، ومررت بأب وأخ، وإن أضفتها إلى ياء النفس كانت مكسورة الأواخر كغيرها مما يضاف إلى ياء النفس فإنه لا يكون إلا مكسوراً نحو رأيت أبي وأخي، واشتراط إضافتها إلى غير ياء النفس مأخوذ من تمثله بإضافتها إلى الكاف في أخوك وفوك وإلى الاسم الظاهر في أبو عمران وحمو وعثمان.

فائدة: الحمو قرابة الزوج فلا يضاف إلا إلى المؤنثة لكن إضافته إلى عثمان تدل على أنه قد يطلق على أقارب الزوجة. وَالهَنُ الفَرْجُ.

باب حروف العلة

وَالـوَاوُ وَالـيَـاءُ جَـمِـيـعـاً وَالأَلِـفْ   هُنَّ حُرُوفُ الاعْـتِـلالِ الـمُـكْـتَـنِـفْ

لما ذكر أن الإعراب في هذه في الأسماء الستة يكون بالحروف الثلاثة السابقة ذكر استطراداً أنها تسمى حروف العلة، ولعله إنما ذكرها هنا لأن بعض علماء العربية يزعم أن هذه الأسماء معربة بالحركات السابقة، ولكن تولدت الواو عن الضمة والألف عن الفتحة والياء عن الكسرة عند الإشباع بدليل إعراب بعض العرب أربعة منها بالحركات، وهي التي تفرد عن الإضافة وسماها مكتنفة لأنها لا تكون إلا إلى جانب حرف سابق لها متوسطة أو أخيرة، وكنف الشيء جانبه ولا تكون مبتدأة لأنها لا تكون حرف علة إلا إذا كان ما قبل الألف مفتوحاً وما قبل الواو مضموماً وما قبل الياء مكسوراً فلو كان ما قبلها ساكناً كدلو وظبي لم يكن حرف علة.

باب المنقوص

وَاليَاءُ في القَاضِي وفي المُسْتَشْرِي   سَـاكِـنَـةٌ فِـي رَفْـعِـهَـا وَالـجَـرِّ
وَتُـفْـتَـحُ الـيَـاءُ إذَا مـا نُـصِـبَـا   نَـحْـوُ لَـقِـيـتُ الـقَـاضِـيَ الـمُـهَـذَّبَـا

المراد بالمنقوص كل اسم آخره ياء خفيفة قبلها كسرة، فخرج بالخفيفة ياء النسب ونحوها كقرشيّ وكرسيّ، وبكسر ما قبلها نحو ظبي فإنه كالصحيح كما سيأتي في قوله: وكل ياء بعد مكسور إلخ، وأما المنقوص كالقاضي والمشتري والمستشري والحامي والشجي فإن ياءه تكون ساكنة في حالتي الرفع والجرّ خاصة لاستثقال الضمة والكسرة عليها فتقول: جاء القاضي ومررت بالقاضي، وذلك كالمستثنى من الإعراب بالحركات وَسُمِّيَ منقوصاً لأنه نقص حركتين من حركات الإعراب، أو لحذف آخره عند تنوينه كما سيذكره الناظم.

فائدة: المستشري اسم فاعل من استشرى إذا طلب شراء المتاع، أو اشتد غضبه، وكأنه من التشبيه بأسد الشرى كاستأسد إذا تشبه بالأسد، وأما نصبه فهو جار على القاعدة فتقول: لقيت القاضي فتظهر الفتحة على الياء لخفتها، ثم هذا الحكم إنما هو في المنقوص المعرف باللام كما مثل الناظم به ومثله المضاف كجاء قاضي البصرة ومررت بقاضي البصرة بسكون الياء، ورأيت قاضي البصرة بفتحها، وذلك حيث يسقط التنوين كما سبق، فإن كان منكراً فقد أشار إليه بقوله:

وَنَـوِّنِ الـمُـنْـكَـرَ الـمَـنْـقُـوصَـا   فـي رَفْـعِـهِ وَجَـرِّهِ خُـصُـوصَـا
تَـقُـولُ هـذَا مُـشْـتَـرٍ مُـخَـادِعُ   وَافْـزَعْ إلـى حَـامٍ حِـمـاهُ مَـانِـعُ

أي إذا كان الاسم المنقوص منكراً حذفت ياءه وأبقيت ما قبلها مكسوراً ونونته وذلك في رفعه وجرّه خاصة فتقول: جاءني قاضٍ ومررت بقاضٍ، ومثله هذا مشترٍ وَافْزَعْ إلى حام، وأصله هذا قاضي بضمتين على الياء في الرسم وهي في اللفظ ضمة وتنوين، وكذا مررت بقاضي بكسرتين، فحذفت الياءَ لكونها متطرفة حرف علة مع استثقال ذلك فبقي التنوين على الحرف الذي قبلها وأبقوه على كسرته ليدل على الياء المحذوفة، وأما نصبه فهو كالصحيح فتقول: رأيت قاضياً وتقف عليه أيضاً بالألف في حالة النصب كغيره إن كان منكراً وبسكون الياء إن كان معرفاً، فإن وقفت على غير المنصوب منه سكنت ياؤه إن كان معرفاً نحو: جاء القاضي ومررت بالقاضي، وحذفت الياء ثم سكنت ما قبلها أيضاً إن كان منكراً فقلت: هذا قاض ومررت بقاض بسكون الضاد، ويجوز مثل ذلك في المعرف أيضاً كجاء القاض ومررت بالقاض، وذلك قليل.

تنبيه: انتصب خصوصاً على الحال، والمراد بهذا التنوين تنوين العوض عن الياء المحذوفة، ولهذا يدخل ما لا ينصرف كجوار وليال، فلا يرد المنكر المنصوب كرأيت قاضياً، فإن تنوينه تمكين لأنه حينئذ غير منقوص.

قوله: (كجاء قاضي البصرة) الأولى التمثيل بنحو: هذا قاضيكم، ومررت بقاضيكم، ورأيت قاضيكم، أو قاضي صنعاء من كل مضاف إلى غير المعرف بالألف واللام، وأما مثال الشارح فإن الياء فيه ساقطة في حالتي الرفع والجر

وَهـكَـذَا تَـفْـعَـلُ فـي يـاءِ الـشَّـجِـي وَكُـلِّ يـاءٍ بَـعْـدَ مَـكْـسُـورٍ تَـجِـي
هـٰذا إذا مَـا وَرَدَتْ مُـخَـفَّـفَـهْ فَـافْـهَـمْـهُ عَـنّي فَـهْـمَ صَـافِـي الـمَـعْـرِفَـهْ

أي وهكذا تفعل في تسكين الياء في المعرفة في حالتي الرفع والجر، وفتحهما في النصب، وتنوين المنكر في رفعه وجره خاصة، وإثبات ياء المنصوب منه مفتوحة في كل اسم آخره ياء خفيفة مكسور ما قبلها، وهذا ضابط المنقوص كالشجي بخلاف قرشيّ وكرسيّ وظبي وجدي كما سبق ذكر ذلك، وقوله وكذا تفعل، تقديره: وتفعل مثل ذلك، فالكاف نعت مصدر محذوف، وقوله هذا مبتدأ محذوف لخبر أي هذا ثابت إذا ما وردت، وما زائدة.

باب الاسم المقصور

ولَـيْـسَ لـلإعْـرَابِ فـيـمـا قَـدْ قُـصِـرْ مِـنَ الأَسَـامِـي أَثَـرٌ إذا ذُكِـرْ
مِـثَـالُـهُ يَـحْـيَـى وَمُـوسَـى وَالـعَـصَـا أَوْ كَـرَحـا أَوْ كَـحَـيـا أَوْ كَـحَـصَـى
فَـهـٰذِهِ آخِـرُهـا لا يَـخْـتَـلِـفْ عَـلَـى تَـصَـارِيـفِ الـكَـلامِ الـمُـؤتَـلِـفْ

المرام بالمقصور ما كان آخره ألفاً مقصورة كموسى وعيسى ويحيى وعصا ورحا وحيا وحصى وسمي مقصوراً لأنه لا يظهر فيه شيء من حركات الإعراب فكأنه حبس عنها والمقصور المحبوس، وهو أيضاً كالمستثنى فإنه لا يختلف آخره باختلاف العوامل، فتقول كلم موسى عيسى، وضربت بالعصا فيكون على حالة واحدة في الرفع والنصب والجر، وهو مراده بتصاريف الكلام، والمؤتلف المنتظم أي المركب المفيد، والرحا معروفة تذكر وتؤنث، والحيا مقصوراً المطر.

تنبيه: لعله أشار بتعداد الأمثلة إلى تعداد المقصور إلى اسم علم كيحيى وموسى، ومعرف بأل كالعصا، ومنكر أصل ألفه واو كرحا وكحيا مفرداً كما سبق، أو جمعاً كحصى.

تنبيه آخر: عقب الناظم حروف الاعتلال بمعتلّ الاسم وهو المنقوص والمقصور، وليس للعرب اسم آخره واو قبله ضمة، وأما المضارع فيكون معتلاً بالواو والألف والياء أيضاً كيرمي ويخشى ويدعو، وسيأتي في باب إعرابه إن شاء الله تعالى.

تنبيه ثالث: إذا نوّن المقصور في الدرج سقطت ألفه لالتقاء الساكنين، واختلفوا فيها عند الوقف فقيل هي أصلية فثبتت، وقيل بدل من التنوين في الأحوال الثلاثة لأنه تنوين قبله فتحة، والراجح وهو مذهب سيبويه أنها أصلية في رفعه وجره وبدل عن التنوين في نصبه كالاسم الصحيح.

باب التثنية

وَرَفْـعُ مَـا ثَـنَّـيْـتَـهُ بِـالألِـفِ كَـقَـوْلِـكَ الـزَّيْـدَانِ كـانـا مَـأْلَـفِـي
وَنَـصْـبُـهُ وَجَـرُّهُ بِـالـيَـاءِ بِـغَـيْـرِ إشْـكـالٍ وَلا مِـرَاءِ
تَـقُـولُ زَيْـدٌ لابِـسٌ بُـرْدَيْـنِ وَخَـالِـدٌ مُـنْـطَـلِـقُ الـيَـدَيْـنِ
وَتَـلْـحَـقُ الـنُّـونُ بِـمَـا قَـدْ ثُـنِّـي مِـنَ الـمَـفَـارِيـدِ لِـجَـبْـرِ الـوَهْـنِ

أي ورفع المثنى ثابت بالألف ونصبه ثابت بالياء وجره كذلك، وهذا الباب أيضاً مستثنى من قاعدة الإعراب بالحركات السابقة، فإذا أردت أن تعبر عن اسمين متفقين في اللفظ كزيد وزيد وعمرو وعمرو مثلاً بلفظ واحد أخذت أحدهما وفتحت آخره وزدت عليه ألفاً في حالة الرفع بدلاً عن الضمة وياء مفتوحاً ما قبلها في حالتي النصب والجر بدلاً عن الفتحة والكسرة وزدت أيضاً بعد علامة الإعراب نوناً مكسورة عوضاً عن التنوين الذي كان في الاسم المفرد لجبر الوهن أي الضعف الذي لحقه بفوات التنوين، فتقول: جاء الزيدان والعمران، والزيدان كانا مألفي أي محل إلفي، ورأيت الزيدين والعمرين، وزيد لابس بردين أي ثوبي صوف، ومررت بالزيدين، وخالد منطلق اليدين أي مطلقهما.

باب الجمع المذكر السالم

وَكُـلُّ جَـمْـعٍ صَـحَّ فِـيـهِ وَاحِـدُهْ ثُـمَّ أَتَـى بَـعْـدَ الـتَّـنَـاهِـي زَائِـدُهْ
فَـرَفْـعُـهُ بِـالْـوَاوِ وَالـنُّـونِ تَـبَـعْ نَحْوُ شَجَانِي الخاطِبُونَ في الجُمَعْ

لالتقاء الساكنين اهـ. قوله: (الشَّجي) في القاموس وَشَجِيَ كَرَضِيَ وَالشَّجِي المشغول، وَشُدِّدَ يَاؤه في الشعر اهـ. قوله: (والرحا معروفة إلخ) الذي في كتب اللغة التي بأيدينا أنها مؤنثة فقط، وقوله أصل ألفه واو كرحا في الصحاح والألف

وَنَـصْـبُـهُ وَجَـرُّهُ بِـالـيَـاءِ عِـنْـدَ جَـمِـيـعِ الـعَـرَبِ الـعَـرْبَـاءِ
تَـقُـولُ حَـيِّ الـنَّـازِلِـيـنَ فـي مِـنَـى وَسَـلْ عَـنِ الـزَّيْـدِيـن هَـلْ كَـانُـوا هُـنَـا

هذا الباب أيضاً مستثنى من قاعدة الإعراب بالحركات ويسمى الجمع المذكر السالم لأن لفظ الواحد يسلم بناؤه فيه كمسلم ومؤمن من زيد وعمرو في قولك: جاء المسلمون والمؤمنون والزيدون والعمرون، وهو معنى قوله صح فيه واحده، بخلاف رجل وكتاب في رجال وكتب ونحوهما فإنه يسمى الجمع المكسر، وسيأتي، وحكم جمع المذكر السالم أن رفعه بالواو المضموم ما قبلها، ونصبه وجره بالياء المكسور ما قبلها، وتلحقه نون مفتوحة عوضاً عن التنوين الذي كان في المفرد، فالواو والياء علامة الإعراب وهي علامة جمع أيضاً كما نبهنا على ذلك في التثنية، وهما مراده بزائده الآتي بعد التناهي أي بعد انتهاء حروف الواحد والنون تبع لهما كما سبق في المثنى، تقول: جاء الزيدون، ومثله شجاني الخاطبون، يقال: شجاه يشجيه بمعنى أحزنه وأطربه من الأضداد، وكلاهما محتمل لأن الوعظ يكون بالترغيب تارة فيطرب، وبالترهيب أخرى فيحزن، وتقول: رأيت الزيدين بكسر الدال، ومثله: حي النازلين في منى، أي: سلم عليهم، ومررت بالزيدين، وسل عن الزيدين بكسر الدال.

تنبيه: لعله أشار بقوله عند جميع العرب العرباء وهي الملازمة للبادية لأنه لم تختلف لغة العرب في الجمع بإعرابه هكذا إلا ما شذّ، وأما التثنية فإن بني أسد يعربون المثنى بالألف في جميع أحواله فيقولون: رأيت الزيدان ومررت بالزيدان، وعليه حمل بعضهم ﴿إن هذان لساحران﴾[سورة طه، الآية: ٦٣].

تنبيه: قوله: والنون تبع مرفوع بالابتداء أي أنه اتبع لعلامة الإعراب ثم قال:

وَنُـونُـهُ مَـفْـتُـوحَـةٌ إذْ تُـذْكَـرُ وَالـنُّـونُ فـي كُـلِّ مُـثَـنَّـى تُـكْـسَـرُ
وَتَـسْـقُـطُ الـنُّـونَـانِ فـي الإضَـافَـةْ نَـحْـوُ لَـقِـيـتُ سَـاكِـنِـي الـرُّصَـافَـةْ
وَقَـدْ لَـقِـيـتُ صَـاحِـبَـيْ أخِـيـنـا فَـاعْـلَـمْـهُ مِـنْ حَـذْفِـهِـمَـا يَـقِـيـنَـا

أي: إن نون الجمع المذكر السالم مفتوحة ونون التثنية مكسورة للفصل بينهما، وتسقط كل منهما في الإضافة كما يسقط التنوين لما سبق أنهما بدل عنه في المفرد فتقول في التثنية: جاء غلاما زيد، ولقيت صاحبي أخينا، ومررت بغلامي زيد، وفي الجمع جاء بنو زيد وساكنو الرّصافة، ومررت ببني زيد وساكني الرّصافة، ورأيت بني زيد وساكني الرّصافة، وهي الجانب الشرقيّ من بغداد والضمير في حذفهما للنونين أي نون الجمع ونون التثنية. ويقيناً مصدر منصوب باعلمه كقعدت جلوساً، وقد يحذف هذا البيت في بعض النسخ.

باب جمع المؤنث السالم

وَكُـلُّ جَـمْـعٍ فِـيـهِ تـاءٌ زَائِـدَةْ فَـارْفَـعْـهُ بِـالـضَّـمِّ كَـرَفْـعِ حَـامِـدَةْ
وَنَـصْـبُـهُ وَجَـرُّهُ بِـالـكَـسْـرِ نَـحْـوُ كَـفَـيْـتُ الـمُـسْـلِـمَـاتِ شَـرِّي

أي وكل جمع سالم فيه تاء زائدة للتأنيث كمسلمات وحامدات فرفعه بالضم كمفرده، وكذا جره بالكسر كمفرده، وأما نصبه فبالكسر أيضاً حملاً له على جرّه كما حملوا نصب الجمع المذكر السالم على جرّه فجعلوهما معاً بالياء فتقول: جاءت الحامدات والمسلمات بالضمِّ، ومررت بالحامدات والمسلمات بالكسر، كما تقول: جاءت الحامدة والمسلمة بالضم، ومررت بالحامدة والمسلمة بالكسر، وتقول رأيت الحامدات وكفيت المسلمات شرّي بالكسر بدلاً عن الفتحة، ونصبه مستثنى من قاعدة النصب بالفتحة والكاف في قوله كرفع نعت مصدر محذوف أي رفعاً كرفع واحترز بقوله: كل جمع عن نحو: ﴿تبتغي مرضاة أزواجك﴾ [سورة التحريم، الآية: ١] لأنه مفرد لا جمع أصله مرضوة وبقوله فيه تاء زائدة عن نحو أبيات وأقوات، فإن التاء فيهما أصلية لوجودها في بيت وقوت، ولا يرد عليه أيضاً نحو قضاة ورماة لأنه ليس بسالم، والترجمة للسالم.

منقلبة من الياء نقول هما رحيان، وكل من مد قال رحاء ورحاءان وأرحية، فجعلها منقلبة من الواو وما أدري ما حجته وما صحته اهـ وفي القاموس: وهما رحوان ورحيان اهـ. قوله: (يقال شجاه إلخ) صنيع القاموس والصحاح يقتضي أنه واويّ فقط اهـ. قوله: (النون تبع إلخ) لعل في هذه العبارة نقصاً وصوابها مبتدأ وخبر اهـ. قوله: (فتقول جاءت الحامدات والمسلمات إلخ) لعله أشار بالتمثيل بهما إلى اختصاص هذا الجمع غالباً بمؤنث الآدميين علماً أو صفة اهـ. قوله: (مطلقاً) أي سواء كان بالواو أو الياء أو الألف اهـ.

تنبيه: بقي مما هو مستثنى من قاعدة الإعراب بالأربع العلامات السابقة ثلاثة أبواب من الأسماء باب ما لا ينصرف فإنه يجرّ بالفتحة كما سيأتي عكس الجمع المؤنث السالم ومن الأفعال بابان أحدهما باب الفعل المعتل فإنه يجزم بحذف آخره ويرفع بالسكون مطلقاً وينصب بالفتحة إن كان آخره واواً كيدعو أو ياء كيرمي وثانيهما الأمثلة الخمسة وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين فإنها ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها، وقد ذكر الناظم ذلك كله في آخر المنظومة.

تنبيه آخر: الحاصل أن الإعراب يكون بما سبق من العلامات الأربع إلا في سبعة أبواب الأسماء الستة والتثنية والجمع المذكر السالم والجمع المؤنث السالم وما لا ينصرف والفعل المعتل والأمثلة الخمسة، وأما المنقوص والمقصور فالتحقيق أنهما معربان بحركات مقدرة فهما كالمستثنى في الظاهر، وكذا نحو يخشى ويدعو ويرمي في حالة الرفع، ونحو يخشى فقط في حالة النصب.

تنبيه آخر: قد علم أن الأسماء الستة والتثنية والجمع المذكر السالم ثابت فيهما حروف عن حركات، ومثلها الأمثلة الخمسة في حالة الرفع، وأن جمع المؤنث السالم وما لا ينصرف ثابت فيهما حركة عن حركة، والفعل المعتل والأمثلة الخمسة ناب فيهما في حالة الجزم حذف حرف عن السكون، وكذا في حالة نصب الأمثلة الخمسة ناب الحذف عن الحركة.

تنبيه آخر: قد علم أيضاً مما سبق أن الألف وقعت علامة للنصب في الأسماء الستة خاصة وللرفع في التثنية خاصة والواو ووقعت علامة للرفع في موضعين: الأسماء الستة والجمع المذكر السالم، والياء وقعت علامة للنصب في موضعين أيضاً: التثنية والجمع المذكر السالم، وللجر في ثلاثة مواضع الأسماء الستة والتثنية والجمع المذكر السالم، والكسرة علامة للنصب في الجمع المؤنث السالم خاصة، والفتحة علامة للجر فيما لا ينصرف خاصة، والحذف علامة للجزم في موضعين الفعل المعتل والأمثلة الخمسة، وللنصب في الأمثلة الخمسة خاصة فليحفظ ذلك فإنه معين للطالب.

باب جمع التكسير

وَكُلُّ مـا كُسِّـرَ فـي الـجُـمُـوعِ ... كَـالأُسْـدِ وَالأَبْـيَـاتِ وَالـرُّبُـوعِ
فَـهْـوَ نَـظِـيـرُ الـفَـرْدِ فـي الإِعْـرَابِ ... فَـاسْـمَـعْ مَـقَـالِـي وَاتَّـبِـعْ صَـوَابِـي

أي إن حكم ما لم يسلم فيه بناء الواحد من الجموع وهو الجمع المكسر حكم المفرد في إعرابه بالحركات السابقة سواء تغير بحركات فقط من غير زيادة ولا نقص كالأسد بضم الهمزة وسكون السين في جمع أسد محركاً أم بها مع الزيادة كأبيات وربوع في جمع بيت وربع أم بها مع نقص كالكتب والرسل في جمع كتاب ورسول والربع المنزل في الربيع والمقال القول، وقد أنصف الناظم رحمه الله تعالى حيث أمر باستماع مقاله كله واتباع الصواب منه فقط، والكاف في قوله كالأسد في موضع نصب على الحال من عائد ما الموصولة وهو الضمير المستتر في كسر أي مماثلاً للأسد.

باب حروف الجر

وَالجَرُّ في الاسْمِ الصَّحِيحِ المُنْصَرِفْ ... بِـأَحْـرُفٍ هُـنَّ إذا مـا قِـيـلَ صِـفْ
مِـنْ وَإِلـى وَفـي وَحَـتَّـى وَعَـلَـى ... وَعَـنْ وَمُـنْـذُ كَـمْ وَحَـاشـا وَخَـلا
وَالـبَـاءُ وَالـكَـافُ إذا مـا زِيـدَا ... وَالـلاَّمُ فـاحْـفَـظْـهـا تَـكُـنْ رَشِـيـدَا
وَرُبَّ أَيْـضـاً ثُـمَّ مُـذْ فِـيـمـا حَـضَـرْ ... مِـنَ الـزَّمـانِ دُونَ مـا مِـنْـهُ غَـبَـرْ
تَـقُـولُ مـا رَأَيْـتُـهُ مُـذْ يَـوْمِـنـا ... وَرُبَّ عَـبْـدٍ كَـيِّـسٍ مَـرَّ بِـنَـا

قد سبق أن الجرَّ يختص بالأسماء، ولهذا قال الناظم: والجر في الاسم، وقيده بالصحيح ليخرج المعتلّ وهو المنقوص والمقصور لما سبق أن الجرَّ لا يظهر أثره فيهما، وبالمنصرف ليخرج ما لا ينصرف، فإن جره يكون بالفتحة كما سيأتي في بابه، ثم الجر يكون إما بإضافة اسم إلى اسم كما سيأتي وإما بحروف تجر ما دخلت عليه وهي كما ذكره الناظم أربعة عشر حرفاً وما في قوله: هُنَّ إذا ما زائدة وهنَّ مِنْ وإلى كقولك خرجت من الدار إلى المسجد، وفي كاعتكفت في المسجد،

قوله: (والربع إلخ) عبارة القاموس: الرَّبع الدار بعينها حيث كانت والمحلة والمنزل والنعش وجماعة الناس والموضع يرتبعون فيه في الربيع كالمربع كمقعد اهـ. قوله: (با حرف إلخ) حقيقة حرف الجرّ ما وضع للإفضاء بفعل أو معناه إلى ما يليه، والإفضاء الإيصال، والمراد بإيصال معاني الأفعال إلى الأسماء تعديتها إليها حتى يكون المجرور بها منصوب المحلّ فلذلك جاز العطف عليه بالنصب في نحو قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [سورة المائدة،

وحتى كحتى مطلع الفجر، وعلى نحو ركبت على الفرس، وعن كسألت عن العلم، ومنذ في حاضر الزمان نحو ما رأيته منذ اليوم أو منذ يومنا هذا، وهكذا ماضية نحو رأيته منذ يومين وحاشا وخلا في الاستثناء نحو جاء القوم حاشا زيد، وخلا عمرو، وكذا عدا كما سيأتي في الاستثناء بشرط أن لا تتصل بها ما المصدرية والباء الزائدة كمررت بزيد، وتكون أيضاً للقسم كما سيذكره الناظم فيما سيأتي قريباً والكاف الزائدة أيضاً نحو زيد كالأسد، وإلى الباء والكاف يعود ضمير التثنية في قوله: إذا ما زيدا وما زائدة، وكذا اللام الزائدة نحو: المالُ لعمرو ورب كقولك ربّ عبدٍ كَيِّسٍ مر بنا أي حاذق، ومذ في الزمان الحاضر فقط نحو ما رأيته مذ يومنا كما مثل به الناظم، ومثله مذ اليوم دون ما غبر من الزمان، أي مضى وهو بغين معجمة، وقد تكون بمعنى بقي، ويجوز أن تقرأ بالمهملة فإذا قلت ما رأيته مذ يومان أو مذ يوم، كذا رفعت ما بعده.

تنبيه: ما ذكره الناظم من أن منذ يجر بها الزمان الحاضر والماضي، ومذ لا تجر إلا الحاضر منه دون الماضي هو مذهب سيبويه، لكن الأرجح عند ابن مالك وأتباعه التسوية بينهما، وإذا جرّ الماضي فهما بمعنى من أو الحاضر فهما بمعنى في، ويجوز أيضاً رفع الاسم بعدهما على أنه مبتدأ مؤخر وهما الخبر، وبالعكس.

تنبيه آخر: تختص حتى والكاف ورب ومذ ومنذ بجر الاسم الظاهر فلا تقول: حتاه وكه وربه ومذه ومنذه، وكذا واو القسم وتاؤه بخلاف الباء الموحدة واللام وغيرهما فيجوز بك ولك ومنك وإليك وعليك وفيك وعنك.

وَرُبَّ تَـأْتِـي أَبَـداً مُـصَـدَّرَهْ ... وَلا يَـلِـيـهـا الاسْـمُ إلاَّ نَـكِـرَهْ
وَتَـارَةً تُـضْـمَـرُ بَـعْـدَ الـوَاوِ ... كَـقَـوْلِـهِـمْ وَرَاكِـبٍ بِـجَـاوِي

أي وتختص ربّ مع مشاركتها لسائر حروف الجر في الجر بأمور منها أنها لا تقع إلا في صدر الكلام لأن أصل مجرورها مبتدأ، ولهذا لا يتم الكلام، حتى يخبر عنه كما سبق في ربَّ عَبْدٍ كَيِّسٍ مَرَّ بنا بخلاف غيرها فإنك تقول مثلاً خرجت من الدار إلى المسجد، فتقع من وإلى في أثناء الكلام، وبتقديمهما ومنها أنها لا تجر إلا النكرة كما سبق أن كل ما تدخل عليه ربُّ فهو نكرة بخلاف غيرها فإنه يجر المعرفة والنكرة كخرجت من الدار إلى المسجد مثلاً، ومنها أنه يجوز أن يجر بها محذوفة مضمرة بعد واو يدل عليها كقول الشاعر:

وَلَـيْـلٍ كَـمَـوْجِ الـبَـحْـرِ أَرْخَـى سُـدُولَـهُ ... عَـلَـيَّ بِـأَنْـوَاعِ الـهُـمُـومِ لِـيَـبْـتَـلِـي

أي وَرُبَّ ليلٍ ومثله وراكبٍ بجاويّ أي ورب راكب بجاويّ أي منسوب إلى بجا بفتح الباء الموحدة والجيم وهم قبيلة من العرب إبلهم مشهورة بالجودة يسكنون بر سواكن فيجوز كون البجاويّ مجروراً نعتاً للراكب ومنصوباً به، فهو نعت للمركوب.

باب حروف القسم

وَقَـدْ يَـجُـرُّ الاسْـمَ بَـاءُ الـقَـسَـمِ ... وَوَاوُهُ وَالـتَّـاءُ أَيْـضـاً فَـاعْـلَـمِ
لـكِـنْ تَـخُـصُّ الـتَّـاءَ بِـاسْـمِ الـلّـهِ ... إذا تَـعَـجَّـبْـتَ بِـلا اشْـتِـبَـاهِ

أي ومما يجر الاسم أيضاً حروف القسم الثلاثة المذكورة نحو بالله ووالله وتالله لأفعلنّ كذا والباء الموحدة هي الأصل، ولهذا تجر الظاهر والمضمر نحو بك لأفعلنّ والواو وفرعها والتاء بدل عن الواو، وتختص باسم الله تعالى وحده دون غيره نحو: تالله، كما سبق، وفيها معنى التعجب، ولا يقال: تالرحمن، وندر قولهم: ترب الكعبة.

تنبيه: واو القسم كواو ربَّ لفظاً، والفرق بينهما أنَّ واو القسم يجوز أن يقع بعد حروف العطف نحو: فوالله ووالله ثم والله بخلاف واو ربّ.

باب الإضافة

وَقَـدْ يُـجَـرُّ الاسْـمُ بِـالإِضَـافَـةْ ... كَـقَـوْلِـهِـمْ دَارُ أَبِـي قُـحَـافَـهْ

الآية: ٦] فسموها باعتبار معناها كما قالوا حروف النفي وحروف الاستفهام، فقالوا في هذه حروف الجرّ وحروف الإضافة باعتبار المعنى اهـ من شرح ابن المعافى، والجرّ عبارة البصريين، والخفض عبارة الكوفيين، ومؤدّاهما واحد، ولا مشاحة في الاصطلاح اهـ فاكهي. يوجد بالهامش زيادة مَعْزُوَّة لبعض النسخ، وهي تنبيه آخر لا بد للقسم من جواب بجملة اسمية مؤكدة بإن وحدها أو مع اللام، أو فعلية مؤكدة باللام مع نون التوكيد في المضارع أو باللام مع قد في الماضي، وهذا في الإثبات نحو والله إن زيداً قائم أو إن زيداً لعالم أو ليقومن: أو لَقَدْ قام زيد اهـ.

فَتَارَةً تَأتي بِمَعْنَى اللاَّم نَحْوُ أتى عَبْدُ أَبي تَمَّام
وَتَارَةً تَأتِي بِمَعْنَى مِنْ إذَا قُلتَ مَنَا زَيْتٍ فَقِسْ ذاكَ وَذَا

الإضافة ضم اسم إلى اسم لقصد تعريفه به أو تخصيصه، ويسمى الأول مضافاً والثاني مضافاً إليه، ويصيران بالإضافة كالاسم الواحد، ولا يدخل الأول منهما التنوين ولا التعريف بأل، وإذا أضفت اسماً إلى اسم أعربت الأول منهما بما يستحقه من رفع أو نصب أو جر، وجررت الثاني أبداً، فتقول: جاء غلامُ زيدٍ ورأيت غلامَ زيدٍ ومررت بغلامِ زيدٍ، وهكذا دار أبي قحافة، وهو والد أبي بكر الصديق فأب مجرور بإضافة دار إليه، والياء علامة جره، وقحافةَ مجرور بأب والجار للمضاف إليه عند سيبويه الاسم المضاف كغلام ودار، وعند ابن مالك الحرف المقدر لأن الإضافة تكون تارة بمعنى اللام الدالة على الملك والاختصاص كما مثلنا به، وهو الأكثر، فالتقدير غلام لزيد ودار لأبي قحافة وعبد لأبي تمام وهو شاعر مشهور، وتارة تكون بمعنى من التي لبيان الجنس، وذلك إذا أضيف الشيء إلى جنسه كخاتم حديد وثوب حرير ورطل زيت، ألا ترى أنك لو نونت المضاف لقلت خاتم من حديد ورطل من زيت، ومثله منا زيت، وهو اسم مفرد مقصور كعصا لغة في المن بالتشديد الذي هو رطلان، وقوله فقس ذاك أي عبد أبي تمام وذا أي منا زيت.

باب الأسماء التي تجر بمعنى الإضافة

وَفِي المُضَافِ ما يَجُرُّ أَبَدَا مِثْلُ زَيْدٍ وَإن شِئْتَ لَدَي
وَمِنْهُ سُبْحَانَ وَذُو وَمِثْلُ وَمَعْ وَعِنْدَ وَأولُو وَكُلُّ
ثُمَّ الجِهَاتُ السِّتُّ فَوقُ وَوَرا وَيَمْنَةٌ وَعَكْسُها بِلا مِرَا
وَهكَذَا غَيْرُ وَبَعْضُ وَسِوَى فِي كَلِمٍ شَتَّى رَوَاها مَنْ رَوَى

أي إن أكثر الأسماء يجوز أن تأتي مضافة كغلام زيد، ويجوز أن تقطع عن الإضافة بالتنوين والتعريف بأل كغلام والغلام، ومن الأسماء أسماء ملازمة للإضافة فلا تستعمل أبداً إلا مضافة، فتكون هي معربة بما يقتضيه الإعراب، وما بعدها مجروراً بها أبداً، فقوله: ما يجر أبداً بفتح الياء صريح في أن المضاف هو الجار للمضاف إليه على رأي سيبويه وهو الأصح، وهي كلمات شتى أي متفرقة ذكر الناظم بعضها وأشار إلى الباقي، فتقول: جلست لدن زيدٍ أي عنده، وإن شئت لدى زيد لغتان فمن الأولى قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِنَ لَدُنَّا عِلماً﴾ [الكهف: ٦٥] من الثانية قوله تعالى: ﴿ولدينا مزيد﴾ [ق: ٣٥] ولا يصح أن تقول: جلست لدن أو لدى أو عند أو فوق أو تحت من غير أن تضيفها إلى زيد ونحوه وقس الباقي، وأما مع فالأكثر فتح عينها وقد تسكن كما في النظم، ولا يخفى أن عكس فوق تحت وعكس وراء قدام وعكس يمنة يسرة وستأتي في باب الظروف وسوى بكسر السين وضمها وستأتي في الاستثناء وشتى غير منون، لأنه لا ينصرف، ومما لم يذكره الناظم قولهم: معاذ الله، وأي الناس جاءك، وجاءني كلا الرجلين، وكلتا المرأتين، وزيد شبه عمرو ودون بكر، وسائر الناس أي باقيهم، وقيل إن سائر بمعنى جميع وذات اليمين وأولات الأحمال ولعمر الله وجلست بين القوم ووسط الناس بفتح السين وقد تسكن، وما أشبه ذلك.

تنبيه: ذو التي ذكرها الناظم هي السابقة في الأسماء الستة، وذات مؤنثة، وأولو يعرب إعراب الجمع المذكر السالم، فتقول: جاءني أولو الفضل، ورأيت أولي الفضل ومررت بأولي الفضل بالياء. وأولات مؤنثة ولهذا يعرب إعراب الجمع المؤنث السالم كجاءني أولات حمل بضم التاء، ورأيت أولات حمل، ومررت بأولات حمل بكسرها، وزيدت الواو في أولو وأولات كما زيدت في أولئك للفرق بينه وبين إليك في الرسم.

تنبيه آخر: المراد أن هذه الكلمات ملازمة للإضافة لفظاً أو تقديراً فما قطع منها عوض التنوين كمثل ومع وكل في نحو هذا مثل وجاؤوا معاً ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ داخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧] ويجوز مراعاة معنى كل كهذه الآية ومراعاة لفظه نحو: ﴿إِنْ كُلٌّ إلاَّ كَذَّبَ الرُّسلَ﴾ [ص: ١٤].

قوله: (دون بكر إلخ) عبارة القاموس: دون نقيض فوق، ويكون ظرفاً أو بمعنى أمام ووراء وفوق وضدّ، وبمعنى

باب كم الخبرية

وَاجْرُرْ بِكَمْ ما كُنْتَ عَنْهُ مُخْبِرَا ∴ مُعَظِّماً لِقَدْرِهِ مُكَثِّرَا
تَقُولُ كَمْ مَالٍ أَفَادَتْهُ يَدِي وَكَمْ إِمَاءٍ مَلَكَتْ وَأَعْبُدِ

اعلم أن كم تأتي تارة في الإخبار ومرة في الاستخبار، فإن أخبرت بها غيرك فمعناها حينئذ التكثير وأضفتها إلى الاسم الذي بعدها كما مثل به الناظم، ولهذا ذكرها الناظم في الإضافة وجعلها هي الجارة ومكثراً بالتاء المثلثة وضدها التقليل، وضد التعظيم التحقير، وضد التكبير التصغير، والتاء في ملكت تاء التأنيث الساكنة وإن استفهمت غيرك بكم نصت ما بعدها على التمييز، ولهذا أخرها الناظم إلى باب التمييز.

تنبيه: أشار الناظم بقوله في المثالين كم مالٍ وكم إماءٍ إلى أنه يجوز أن يقع الاسم الذي بعد كم الخبرية مفرداً كمال وعبد وجمعاً كإماءٍ وأعْبُد لأن كم موضوعة للعدد المجهول، وتمييز العدد المعلوم مجرور ومنصوب، والمجرور تارة يكون جمعاً كثلاثة أعبد وتارة يكون مفرداً كمائة عبد، والمنصوب لا يكون إلا مفرداً كما أن تمييز العدد المنصوب كذلك فتقول: كم كوكباً تحوي السماء، كما تقول: أحد عشر كوكباً وثلاثون شهراً.

باب المبتدأ والخبر

وَإِنْ فَتَحْتَ النُّطْقَ بِاسْمٍ مُبْتَدَا فَارْفَعْهُ وَالأَخْبَارَ عَنْهُ أَبَدَا
تَقُولُ مِنْ ذٰلِكَ زَيْدٌ عَاقِلُ وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَالأَمِيرُ عَادِلُ

المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية ليخبر عنه، والخبر ما تتم به فائدة الكلام، وهو وخبره مرفوعان كقولك: زيد عاقل، وزيد في الدار، وزيد عندك، وزيد قام، وزيد يقوم. فزيد في جميع هذه الأمثلة هو المبتدأ وعاقل والجار والمجرور والظرف والفعل خبره في الجميع، ولا يظهر فيه الرفع إلا إذا كان اسماً ظاهراً، وأما المبتدأ فلا يكون إلا اسماً إما معرفة من أنواع المعارف الستة السابقة كقولك الصلح خير وزيد عاقل وأنا مؤمن وهذا كتاب والذي جاءك فقيه وغلام زيد قائم ونحو ذلك، وإما نكرة تحصل بها الفائدة كقوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١] ونحو ذلك، وقد يكون للمبتدإ الواحد خبران فأكثر فترفع كلها كقولك: زيد فقيه عاقل أديب، ولهذا قال الناظم: فارفعه والأخبار عنه أبداً بصيغة الجمع.

تنبيه: عبارته توهم اشتراط فتح النطق بالمبتدإ وعدم تقديم الخبر عليه وليس كذلك كما سيأتي، وإنما مراده تجرده عن العوامل وحيث قدم الخبر فأصله التأخير، واحترزنا بقولنا المجرد عن العوامل عن مثل قولك: كان زيد قائماً وإن زيداً قائم وظننت زيداً قائماً لأن هذه العوامل تغير حكمه، فكان ترفع الاسم الذي أصله المبتدأ وتنصب الخبر، وإن بالعكس وظننت تنصبهما معاً كما سيأتي في أبوابها، فلو أدخل عليه ما لا يعمل أصلاً لم يغير حكمه، ولهذا قال:

وَلاَ يَحُولُ حُكْمُهُ مَتَى دَخَلْ لٰكِنْ عَلَى جُمْلَتِهِ وَهَلْ وَبَلْ

أي ولا يتحول حكم المبتدأ إذا دخلت لكن الخفيفة على جملته أي عليه وعلى خبره كقولك: لكن زيد عاقل، وكذا هل كقولك هل زيد قائم، وبل كقولك: بل زيد قاعد، وما أشبه ذلك مما يفيد معنى ولا يعمل شيئاً في جملة المبتدإ كهمزة الاستفهام، ولولا وإنما احترزنا بالخفيفة عن المشددة فإنها تدخل على جملته فتنصب الاسم وترفع الخبر.

فائدة: لا يحول بالحاء المهملة أي يتحول ولكن فاعل دخل ولو قال دخلت لكان أظهر، وإنما قال على جملته لأن المبتدأ مع خبره يسمى جملة اسمية كما سبق، والداخل عليها من العوامل إما أن يغير المبتدأ فقط أو الخبر فقط أو يغيرهما معاً.

وَقَدِّمِ الأَخْبَارَ إِذْ تَسْتَفْهِمُ كَقَوْلِهِمْ أَيْنَ الْكَرِيمُ الْمُنْعِمُ
وَمِثْلُهُ كَيْفَ الْمَرِيضُ الْمُدْنَفُ وَأَيُّهَا الْغَادِي مَتَى الْمُنْصَرَفُ

اعلم أن الأصل تقديم المبتدإ على خبره، ويجوز تقديم الخبر عليه كقولك زيد في الدار وفي الدار زيد، وقد يجب تقديم الخبر إذا كان من أسماء الاستفهام كقولك: أين الكريم المنعم، وكيف المريض المدنف، ومتى المنصرف، وكم مالك، فأين خبر مقدم، والكريم مبتدأ مؤخر، وكذا ما بعدها وذلك لأن لاسم الاستفهام صدر الكلام.

غير، قيل: ومنه «لَيْسَ فيما دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ» أي في غير خمس أواقٍ، ودان يدون دوناً وأدين بالضم صار دوناً خسيساً، أو ضعف، وهذا دونه، أي أقرب منه، ودونكه إغراء اهـ. قوله: (المنصرف) بفتح الرّاء مصدر ميمي بمعنى الانصراف. وكيف ومتى مبنيان لتضمنهما معنى الاستفهام، ومحل كيف ومتى في النظم الرفع، وكيف سؤال عن الحال،

فائدة: المدنف بكسر النون وفتحها يقال: أدنفه المرض، وأدنف المريض إذا لازمه المرض يتعدى ولا يتعدى.

وَإِنْ يَكُنْ بَعْضَ الظُّرُوفِ الخَبَرَا فَأَوْلِهِ النَّصْبَ وَدَعْ عَنْكَ المِرَا
تَقُولُ زَيْدٌ خَلْفَ عَمْرٍو قَعَدَا وَالصَّوْمُ يَوْمَ السَّبْتِ وَالسَّيْرُ غَدَا

قد ذكرنا أن الخبر إنما يرتفع إذا كان اسماً ظاهراً وأنه قد يكون غير اسم فيبقى حينئذ على حكمه، وسيأتي أن الظرف منصوب، فإذا كان الخبر ظرف مكان كأمام وخلف أو ظرف زمان كيوم وغد رفعت المبتدأ ونصبت الخبر الظرف كما مثل به للناظم، والخبر في الحقيقة ما يتعلق به الظرف.

تنبيه: الأسماء تنقسم إلى أسماء أعيان وأسماء معان، فظرف المكان يصح أن يخبر به عنهما كزيد خلفك والعلم عندك، ولا يخبر بظرف الزمان إلا عن المعاني فقط كالصوم يوم السبت والسير غداً في تمثيله بقوله: زيد خلفك وعمرو قعد نظر، فإن الخبر فيه قعد وخلف متعلق به لا خبر له:

وَإِنْ تَقُلْ أَيْنَ الأَمِيرُ جَالِسُ وَفِي فِنَاءِ الدَّارِ بِشْرٌ مَائِسُ
فَجَالِسٌ وَمَائِسٌ قَدْ رُفِعَا وَقَدْ أُجِيزَ النَّصْبُ وَالرَّفْعُ مَعَا

قد سبق أن الخبر قد يكون غير اسم: وقد يكون اسم استفهام، وجاراً ومجروراً وظرفاً وأن الخبر هو ما تتم به الفائدة، فإذا أتيت بمبتدأ وأخبرت عنه باسم استفهام مقدم عليه كقولك: أين الأمير؟ وكيف زيد؟ أو بجار ومجرور أو ظرف متقدمين أو متأخرين، كقولك: في الدار بشر وزيد خلفك، وما أشبه ذلك مما يعد كلاماً مفيداً، ثم أتيت بعد تمام الكلام باسم نكرة، جاز لك أن تجعله الخبر فترفعها، وتلغي اسم الاستفهام والجار والمجرور والظرف، وأن تجعلها حالاً فتنصبها كما سيأتي أن الحال منصوب، وأنه يأتي فضلة منكراً بعد تمام الجملة، فتقول: أين الأمير جالساً؟ وفي فناء الدار بشر مائساً، أي مائلاً وفناء الدار ساحتها، وزيد خلفك قاعداً فلو أتيت بالاسم النكرة قبل تمام الكلام، كقولك: متى قادم زيد؟ وزيد قاعد خلفك، وعمرو قائم في الدار لم يجز فيها إلا الرفع على أنها الخبر، وذلك مفهوم مما مثل به الناظم.

باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره

وَهَكَذَا إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ لُمْتُهُ وَخَالِدٌ ضَرَبْتُهُ وَضِمْتُهُ
فَالرَّفْعُ فِيهِ جَائِزٌ وَالنَّصْبُ كِلاهُمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الكُتْبُ

أي وهكذا يجوز الرفع والنصب إذا فتحت النطق باسم هو مفعول في المعنى لفعل هو متأخر عنه قد نصب ضمير ذلك الاسم، كما مثل به الناظم، فالرفع على أن زيداً مبتدأ ولمته خبره، وهو جملة فعلية مركبة من فعل ماض وفاعل، وهو تاء المتكلم ومفعول به، وهو الهاء التي هي ضمير زيد والنصب على أنه مفعول لفعل مضمر، ويسمى هذا اشتغال الفعل عن المفعول بضميره، أي بضمير المفعول فلو حذفت الهاء، فقلت: زيداً ضربت تعين النصب على أنه مفعول متقدم لما سيأتي أن المفعول يجوز تقديمه على الفاعل وعلى الفعل أيضاً، ولو لم يكن الاسم السابق مفعولاً في المعنى للفعل المتأخر عنه كقولك زيد ضرب، وزيد يضرب تعين الرفع على الابتداء.

تنبيه: لمته بضم اللام وضمته بكسر الضاد المعجمة والضيم الظلم، وإنما ضم أول لمته وكسر أول ضمته، لأن عين لامه يلومه واو وعين ضامه يضيمه ياء، فأعطي الفاء عند إسناد الفعل إلى تاء الفاعل بعد حذف العين حركة مجانسة للعين، وهي الضمة في لمته والكسرة في ضمته.

تنبيه آخر: لا يخفى أن التشبيه بين نصب جالس وزيد لمته إنما هو في مجرد جواز النصب، وإلا فقد علم انتصاب جالس ومائس حالين وزيد وخالد مفعولاً به.

باب الفاعل

وَكُلُّ مَا جَاءَ مِنَ الأَسْمَاءِ عَقِيبَ فِعْلٍ سَالِمِ البِنَاءِ
فَارْفَعْهُ إِذْ تُعْرِبُ فَهْوَ العَامِلُ نَحْوُ جَرَى المَاءُ وَجَارَ العَامِلُ

ومتى سؤال عن الزمان، وأين سؤال عن المكان. قوله: (فإن الخبر فيه قعد) أي فليس من باب الإخبار بالظرف، بل بالجملة الفعلية، والظرف لغو كما في الفاكهي. قوله: (يجوز الرفع والنصب) فالتقدير في مثال الناظم لمتُ زيداً لمته،

أي والفاعل هو كل اسم جاء بعد فعل وقع منه، وهو أي ذلك الفعل سالم البناء، أي باق على صيغته الأصلية واحترز بقوله سالم البناء عما يبنى لما لم يسم فاعله، فإنه يتغير بناؤه كما سيأتي، وإعراب الفاعل الرفع كما مثل به الناظم، وأشار بالمثالين إلى أنه لا فرق بين الفاعل الحقيقي كجار العامل، ودخل زيد مما يقع الفعل منه باختياره، والمجازي كجرى الماء وسقط الجدار، ولا فرق بين الفعل المعتل والصحيح، وبقوله عقيب فعل إلى أنه لا يكون الفاعل إلا عقيب الفعل، فلو تقدم الفاعل في المعنى على فعله، نحو زيد قام وعمرو يقوم انتقل من باب الفعل والفاعل إلى باب المبتدأ والخبر، لأنه حينئذ جملة اسمية، فيقدر الفاعل في قام ويقوم ضميراً يعود إلى زيد يظهر في التثنية والجمع كقولك الزيدان قاما والزيدون يقومون.

وَوَحِّـدِ الـفِـعْـلَ مَـعَ الـجَـمَـاعَـةْ كَـقَـوْلِـهِـمْ سَـارَ الـرِّجَـالُ الـسَّـاعَـةْ

أي ووحد الفعل إذا أسندته إلى فاعل ظاهر، ولو كان مثنى أو مجموعاً، كما توحده مع المفرد فتقول: قال رجلان، وقال الرجال، كما تقول: قال رجل، ولا تقل قالا رجلان، ولا قالوا رجال، فهذا الإفراد واجب عند إسناد الفعل إلى الفاعل الظاهر، فإن أسندته إلى ضمير اسم متقدم قلت الرجلان قاما والرجال قاموا.

وَإِنْ تَـشَـأْ فَـزِدْ عَـلَـيْـهِ الـتَّـاءَ نَـحْـوُ اشْـتَـكَـتْ عُـرَاتُـنَـا الـشِّـتَـاءَ

أي وإذا كان الفاعل جماعة فوحد الفعل كما سبق، ثم إن شئت قلت سار الرجال الساعة باعتبار المعنى، وإن شئت ألحقت به تاء التأنيث فقلت: سارت الرجال، أي جماعة الرجال، ومثله اشتكت عراتنا الشتاء، وهم جمع عار عن اللباس بالمهملتين، ويجوز أن يقرأ بالمعجمتين جمع غاز في سبيل الله تعالى.

تنبيه: أطلق الناظم جواز إلحاق التاء لفعل الجماعة، وذلك مقيد بجمع التكسير فقط، كما مثل به بخلاف نحو جاء المسلمون، فلا يجوز إلحاقه التاء، وبخلاف نحو جاءت المسلمات فلا تحذف منه التاء غالباً.

وَتُـلْـحِـقُ الـتَّـاءَ عَـلَـى الـتَّـحْـقِـيـقِ بِـكُـلِّ مَـا تَـأْنِـيـثُـهُ حَـقِـيـقِـي

كَـقَـوْلِـهِـمْ جَـاءَتْ سُـعَـادُ ضَـاحِـكَـةْ وَانْـطَـلَـقَـتْ نَـاقَـةُ هِـنْـدٍ رَاتِـكَـةْ

أي ما سبق من التخيير في إلحاق الفعل تاء التأنيث، إنما هو في فعل الجماعة كما سبق، وأما فعل المفرد المذكر، فلا يجوز إلحاق فعله التاء، فلا تقول قامت زيد والمؤنث إن كان تأنيثه مجازياً جاز إلحاقه التاء، ولم يلزم كطلعت الشمس وطلع الشمس، وإن كان حقيقياً حيواناً له فرج لزمت كما مثل به الناظم.

فائدة: قوله وتلحق هو بضم التاء وكسر الحاء ليناسب ووحد، ويجوز فتح الحاء بالبناء لما لم يسم فاعله، وسعاد غير منون، لأنه لا ينصرف وراتكة بالتاء المثناة فوق يقال: رتك البعير يرتك كنصر ينصر إذا انطلق راتكاً، أي راكضاً محركاً إعجازه.

تنبيه: أطلق الناظم لزوم التاء فيما تأنيثه حقيقي، وهو مقيد بالفعل المتصل بفاعله كما مثل به، فإن انفصل عنه جاز حذف التاء، نحو أتى القوم هند ومفهومه أنها لا تلزم في غير ذلك، وليس كذلك بل تلزم أيضاً إذا كان الفاعل ضميراً يعود إلى مؤنث متقدم، وإن كان تأنيثه مجازياً كالشمس طلعت، فلا يجوز الشمس طلع.

تنبيه آخر: الحاصل أن التاء تلزم في موضعين حيث كان الفاعل حقيقي التأنيث، واتصل بفعله كجاءت سعاد أو ضمير مؤنث يعود إلى متقدم، وإن لم يكن حقيقي التأنيث كالشمس طلعت، ويجوز الحذف والإثبات حيث كان الفاعل جمع تكسير كسار الرجال، أو مفرداً غير حقيقي التأنيث كطلع الشمس، أو منفصلاً عن فعله كأتى القوم هند، والرابع حيث كان الفعل نعم وبئس، كنعم المرأة هند، ونعمت المرأة هند، ولم يذكره الناظم رحمه الله.

وَتُـكْـسَـرُ الـتَّـاءُ بِـلَا مَـحَـالَـةْ فِـي مِـثْـلِ قَـدْ أَقْـبَـلَـتِ الـغَـزَالَـةْ

وقد سبقت الإشارة إلى شرح هذا البيت عند قوله وإن تلاه ألف ولام، لأنه من قاعدة التقاء الساكنين، ومنه ﴿قَالَتِ الأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤].

فائدة: قوله بلا محالة أي بلا مانع والغزال الظبي كما سبق في مقال أقبل الغلام كالغزال. ولا يقال الغزالة بالهاء إلا للشمس ففي تمثيله نظر.

وضربت خالداً ضربته، فحذف الأول للقرينة والعوض، فالقرينة هي النصب، والعوض هو المفسر المذكور، والرفع في هذه المسألة أولى لسلامته من الحذف والتقدير اهـ من شرح ابن المعافى. قوله: (حيث كان الفاعل حقيقي التأنيث إلخ) أي وكان مفرداً فلا ينافي ما تقدم له في نحو: جاءت المسلمات، من أنها قد تحذف في غير الغالب اهـ.

قوله: (ففي تمثيله نظر) لا وجه لهذا النظر فإن مراده تشبيه المقبلة بالشمس على حَدَّ زَيْدٌ أَسَدٌ اهـ.

باب ما لم يسم فاعله

وَاقْضِ قَضَاءً لا يُرَدُّ قَائِلُهْ بِالرَّفْعِ فِيمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهْ
مِنْ بَعْدِ ضَمِّ أَوَّلِ الأَفْعَالِ كَقَوْلِهِمْ يُكْتَبُ عَهْدُ الْوَالِي

أي احكم للمفعول الذي لم يسم فاعله بالرفع إقامة له مقام الفاعل المجهول، وإذا أريد بناء الفعل له ضم أوله مضارعاً كان، كما مثل الناظم أو ماضياً كضرب زيد وكتب العهد.

تنبيه: لم يزد الناظم على ضم أول الفعل، ولا بد مع ذلك من كسر ما قبل آخره إن كان ماضياً كضرب، وفتحه إن كان مضارعاً كيكتب.

تنبيه آخر: إذا بني الفعل المتعدي إلى مفعولين كسقى زيد عمراً لبناً، لما لم يسم فاعله لم يرفع إلا واحداً، كما لا يكون الفاعل إلا واحداً، فانصب الثاني فتقول سقي عمرو لبناً، فإن كان الفعل لازماً ناب عنه المصدر، نحو ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣].

وَإِنْ يَكُنْ ثَانِ الثُّلاثِيِّ أَلِفْ فَاكْسِرْهُ حِينَ تَبْتَدِي وَلا تَقِفْ
تَقُولُ بِيعَ الثَّوْبُ وَالْغُلامُ وَكِيلَ زَيْتُ الشَّامِ وَالطَّعَامُ

أي إن ضم أول الفعل الماضي إنما هو إذا كان صحيح العين، فإن كان عين ماضيه ألفاً سواء كانت منقلبة عن ياء كباع وكال: أو عن واو كقال يقول وساق يسوق، كسر أوله وقلبت الألف ياء نحو بيع الثوب وكيل الطعام وقيل وسيق.

تنبيه: ما ذكره الناظم لا يختص بالثلاثي بل يأتي أيضاً في نحو انقاد واختار فيقال انقيد واختير، وما ذكره أيضاً من كسر أوله غير لازم، بل يجوز إشمام الضم كما قرئ بهما في نحو قيل وسيق.

باب المفعول به

وَالنَّصْبُ لِلْمَفْعُولِ حُكْمٌ أُوجِبَا كَقَوْلِهِمْ صَادَ الأَمِيرُ أَرْنَبَا
وَرُبَّمَا أُخِّرَ عَنْهُ الْفَاعِلُ نَحْو قَدِ اسْتَوْفَى الْخَرَاجَ الْعَامِلُ

وهذا ظاهر لا يحتاج إلى شرح وأوجب بضم الهمزة وكسر الجيم، والخراج أجرة الأرض، وإنما جعل النصب إعراب المفعول ليفرق بينه وبين الفاعل، والأصل أن يؤتى بالفعل، ثم الفاعل ثم المفعول كصاد الأمير أرنباً، ويجوز تقديم المفعول على الفاعل كما مثل به، وعلى الفعل أيضاً نحو قوله تعالى: ﴿فَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧].

وَإِنْ تَقُلْ كَلَّمَ مُوسَى يَعْلَى فَقَدِّمِ الْفَاعِلَ فَهُوَ الأَوْلَى

إنما يجوز تقديم المفعول إذا لم يخف اللبس، فإن خيف التباس الفاعل بالمفعول، لعدم ظهور الإعراب فيهما معاً، كما مثل به، وجب أن يكون الفاعل أولهما، فلو ظهر الإعراب في أحدهما، نحو كلم موسى زيد أو في تابع أحدهما نحو كلم موسى الكليم يعلى، أو دل العقل على الفاعل كأرضعت الصغرى الكبرى، جاز تقدم المفعول لأمن اللبس.

باب ظننت وأخواته

وَكُلُّ فِعْلٍ مُتَعَدٍّ يَنْصِبُ مَفْعُولَهُ مِثْلُ سَقَى وَيَشْرَبُ
لكِنَّ فِعْلَ الشَّكِّ وَالْيَقِينِ يَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ في التَّلْقِينِ
تَقُولُ قَدْ خِلْتُ الْهِلالَ لائحا وَقَدْ وَجَدْتُ الْمُسْتَشَارَ نَاصِحا
وَمَا أَظُنُّ عَامِراً رَفِيقَا وَلا أَرَى لي خَالِداً صَدِيقا
وَهكَذَا تَصْنَعُ في عَلِمْتُ وَفي حَسِبْتُ ثُمَّ في زَعَمْتُ

قوله: (بل يجوز إشمام الضم إلخ) ليس المراد بالإشمام هنا ما يراد به في الوقف من ضم الشفتين من غير صوب لأن هذا غير ممكن، وإنما المراد هنا إشراب الكسرة شيئاً من صورة الضمة، ولهذا قيل إنه ينبغي أن يسمى هذا روماً، ولكن عبارة المتقدمين فيه هي الإشمام اهـ. قوله: (فاللازم إلخ) علامته أن يكون من فعل جميع البدن، أو كان من فعل مضموم العين أو مكسورها، أو كان لوناً أو خلقياً كعور وحمر وعلامة المتعدي أن يكون فعل عضو كضرب بيده وركض برجله وأبصر وسمع وتكلم، أو حاسة كذاق وشم، أو قلب كعلم وظن اهـ.

أي إن الفعل ضربان لازم ومتعد، فاللازم ما لا يتجاوز بنفسه إلى مفعوله، كقام زيد وخرج عمرو، والمتعدي بخلافه، فيرفع فاعله وينصب مفعوله كما سبق أن الفاعل مرفوع، وأن النصب للمفعول حكم واجب، فأعاده هنا توطئة وعلامة الفاعل أن تجعل محله تاء المتكلم، كأشبعت الضيف، وعلامة المفعول أن تجعل محله ياء المتكلم كأشبعني الرغيف، ثم المتعدي قد يتعدى إلى مفعول واحد، كشرب زيد لبناً، وإلى اثنين كسقى زيد عمراً لبناً، وإلى ذلك أشار بقوله سقى ويشرب، لكن يجوز حذف المفعول الواحد كشرب زيد، والاقتصار على أحد المفعولين كسقى زيد عمراً، إلا في باب ظن وأخواتها، وهي أفعال الشك واليقين، فإنه لا يجوز حذف المفعولين معاً ولا الاقتصار على أحدهما، وقد ذكر الناظم منها سبعة: ثلاثة للظن، وهي: ظن وخال وحسب، وثلاثة لليقين وهي: علم ووجد ورأى، وواحد يحتملهما وهو زعم وأمثلتها ظاهرة من النظم، ولا يجوز أن تقول خلت الهلال فقط، ولا خلت فقط وكذا غيرها.

تنبيه: لعله مثل بالماضي منها كخلت ووجدت، وبالمضارع كأظن وأرى ليشير إلى أن كل ما يتصرف من هذه الأفعال من مضارع، أو فعل أمر أو اسم فاعل، أو نحوه، حكمه حكم الماضي كأظن ونظن وتظن وأنا ظان زيداً عالماً.

تنبيه آخر: إنما امتنع حذف مفعولي ظن وأخواتها والاقتصار على أحدهما لأنها إنما تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصبهما معاً كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فكما لا يجوز الاقتصار على المبتدأ دون خبره، ولا عكسه، فكذا لا يحذف أحدهما هنا، لأنهما يقصد بهما ما يقصد بالمبتدأ والخبر من الإفادة، ولعله معنى قوله في التلقين، أي في إعلام غيرك بما في قلبك، ولهذا تسمى أفعال القلوب لقيامها بها.

تنبيه آخر: قد علم أيضاً أن المبتدأ يجب أن يكون اسماً، وأن الخبر قد يكون اسماً، وقد يكون فعلاً وجاراً ومجروراً وظرفاً، فكذلك هنا يجب أن يكون المفعول الأول اسماً لأن أصله مبتدأ وكل ما جاز أن يكون خبراً للمبتدأ جاز أن يكون مفعولاً ثانياً هنا، كقولك: ظننت زيداً قام وفي الدار وعندك.

تنبيه آخر: قد سبق أن المفعول منصوب سواء تقدم عليه الفعل أم تأخر، وتختص هذه الأفعال بجواز رفع ما تقدم عليها على الابتداء كقولك زيد أظن قائماً.

باب اسم الفاعل

وَإِنْ ذَكَرْتَ فاعلاً مُنَوَّنَا ... فَهُوَ كَما لَوْ كَانَ فِعْلاً بَيِّنا

فَارْفَعْ بِهِ في لازِمِ الأَفْعَالِ ... وَانْصِبْ إذا عُدِّي بِكُلِّ حَالِ

تَقُولُ زَيْدٌ مُسْتَوٍ أَبُوهُ ... بِالرَّفْعِ مِثْلُ يَسْتَوِي أَخُوهُ

وَقُلْ سَعِيدٌ مُكْرِمٌ عُثْمانا ... بِالنَّصْبِ مِثْلُ يُكْرِمُ الضِّيفَانَا

أي إن اسم الفاعل المشتق من الفعل كقائم وضارب وغيرهما إذا نون، كان بمنزلة الفعل المضارع، فترفع به الفاعل من الفعل اللازم، وتنصب به مع ذلك المفعول من الفعل المتعدي، فتقول في اللازم: زيد قائم أبوه. كما تقول زيد يقوم أبوه، ومثله مستو أبوه من الاستواء، ويوجد في بعض النسخ مشتر أبوه من الشراء، وهو ضعيف، لأنه يكون حينئذ مثالاً للمتعدي، فيبقى اللازم بلا مثال، ويتكرر مثال المتعدي، وتقول: زيد ضارب أبوه عمراً، كما تقول: يضرب أبوه عمرو أو مثله سعيد مكرم عثمان.

تنبيه: ذكرنا أن اسم الفاعل إذا نون كان بمنزلة الفعل المضارع، لأنه كالمضارع صالح للحال والاستقبال، ولأن المضارع يشبهه في حركاته وتجدد حروفه، فمتى كان اسم الفاعل بمعنى الماضي لم ينون بل يضاف إلى مفعوله، كقولك هذا ضارب زيد أمس، فيدل على أنه قد ضربه بخلاف قولك هذا ضارب زيداً بالتنوين، فإنه يدل على أنه لم يضربه.

باب المصدر

وَالمَصْدَرُ الأَصْلُ وَأَيُّ أَصْلِ ... وَمِنْهُ يا صَاحِ اشْتِقَاقُ الفِعْلِ

قوله: **(أي إن اسم الفاعل إلخ)** عبارة الفاكهي ما اشتق من مصدر فعل لمن قام به على معنى الحدوث والتجدد فيعمل عمل فعله اهـ بهامش الأصل زيادة من بعض النسخ. **تنبيه آخر**: كما أن الفعل اللازم إذا دخلت عليه الهمزة أو ضُعِّف تعدّى إلى مفعول واحد كذلك المتعدِّي إلى اثنين والمتعدي إلى اثنين يتعدى بهما إلى ثلاثة، تقول: ذهب زيد وأذهبته، ولبست جبة وألبست زيداً جبة، وعلمت زيداً قائماً وأعلمتُ عمراً زيداً قائماً اهـ. قوله: **(أي إن المصدر إلخ)** عبارة الفاكهي المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل في الاشتقاق عند البصريين لوجوده مذكوراً في كتبهم، ولهذا سُمِّي مصدراً لأن فعله صدر

وَأَوْجَبَتْ لَهُ النُّحَاةُ النَّصْبَا كَقَوْلِهِمْ ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرْبَا

أي أن المصدر هو الأصل الذي اشتقت منه الأفعال والصفات، لأنه هو في الحقيقة الفعل المعنوي والقيام والقعود، والضرب مثلاً هي الفعل الصادر من قام وقعد وضرب، وإنما الفعل اللفظي كقام وقعد وضرب، والصفات كقائم وقاعد وضارب أخبار عنه، فذكرها يغني عن ذكره، فإذا ذكر معها صار تأكيداً، ووجب نصبه، لأنه المفعول في الحقيقة، ويسمى المفعول المطلق، فإذا قلت قام زيد قياماً، فكأنك قلت أحدث زيد قياماً، وقام يغني عن قولك قياماً، وإنما ذكرته تأكيداً كما في وسلموا تسليماً، فلو ذكر المصدر مع غير المشتقات منه، نحو أعجبني قيام زيد لم ينتصب، وإن كان لفظه لفظ المصدر، لأن أعجب لا يدل عليه، فلا يكون ذكره تأكيداً له، ولهذا خص وجوب النصب بنحو ضربت يزيداً ضرباً نعم إذا اتحد اللفظان في المعنى قام أحدهما مقام الآخر. فتقول جلس زيد قعوداً وقعد جلوساً.

وَقَدْ أُقِيمَ الوَصْفُ وَالآلاتُ مُقَامَهُ وَالعَدَدُ الإِثْبَاتُ
نَحْوُ ضَرَبْتُ العَبْدَ سَوْطاً فَهَرَبْ وَاضْرِبْ أَشَدَّ الضَّرْبِ مَنْ يَغْشَى الرِّيَبْ
وَاجْلِدْهُ فِي الخَمْرِ أَرْبَعِينَ جَلْدَهْ وَأَحْبِسْهُ مِثْلَ حَبْسِ مَوْلَى عَبْدَهْ

أي وقد يقام مقام المصدر في انتصابه أشياء منها وصفه كضربته شديداً، أي ضرباً أشد الضرب، وكذا قوله واحبسه مثل أي حبساً مثل حبس مولى عبده، لأن فيه معنى التشبيه، ومنها الآلة التي فعل بها، كضربته سوطاً أو عصا، ومنها عدده كضربته ضربتين، ومنه قوله واجلده في الخمر أربعين جلدة.

تنبيه: لعله إنما خص العدد بالإثبات دون النفي، لأنك لو قلت مثلاً ما جلدته أربعين عقبته بالإضراب فقلت: مثلاً بل عشرين، فصار نيابة العدد عن المصدر ملازمة للإثبات والريب مواضع التهم، وهمزة أربعين في النظم موصولة لإقامة الوزن ومقامه بضم الميم الأولى.

وَرُبَّمَا أُضْمِرَ فِعْلُ المَصْدَرِ كَقَوْلِهِمْ سَمْعاً وَطَوْعاً فَاخْبُرِ
وَمِثْلُهُ سَقْياً لَهُ وَرَعْيَا وَإِنْ تَشَأْ جَدْعاً لَهُ وَكَيَّا

أي إن المصدر ينتصب بما سبقه من فعل أو وصف مشتق منه، وربما أضمر فعله كقولهم عند الأمر بفعل سمعاً لك وطوعاً وحباً وكرامة، أي أسمع لك سمعاً، وأطيع طوعاً، وأحبك حباً وأكرمك كرامة، وقولهم في الدعاء للإنسان سقياً له ورعياً بفتح أولهما، أي سقاه الله ورعاه، وفي الدعاء عليه جدعاً له وكياً، أي جدع الله أنفه وكواه، فهي في الحقيقة منصوبة بأفعال من جنسها، لأن المقدر كالمنطوق به، وهو معنى قوله فاخبر بضم الباء الموحدة فعل أمر، أي فاختبر ذلك، ولكن ذلك يحفظ ولا يقاس عليه إلا في الطلب، وهو الدعاء كما مثل به الناظم، وكذلك الأمر نحو فضرب الرقاب.

وَمِنْهُ قَدْ جَاءَ الأَمِيرُ رَكْضَا وَاشْتَمَلَ الصَّمَّاءَ إِذْ تَوَضَّا

أي ومن المصدر المنصوب بفعل مضمر أيضاً ما جاء من المصادر واقعاً موقع الحال، كقولك جاء الأمير ركضاً أي يركض ركضاً وأقبل زيد سعياً، أي يسعى سعياً، فلو قلت جاء الأمير راكضاً، وأقبل زيد ساعياً، لكان انتصابهما على الحال كما سيأتي.

تنبيه: إنما اختار الشيخ تبعاً لجماعة انتصاب مثل هذا على المصدر، لأن الحال لا يكون إلا وصفاً والجمهور وهو مذهب سيبويه، والأرجح عند ابن مالك وأتباعه أن مثل ذلك منصوب على الحال الواقع بلفظ المصدر، ومما أقيم مقام المصدر أيضاً نوع المصدر المبين لهيئة الفعل إذا كان له هيئات متعددة، كقوله اشتمل الصماء، أي الشملة بكسر الشين لمن يسترجع بدنه بثوب، لأن الاشتمال يقع على هيئات كثيرة والصماء نوع منها، ومثله قولهم قعد القرفصاء لمن احتبى بيديه، ومشى المطيطاء بتخفيف الطاء لمن يتبختر في مشيته، ويرد يديه إلى ورائه، وظاهر كلام الشيخ إن اشتمل الصماء منصوب بفعل مقدر، كجاء الأمير ركضاً، وليس كذلك بل هو من أمثلة ما أقيم فيه النوع مقام المصدر.

باب المفعول له

وَإِنْ جَرَى لُطْفُكَ بِالمَفْعُولِ لَهْ فَانْصِبْهُ بِالفِعْلِ الَّذِي قَدْ فَعَلَهْ
وَهُوَ لَعَمْرِي مَصْدَرٌ فِي نَفْسِهِ لٰكِنَّ جِنْسَ الفِعْلِ غَيْرُ جِنْسِهِ

عنه أي أخذ منه وقيل بعكس ذلك، وهو مذهب الكوفيين اهـ. قوله: (ضرباً أشدّ إلخ) الأولى ضَرْباً شَدِيداً اهـ. قوله: (ومنه قد جاء إلخ) إنما فصله عما قبله للخلاف الذي ذكره الشارح فيه، وعبارته تقتضي أنّ ذلك مما يجب إضمار فعله وليس

وَغَـالِـبُ الأَحْـوَالِ أَنْ تَـرَاهُ جَـوَابَ لِـمَ فَـعَـلْـتَ مـا تَـهْـوَاهُ
تَـقُـولُ قَـدْ زُرْتُـكَ خَـوْفَ الـشَّـرِّ وَغُـصْـتُ فـي الـبَـحْـرِ ابْـتِـغَـاءَ الـدُّرِّ

اعلم أن المفعول له ويسمى أيضاً المفعول لأجله منصوب، والناصب له ما يتقدمه من الفعل الذي فعله فاعل المفعول له، ولا يكون إلا بلفظ المصدر، لكن سبق أن المصدر لا ينصبه إلا فعل أو وصف مشتق منه كضربته ضرباً بخلاف المفعول له، فإنه يكون علة لفعل جنسه غير جنسه، ثم تارة يكون مضافاً كما مثل به الناظم، فالناصب لخوف الشر زرتك، والناصب لابتغاء الدر غصت، وهما من غير جنسهما، وقعا علة للفعل الناصب لهما إذ لو سئلت لم زرت؟ لقلت خوف الشر وتارة يكون منكراً كجئت إكراماً لك، وضربت العبد تأديباً له، ونحو ذلك.

تنبيه: يصح جر المفعول له بلام العلة، ولهذا سمي المفعول له نحو زرتك لخوف الشر، وجئت لإكرامك، والجر بلام العلة لا يحتاج إلى شرط، وشرط النصب ما أشار إليه الناظم من كونه بلفظ المصدر، وأن يقع هو والفعل الذي نصبه من فاعل واحد، لأن الزائر هو الخائف، ولعل مراده بقوله فانصبه بالفعل الذي قد فعله، أي الذي قد فعله فاعل المفعول له، فجعل الفعل فاعلاً مجازاً، فلو لم يكن مصدراً وهو علة، وجب جره باللام كجئت للمال، وكذا لو لم يتحد فاعلهما كجئت لإحسانك إليّ.

باب المفعول معه

وَإِنْ أَقَـمْـتَ الـوَاوَ فـي الـكَـلامِ مُـقَـامَ مَـعْ فَـانْـصِـبْ بِـلا مَـلامِ
تَـقُـولُ جَـاءَ الـبَـرْدُ وَالـجِـبَـابَـا وَاسْـتَـوَتِ الـمِـيَـاهُ وَالأَخْـشَـابَـا
وَمَـا صَـنَـعْـتَ يـا فَـتَـى وَسَـعْـدَا فَـقِـسْ عَـلَـى هـٰذَا تُـصَـادِفْ رُشْـدَا

أي إذا دلت الواو على مجرد المعية من غير مشاركة في الفعل، فانصب ما بعد الواو، ويسمى المفعول معه كما مثل به الناظم، فالواو في قوله والجبابا بمعنى مع، فلا تدل على مشاركة الجباب للبرد في المجيء، والمراد جباب النخل، أي تلقيحه والجب القطع، ويجوز فتح جيم الجباب وكسرها، كما في الجذاذ والحصاد، وكذا الواو في قوله استوت المياه والأخشابا، أي مع الأخشاب إذا لم يصدر منها استواء يماثل المياه، بل المراد أن الماء بلغ في ارتفاعه إلى الخشب، فاستوى معها بمعنى ارتفع كما في ثم استوى إلى السماء، وكذا الواو في قوله ما صنعت يا فتى، وسعداً أي مع سعد، إذ المقصود السؤال عن صنعه مع سعد، فلو قصد السؤال عن صنع كل منهما لقيل ما صنعت يا فتى، وسعد أي وما صنع سعد، قالوا وحينئذ للعطف لدلالتهما على مشاركة ما بعدها لما قبلها في الفعل.

باب الحال والتمييز

وَالـحَـالُ وَالـتَّـمْـيِـيـزُ مَـنْـصُـوبَـانِ عَـلَـى اخْـتِـلافِ الـوَضْـعِ وَالـمَـبَـانِـي
ثُـمَّ كِـلا الـنَّـوْعَـيْـنِ جَـاءَ فَـضْـلَـهْ مُـنَـكَّـراً بَـعْـدَ تَـمَـامِ الـجُـمْـلَـهْ

أي يشترك الحال والتمييز في كونهما منصوبين نكرتين فضلتين، أي يتم الكلام بدونهما، كما يتم بدون المفعول به ودون المصدر، فالحال نحو جاء زيداً راكباً في الجملة الفعلية، وهذا زيد راكباً في الجملة الاسمية، وفي الدار عمرو جالساً، وعندك زيد واقفاً في الجار والمجرور والظرف، وهو معنى قوله على اختلاف الوضع والمباني، أي وضع الكلمات المفردة وتركيبها وجاء بألف واحد، لأن كلا وكلتا يكون الخبر عنهما مفرداً لا مثنى، كما في ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣]، والتمييز كقولك جاءني عشرون عبداً، وهؤلاء عشرون عبداً، ولو قلت جاء زيد وهذا زيد، وجاءني عشرون، وهؤلاء عشرون، لكان كلاماً مفيداً، لكن جيء بالحال مبينة لهيئة الفاعل، أي صفته وبالتمييز مبيناً لذات الفاعل، وهو العشرون أي جنسه.

لـٰكِـنْ إذا نَـظَـرْتَ فـي اسْـمِ الـحَـالِ وَجَـدْتَـهُ اشْـتُـقَّ مِـنَ الأَفْـعَـالِ

كذلك اهـ. قوله: (الناظم وغالب الأحوال إلخ) التقييد به لا معنى له فإن أراد تقدير السؤال فهو واجب لا غالب، وإن أراد الغلبة في الاستعمال فليس كذلك لأن أكثر الكلام المتداول في المخاطبات أن المفعول له لا يبنى على سؤال بلم لفظاً ولا استقراء يشهد له ثم إن غالب مبتدأ خبره أن تراه أو بالعكس اهـ بالهامش معزوّاً لبعض النسخ. **تنبيه**: ويشترط وجود المفعول له والفعل الناصب في زمن واحد ألا ترى الزيارة والغوص في البحر هو وقت خوف الشرّ وطلب الدرّ، فلو قلت زرتك اليوم لإحسانك إليّ أمس وجب جرّه اهـ. قوله: (وجاء بألف إلخ) عبارة الفاكهي: وقوله جاء بالإفراد مراعاة للفظ

ثُمَّ تَرَى عِنْدَ اعْتِبَارِ مَنْ عَقَلْ جَوَابَ كَيْفَ فِي سُؤَالِ مَنْ سَأَلْ
مِثَالُهُ جَاءَ الأَمِيرُ رَاكِبَا وَقَامَ قُسٌّ فِي عُكَاظٍ خَاطِبَا

أي ويفترقان من حيث إن الحال لا يكون إلا وصفاً مشتقاً من فعل غالباً، وإنه إذا اعتبر به جواب لسؤال مقدر بكيف لأن كيف يسأل بها عن الحال، ألا ترى أن راكباً في جاء زيد راكباً مشتق من الركوب، وأنه جواب عن قول القائل كيف جاء زيد؟ أي على أي حالة ماشياً أم راكباً أم غير ذلك. فتقول راكباً بياناً للحال المبهمة.

فائدة: قوله اشتق هو بضم التاء ولعل مراده باشتقاقه من الأفعال الفعل المعنوي، وهو المصدر لما سبق أنه الأصل الذي اشتق منه الفعل والوصف، وقس بن ساعدة فصيح من فصحاء العرب، مات قبل بعثة نبينا محمد ﷺ، وكان مؤمناً بظهوره وعكاظ سوق كانت لهم مشهورة وهو غير منصرف.

وَمِنْهُ مَنْ ذا بِالْفَنَاءِ قَاعِدَا وَبِعْتُهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدَا

أشار في هذا البيت إلى مسألتين: **إحداهما:** أن عامل النصب في الحال قد يكون فعلاً ووصفاً مشتقاً، وقد يكون اسم إشارة لما فيه من معنى الفعل، كقولك هذا زيد مقبلاً، لأنه بمعنى أشير إلى زيد ومن ذا بالفناء قاعداً، فمن مبتدأ وذا خبره وقاعداً حال، وبالفناء متعلق بقاعدا.

تنبيه: ومما يعمل في الحال أيضاً الظرف والجار والجرور لما فيهما من معنى الاستقرار، كقولك في الدار بشر مائساً، وخلفك عمرو قاعداً، وكذا أين الأمير جالساً لأن أين ظرف مكان. **المسألة الثانية:** أن عامل الحال قد يحذف وجوباً إذا جاءت لبيان تدريج زيادة أو نقص، كقوله بعته بدرهم فصاعداً، أي فعلا الدرهم صاعداً وأعطه درهماً فسافلاً، أي فانحط الدرهم سافلاً.

تنبيه: وما يحذف فيه عامل الحال وجوباً إذا وقعت بدلاً من لفظ الفعل في توبيخ كقولهم أقائماً وقد قعد الناس؟ وجوازاً إذا دل عليه دليل نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالاً أَوْ رُكْبَاناً﴾ [البقرة: ٢٣٩] أي فصلُّوا.

باب التمييز

وَإِنْ تُرِدْ مَعْرِفَةَ التَّمْيِيزِ لِكَيْ تُعَدَّ مِنْ ذَوِي التَّمْيِيزِ
فَهْوَ الَّذِي يُذْكَرُ بَعْدَ الْعَدَدِ وَالْوَزْنِ وَالْكَيْلِ وَمَذْرُوعِ الْيَدِ
وَمَنْ إذا فَكَّرْتَ فِيهِ مظهره مِنْ قَبْلِ أَنْ تَذْكُرَهُ وَتُظْهِرَهُ
تَقُولُ عِنْدِي مَنَوَانِ زُبْدَا وَخَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ عَبْدَا
وَقَدْ تَصَدَّقْتُ بِصَاعٍ خَلاَّ وَمَا لَهُ غَيْرُ جَرِيبٍ نَخْلاَ

أي وإن أردت معرفة التمييز في صناعة أهل النحو لتعدَّ من أهل التمييز بين الأشياء أو بينه وبين الحال، والمراد معرفة محله، وأما حده فسبق أنه فضلة منكر كالحال، فهو الذي يذكر، أي غالباً بعد الأقدار مبيناً لجنسها، أي شيء هو، ولهذا يصحّ أن تجره غالباً من التي لبيان الجنس، كقولك في الموزون، عندي منوان زبداً، أي من زبد لأنك لو اقتصرت على قولك عندي منوان لبقي الموزون مبهماً مع أنه كلام مفيد، فلما قلت زبداً ميزت جنسه وزال الإبهام، وكقولك في المعدود: عندي خمسة وأربعون عبداً، أي من العبيد، وفي المكيل تصدقت بصاع خلاً أي من خلّ، وفي المذروع: له جريبٌ نخلاً، أي من النخل.

فائدة: المنوان تثنية منا السابق في قوله: منا زيت، والصاع أربعة أمداد، والمد رطل وثلث بالبغدادي، والرطل نصف المن، وهو مائة وثلاثة وثلاثون درهماً، والدرهم قفلة، والجريب بفتح الجيم مساحة عشر قصبات في عشر قصبات، والقصبة ستة أذرع، فالجريب إذن ستون ذراعاً طولاً في ستين ذراعاً عرضاً، ومبلغ مساحته ثلاثة آلاف وستمائة ذراع.

تنبيه: قد سبق أن الإضافة تارة تكون بمعنى من، وذكرنا أن ذلك في إضافة الشيء إلى جنسه، كمنا زيت وخاتم فضة وثوب

كلا فإنه مفرد اللفظ مثنى المعنى اهـ. قوله: **(غالباً)** أي في غالب أحواله وقد أتى جامداً بخلاف التمييز لا يكون غالباً إلا جامداً كما سيأتي. **(ضابط)** جميع العوامل اللفظية تعمل في الحال إلا كان وأخواتها، وعسى على الأصح اهـ فاكهي.

قوله: **(إذا دل عليه دليل إلخ)** الدليل في الآية هو الفاء التي في جواب الشرط إذ لا يكون بعدها إلا الفعل اهـ.

قوله: **(والدرهم قفلة)** في القاموس: القفلة بالفتح الوزن من الدراهم اهـ.

حرير، وحينئذ يجوز في التمييز الآتي بعد الأقدار ثلاثة أوجه، نصبه على التمييز بعد تنوين المضاف كالأمثلة المذكورة، وإضافته إلى جنسه كما سبق في الإضافة، وجره بمن كما ذكرنا وهو تمييز في أحوالها كلها إلا أن المجرور بمن بعد الأقدار نادر.

وَمِنْهُ أَيْضاً نِعْمَ زَيْدٌ رَجُلا ... وَبِئْسَ عَبْدُ الدَّارِ مِنْهُ بَدَلا
وَحَبَّذَا أَرْضُ البَقِيعِ أَرْضَا ... وَصَالِحٌ أَطْهَرُ مِنْكَ عِرْضَا
وَقَدْ قَرِرْتُ بِالإِيَابِ عَيْنَا ... وَطِبْتُ نَفْساً إِذا قَضَيْتُ الدَّيْنَا

أي ومن التمييز ما يكون بعد أفعال المدح والذم، وبعد أفعل التفضيل، ومنه ما يسمى الفاعل المحول أما أفعال المدح والذم فهي: نعم وحبذا وبئس، وهي أفعال ماضية إلا أنها جامدة لا تتصرف إلى مضارع وأمر ومصدر، فإذا جاء بعدها المعرف بأل أو الإضافة إلى ما فيه أل ارتفع كنعم الرجل زيد فالرجل فاعل وزيد المخصوص بالمدح مبتدأ مؤخر خبره الجملة قبله، ومثله نعم عقبى الدار الجنة، وقد يضمر فاعلها وجوباً إذا فسره اسم منصوب على التمييز كقولك: نعم زيد رجلاً، فلما حذف الفاعل الذي هو الرجل، وصار مبهماً فسرته بقولك رجلاً، والتفسير هو التمييز، مثله بئس عبد الدار منه بدلاً، وأما حبذا أرض البقيع أرضاً، فحبذا فعل وفاعل وأرض البقيع المخصوص بالمدح، وأرضاً تمييز كنعم الرجل زيد رجلاً، إلا أن مذهب سيبويه أنه لا يجمع في نعم وبئس بين الفاعل والتمييز، وقس على ذلك ما أدى معناهما، نحو ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾ ﴿حَسُنَتْ مُسْتَقَراً﴾ ﴿وَسَاءَ قَرِيناً﴾، أي كبرت الكلمة قولهم: اتخذ الله ولداً كلمة، وحسنت المستقر الغرفة مستقراً، وساء القرين الشيطان قريناً، وأما الواقع بعد أفعل التفضيل، فنحو أنا أكثر منك مالاً وأعز نفراً، وصالح أطهر منك عرضاً وأحسن خلقاً، وأما الفاعل المحول، فنحو قر زيد عيناً وطاب نفساً، أصله قرت عين زيد وطابت نفسه، فحول إلى التمييز لأنك لو قلت طاب زيداً احتمل أن يطيب رائحة أو معيشة أو غيرهما، فلما فسرت المبهم بقولك نفساً نصبته على التمييز.

فائدة: أرض البقيع مقبرة أهل المدينة الشريفة، والعرض بكسر العين النفس، وقررتِ بكسر الراء ومضارعه يقر بفتح القاف واشتقاقه، إما من القرار، أي الاطمئنان، أو من القر بضم القاف، وهو البرد، والإياب العود من السفر.

باب كم الاستفهامية

وَكَمْ إذا جِئْتَ بِهَا مُسْتَفْهِمَا ... فانْصِبْ وَقُلْ كَمْ كَوْكَباً تَحْوِي السَّمَا

وشرح هذا البيت قد سبق في كم الخبرية، والفرق بينهما أيضاً أن المنصوب بكم الاستفهامية لا يكون إلا بعد تمام الكلام، لأن هذا شأن التمييز لأنك إذا قلت مثلاً: كم مالك احتمل؟ أنك تسأل عن عدد إبله أو غنمه أو غيرهما، فإذا فسرته بقولك إبلاً نصبته تمييزاً، ومثله كم تحوي السماء، أي كم تجمع، فيحتمل كم تجمع من الملائكة عليهم السلام، أو من الغمام أو من النجوم وغيرهما، فلما قلت كوكباً أزلت الإبهام.

تنبيه: أجاز جماعة منهم ابن مالك في تمييز كم الاستفهامية الجر أيضاً على تقدير إضمار من قبله كتمييز المقادير، لكن قيد ابن مالك جواز ذلك بدخول حرف الجر أيضاً على كم كقولك بكم درهم شريته، أي بكم من الدراهم.

باب الظروف

وَالظَّرْفُ نَوْعَانِ فَظَرْفُ أَزْمِنَهْ ... يَجْرِي مَعَ الدَّهْرِ وَظَرْفُ أَمْكِنَهْ
وَالكُلُّ مَنْصُوبٌ عَلى إضْمَارِ في ... فَاعْتَبِرِ الظَّرْفَ بِهٰذَا وَاكْتَفِي
نَقُولُ صَامَ خَالِدٌ أَيَّامَا ... وَغَابَ شَهْراً وَأَقَامَ عَامَا
وَبَاتَ زَيْدٌ فَوْقَ سَطْحِ المَسْجِدِ ... وَالفَرَسُ الأَبْلَقُ تَحْتَ مَعْبَدِ
وَالرِّيحُ هَبَّتْ يَمْنَةَ المُصَلِّي ... وَالزَّرْعُ تِلْقَاءَ الحَيَا المُنْهَلِّ
وَقِيمَةُ الفِضَّةِ دُونَ الذَّهَبِ ... وَثَمَّ عَمْرٌو فَاذْنُ مِنْهُ وَاقْرُبِ
وَدَارُهُ غَرْبِيَّ فَيْضِ البَصْرَهْ ... وَنَخْلُهُ شَرْقِيَّ نَهْرِ مُرَّهْ

قوله: (وأما الفاعل المحول إلخ) حاصل مسألة التمييز أنه ما يرفع الإبهام عن مضمون الجملة، وهو قسمان: محول، وغير محول. فالأول ثلاثة أنواع: محول عن المبتدإ، ومحول عن الفاعل، ومحول عن المفعول. ولم يتعرض له الناظم نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً﴾ [القمر ١٢] أصله وفجرنا عيون الأرض، فحول المفعول وجعل تمييزاً وأوقع

اعلم أن كل فعل لا بد له من وقت ومكان يقع ذلك الفعل فيه، فإذا ذكرت وقت الفعل أو مكانه معه نصبته، لأنه مفعول فيه، ويسمى ظرف الفعل كالظروف التي توضع فيها الأمتعة، كقولك كسا زيد عمراً ثوباً يوم الجمعة تحت المنبر، فكسا فعل ماض وزيد فاعله، وعمراً مفعول أول وثوباً مفعول به ثان، ويوم الجمعة زمان الفعل، وتحت المنبر مكانه، فهما منصوبان على إضمار في، أي في يوم الجمعة وفي تحت المنبر، فاعتبر بذلك في ظروف الزمان الجارية مع الدهر، أي السائرة بسيره، فالدهر كل الزمان وهي أبعاضه المعبر بها عن أوقاته، كعام وسنة وشهر ويوم ويومين وساعة ووقت وزمان وظهر وعصر وعشاء، ومنه صام خالد أياماً وشهراً وعاماً، وجئتك عشاء وظروف المكان كالجهات الست السابقة، وهي فوق وتحت ووراء وأمام، ويمين وشمال، وما أدى معناها كأعلى وأسفل وتجاه وحذاء وتلقاء وخلف، وقدام، وغربي وشرقي ودون ولدن، وثم بفتح الثاء المثلثة وأمثلة ذلك ظاهرة في النظم.

فائدة: الفرس الأبلق الأبيض. والحيا مقصوراً سبق أنه المطر، والمنهل المنصب بشدة، ودون هنا بمعنى تحت، وثم يشار بها إلى المكان البعيد، نحو وإذا رأيت ثم رأيت أي هناك وفيض البصرة موضع زيادة دجلتها ومرة رجل كمعبد وخالد وزيد.

وَقَدْ أَكَلْتُ قَبْلَهُ وَبَعْدَهْ ... وَخَلْفَهُ وَإِثْرَهُ وَعِنْدَهْ

أي وهذه من الظروف، وإنما أفردها هنا، لأنها تصلح لأن تكون ظروف زمان وظروف مكان، باعتبار ما تضاف إليه، فإن أضفتها إلى زمان كقولك: صمت بعد الخميس، وقبل السبت وإثر رمضان وخلف شعبان، وعند طلوع الفجر، وشبه ذلك نصبتها نصب ظروف الزمان، وإن أضفتها إلى ما هو ظرف مكان، وقلت مثلاً، داري قبل المسجد وبعد الحمام وخلفه، وعنده نصبتها ظروف المكان.

وَعِنْدَ فِيهَا النَّصْبُ يَسْتَمِرّ ... لٰكِنَّهَا بِمِنْ فَقَطْ تُجَرّ

وَأَيْنَمَا صَادَفْتَ في لا تُضْمَرُ ... فَارْفَعْ وَقُلْ يَوْمُ الْخَمِيسِ نَيِّرُ

أي إن عند ملازمة للظرفية، فلا يدخلها الرفع بحال، وكذا الجر إلا بمن فقط، أي فحسب نحو، ولو كان من عند غير الله، وأما غيرها من أسماء الزمان والمكان، فإنها لا تنصب إلا إذا كانت مفعولاً فيها، وسبق أن ذلك يعتبر بإدخال في عليها فإن صح جرها بفي فهي ظرف، وإلا فهي كغيرها من الأسماء على حسب ما تقتضيه عوامل الإعراب، فإذا قلت مثلاً أقبل يوم الجمعة فهو فاعل، ويوم الخميس نير، أي كثير النور، فهو مبتدأ وفضل الله يوم الجمعة، فهو مفعول به، أو سألت عن يوم الجمعة، فهو مجرور، وحينئذ يحمل قول الشيخ فارفع على ما إذا ابتدأت النطق بها، كما في يوم الخميس نير، وعبارته توهم أن الظرف منصوب على نزع الخافض، وليس كذلك بل على تضمن معناها.

باب الاستثناء

وَكُلُّ ما اسْتَثْنَيْتَهُ مِنْ مُوجَبِ ... تَمَّ الْكَلامُ عِنْدَهُ فَلْتَنْصِبِ

تَقُولُ جَاءَ الْقَوْمُ إلا سَعْدَا ... وَقَامَتِ النِّسْوَةُ إلا هِنْدَا

أي إن الاسم المستثنى معدود من جملة المفاعيل، ولنصبه شروط أن يكون من كلام وجب بفتح الجيم، أي غير مسبوق بنفي أو شبهه، وأن يكون المستثنى فضلة يتم الكلام بدونه، كما مثل به، فلو استثنيت من كلام غير تام لم يكن للاستثناء أثر، بل يكون وجود إلا كعدمها، ويسمى الاستثناء المفرغ، ولا يكون إلا بعد النفي، ونحو كقولك ما جاء إلا سعد وما قام إلا دعد، وما رأيت إلا زيداً، وما مررت إلا بعمرو، ولعل الشيخ احترز عنه، ولم يتعرض لحكمه لأنه جاء على حسب العوامل.

وَإنْ يَكُنْ فِيمَا سِوَى الإيجَابِ ... فَأَوْلِهِ الإِبْدَالَ فِي الإعْرَابِ

تَقُولُ ما الْمَفْخَرُ إلا الْكَرَمُ ... وَهَلْ مَحَلُّ الأَمْنِ إلاّ الْحَرَمُ

أي وإن لم يكن الاستثناء في غير الموجب، وهو النفي والنهي والاستفهام الذي فيه معنى النفي، فأوله الإبدال، أي

الفاعل على الأرض. والثاني غير محول عن شيء نحو امتلأ الإناء ماء، أفاده الفاكهي. قوله: (كالظروف إلخ) فهو بهذا الاعتبار ظرف لوقوع الفعل فيه على التجوز، فشابه الظرف الحقيقي اهـ. قوله: (وأمثلة ذلك إلخ) حاصلها أن الناظم مَثَّلَ بثلاثة أمثلة لظرف الزمان المختصّ وبقية الأمثلة لظرف المكان اهـ. قوله: (ويسمى الاستثناء المفرغ) سمي مفرغاً لأنَّ ما قبل إلا تَفَرَّغَ لطلب ما بعدها، ولم يشتغل عنه بالعمل فيما يقتضيه اهـ.

أعطه إياه، أي فاجعل المستثنى تابعاً للمستثنى منه في إعرابه بدلاً منه، كقولك: ما جاء أحد إلا زيد، برفع زيد بدلاً من أحد، وما رأيت أحداً إلا زيداً بنصبه، وما مررت بأحد إلا زيد بجره، ومثله لا يقم أحد إلا زيد، وهل قام أحد إلا زيداً.

تنبيه: قد فهم من تقرير قول الناظم، وإن يكن أن كان تامة وفاعلها مقدر، وما في قوله فيما زائدة، وأما تمثيل الشيخ ففيه نظر، لأنه من قبيل الاستثناء المفرغ لأن قوله ما المفخر مبتدأ، وقوله إلا الكرم، خبره كقوله وما محمد إلا رسول، وهكذا قوله وهل محل الأمن إلا الحرم، وهل محل الأمن مبتدأ، وقوله إلا الحرم خبره، فالاستثناء فيهما من كلام غير تام، وإذ قلت ما المفخر، وهل محل الأمن لم يفد إلا على مذهب يحيى الفراء بتقدير ما يتم به الكلام قبل إلا، كان يقدر، وهل محل الأمن مكان إلا الحرم.

تنبيه: ما ذكره من أن إعراب المستثنى في غير الموجب إعراب المستثنى منه بدلاً، ليس هو على سبيل الوجوب، كما توهم عبارته، بل هو الأجود مع أن نصبه مطلقاً كالموجب عربي فصيح، وبه قرئ قوله تعالى: ﴿ما فَعَلُوهُ إلاّ قَلِيلاً﴾ [النساء: ٦٦].

وَإنْ تَـقُـلْ لا رَبَّ إلاّ الـلّـهُ ... فَـارْفَـعْـهُ وَارْفَـعْ مـا جَـرَى مَـجْـرَاهُ

أي وإذا استثنيت من اسم لا التي لنفي الجنس المبني على الفتح، فارفع المستثنى باعتبار محل اسمها، ولا تفتحه باعتبار لفظه فتقول: لا رب إلا الله بالرفع، لأنها لا تعمل إلا في النكرة، ومحل اسمها قبل دخولها الرفع، والاستثناء هنا من كلام تام، لأن التقدير لا رب لنا إلا الله.

تنبيه: ما ذكره أيضاً إنما هو على إرادة الإبدال وأما على قراءة من قرأ ما فعلوه إلا قليلاً بالنصب، فيجوز النصب لا رب إلا الله وشبهه على الاستثناء.

وَانْـصِـبْ إذا مـا قُـدِّمَ الـمُـسْـتَـثْـنَـى ... تَـقُـولُ هَـلْ إلا الـعِـرَاق مَـغْـنَـي

أي إن ما ذكر من الإبدال في غير الموجب، إنما هو إذا تأخر المستثنى عن المستثنى منه ليصح إتباعه إياه كما سبق، فإن تقدم المستثنى على المستثنى منه، تعين نصبه كقولك في النفي ما جاء إلا زيداً أحد، وفي النهي لا يقم إلا زيداً أحد، وفي الاستفهام هل إلا العراق مغنى؟ أي محل إقامة يقال غني بالمكان يغنى كرضي يرضى، أي أقام ومنه كأن لم يغنوا فيها، والتقدير هل لنا منزل إلا العراق.

تنبيه: وما ذكره من الإبدال أيضاً إنما هو في الاستثناء المتصل، وهو الذي يكون فيه المستثنى من جنس المستثنى منه، كالأمثلة السابقة، وأما إذا كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه، فيتعين نصبه أيضاً كقولك، ما في الدار أحد إلا حماراً، ولم يتعرض له في النظم.

تنبيه آخر: الحاصل مما سبق أن الاستثناء إذا كان عن كلام غير تام، فلا أثر له، وإن كان عن كلام تام فهو متصل ومنقطع، فالمنقطع منصوب مطلقاً، والمتصل إن قدم فيه المستثنى على المستثنى منه، فهو منصوب أيضاً، وإن تأخر فهو موجب وغير موجب، فالموجب منصوب أيضاً وغيره ويجوز نصبه أيضاً، والأجود إبداله من المستثنى منه مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً، والناصب للمستثنى ما قبل إلا من فعل ونحوه بواسطة إلا، كما نصب المفعول معه بواسطة الواو، وقيل الناصب نفس إلا واختاره ابن مالك.

وَإنْ تَـكُـنْ مُـسْـتَـثْـنِـيـاً بِـمَـا عَـدَا ... أَوْ مـا خَـلا أَوْ لَـيْـسَ فَـانْـصِـبْ أَبَـدَا
تَـقُـولُ جـاؤوا مـا عَـدَا مُـحَـمَّـدَا ... وَمـا خَـلا عَـمْـراً وَلَـيْـسَ أحْـمَـدَا

أي إن ما سبق من إبدال غير الموجب إنما هو إذا استثنيت، بإلا، فإن استثنيت بالثلاثة المذكورة نصبت المستثنى أبداً كما مثل به، فأما خلا وعدا ومثلهما حاشا، فالمنصوب بهما مفعول به، وهما فعلان ماضيان غير متصرفين، وفاعلهما ضمير مستتر وجوباً عائد على البعض المفهوم من المستثنى منه، أي جاء القوم وجاوز بعضهم محمداً، وترك بعضهم عمراً، وأما ليس فالمنصوب بها خبرها لما سيأتي أنها ترفع الاسم وتنصب الخبر فاسمها مستتر على ما سبق، أي جاء القوم وليس بعضهم أحمد وهي واسمها وخبرها في موضع الحال.

تنبيه: قد سبق للشيخ أن حاشا وخلا من حروف الجر، وألحقنا بهما عدا وذكر هنا أن خلا وعدا، وألحقنا بهما حاشا

قوله: (مطلقاً) أي في أحوال الإعراب الثلاثة اهـ.

من أدوات الاستثناء، وإن المستثنى بهما منصوب وذكرنا أنهما حينئذ فعلان، وعنده أن حاشا حرف جر بدا وعدا فعل ينصب المستثنى أبداً وخلا حرف إن جرت وفعل إن نصبت، والنصب عند الشيخ مشروط باتصالهما بما المصدرية، كما أن الجر مشروط بعدم اتصال خلا بما، وهذا هو مذهب سيبويه، وأكثر البصريين، لكن مذهب الكوفيين ورجحه ابن مالك وأتباعه أن عدا وخلا وحاشا يجوز بهن الجر إذا تجردن عن ما، والنصب إذا اتصلن بما إلا أن حاشا لا تدخل عليها ما، فيجوز بها الجر والنصب مطلقاً.

وَغَـيْـرُ إنْ جِـئْـتَ بِـهـا مُـسْـتَـثْـنِـيَـةْ   جَـرَتْ عَـلـى الإضَـافَـةِ الـمُـسْـتَـوْلِـيَـةْ
وَرَاؤهـا يَـحْـكُـمُ فـي إعْـرَابِـهـا   مِـثْـلَ اسْـمِ إلاّ حِـيـنَ يُـسْـتَـثْـنَـى بِـهـا

أي ومن أدوات الاستثناء غير والمستثنى بها مجرور لما سبق أنها ملازمة للإضافة، وهي معنى قوله جرت بفتح الجيم وتشديد الراء على الإضافة المستولية، أي الغالبة عليها وحكم رائها أنها تعرب بما يستحقه الاسم الواقع بعد إلا من النصب في جميع الأحوال السابقة، لكنه هنا على الحال، ومن الإبدال حيث كان الاستثناء متصلاً عن كلام تام غير موجب، ولم يقدم فيه المستثنى على المستثنى منه، فتقول جاء القوم غير سعد، وهل غير العراق مغنى بنصب غير فيهما، وكذا ما جاء أحد غير حمار في المنقطع بالنصب، بخلاف ما جاء أحد غير زيد، فيجوز نصبه والرفع على الإبدال أرجح، وقوله مثل اسم لا منصوب نعت مصدر محذوف، أي حكماً مثل حكم اسم لا.

تنبيه: الحاصل أن الاستثناء يكون إما بحرف وهو إلا وفي المستثنى بها التفصيل السابق، وإما بفعل وهو خلا وعدا وكذا حاشا، وليس المستثنى بها منصوب، وإما باسم وهو غير المستثنى بها مجرور، ولم يذكر سواء منها لأنها عند سيبويه ليست منها إلاّ في الشعر.

باب لا التي لنفي الجنس

وَانْـصِـبْ بـلا فـي الـنَّـفْـي كُـلَّ نَـكِـرَةْ   كَـقَـوْلِـهِـمْ لا شَـكَّ فِـيـمـا ذَكَـرَهْ
وَإنْ بَـدَا بَـيْـنَـهُـمـا مُـعْـتَـرِضُ   فَـارْفَـعْ وَقُـلْ لا لأَبِـيـكَ مُـبْـغِـضُ

أي إذا أردت بلا نفي الجنس نصبت الاسم المنفي بها، بشرط أن يكون نكرة متصلاً بها، كما مثل به ونحو لا ريب فيه، وشملت عبارته المضاف أيضاً، نحو لا صاحب بر ممقوت، فلو كان معرفة، فهو مرفوع على الابتداء نحو لا زيد في الدار، ولا الأمير فيها، وهكذا لو كان مفصولاً عنها كما مثل، ونحو ﴿لاَ فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧].

تنبيه: ظاهر كلام الشيخ أن اسم لا منصوب هنا بها نصب إن المشددة لاسمها، لكنه هنا لا ينوّن، ففتحته فتحة إعراب، ولهذا لم يفرق بين المفرد والمضاف، وهذا مذهب الكوفيين، وذهب البصريون ورجحه ابن مالك، وأتباعه، إلى أن اسمها المفرد مبني على الفتح مركب معها تركيب خمسة عشر، والمضاف وشبهه منصوب.

وَارْفَـعْ إذا كَـرَّرْت نَـعْـتـاً وَانْـصِـبِ   أَوْ غَـايِـرِ الإعْـرَابَ فِـيـهِ تُـصِـبِ
تَـقُـولُ لا بَـيْـعٌ وَلا خِـلالُ   فِـيـهِ وَلاَ عَـيْـبٌ ولا إخْـلالُ
وَالـرَّفْـعُ فِـي الـثَّـانـي وَفَـتْـحُ الأوَّلِ   قَـدْ جَـازَ وَالـعَـكْـسُ كَـذاكَ فَـافْـعَـلِ
وَإنْ تَـشَـأْ فَـانْـصِـبْـهُـمـا جَـمِـيـعَـا   وَلا تَـخَـفْ رَدّاً وَلا تَـقْـرِيـعَـا

قوله: (فيجوز الجرّ إلخ) عبارة الصحاح: قال سيبويه: حاشا لا تكونُ إلاّ حرف جرّ لأنها لو كانت فعلاً لجاز أن تكون صلة لما كما يجوز ذلك في خلا، فلما امتنع أن يقال: جاءني القوم ما حاشا زيداً، دلّ أنها ليست بفعل، وقال المبرد: حاشا قد تكون فعلاً واستدلّ بقول النابغة:

وَلا أرَى فـاعِـلاً فـي الـنَّـاسِ يُـشْـبِـهُـهُ   وَمـا أُحَـاشِـي مِـنَ الأَقْـوَامِ مِـنْ أحَـدِ

فتصرفه يدل على أنه فعل، ولأنه يقال: حاشا لزيد فحرف الجرّ لا يجوز أن يدخل على حرف الجر، ولأن الحذف يدخلها كقولهم: حشا لزيد، والحذف، إنما يقع في الأسماء والأفعال دون الحروف اهـ.

أي إذا اجتمعت شروط النصب في لا وكررتها بعد عاطف كقولك: لا حول ولا قوة إلا بالله، جاز لك أربعة أوجه: رفعهما معاً منونين على إلغائهما، ونصبهما معاً مفتوحين على إعمالهما، وبهما قرئ في نحو فلا رفث ولا فسوق ولا بيع ولا خلة ولا لغو فيها ولا تأثيم، والمغايرة بينهما بنصب الأول بفتحة، ورفع الثاني منوناً على إعمال الأولى، وإلغاء الثانية كقول الشاعر:

هـٰذَا وَجَـدِّكُـمُ الـصَّـغَـارُ بِـعَـيْـنِـهِ   لا أُمَّ لـي إنْ كَـانَ ذَاكَ ولا أَبُ

وعكسه:

وَمَـا فَـاهُـوا بِـهِ أَبَـدًا مُـقِـيـمُ   وَلا لَـغْـوٌ وَلا تَـأْثِـيـمَ فِـيـهَـا

تنبيه: هذه الأربعة الأوجه هي معنى قوله وارفع إلخ، أي وارفعهما معاً أو انصبهما معاً، أو غاير بينهما أي رفع الأول دون الثاني، وعكسه، وسمي الفتح نصباً جرياً على ما قدمناه عنه، وأما استخراج أمثلتها الأربعة من البيت الثاني، فتقول في صدره لا بيع ولا خلال برفعهما، وفي عجزه لا بيع بالفتح، ولا خلال بالرفع، ثم تعيد البيت تنصب قافيته، فتقول لا بيع ولا خلال بفتحهما في صدره، وفي عجزه لا بيع بالرفع ولا خلال بالفتح، والخلة والخلال الصداقة، وبقي وجه خامس، وهو فتح الأول ونصب الثاني منوناً على إلغاء لا، وعطفه على محل الاسم الأول إن قلنا إنه مبني، أو لفظه إن قلنا إنه معرب كقول الشاعر:

لا نَـسَـبَ الـيَـوْمَ وَلا خِـلَّـةً   اتَّـسَـعَ الـخَـرْقُ عَـلَـى الـرَّاقِـعِ

ولعله مراد الناظم بقوله في بعض النسخ إن صح، وإن تشأ فانصبهما جميعاً، لكنه غير ظاهر في المراد لأنه كقوله وانصب لما سبق أن معناه وانصبهما جميعاً والتقريع بالقاف التوبيخ.

باب التعجب

وَتُـنْـصَـبُ الأَسْـمَـاءُ فـي الـتَّـعَـجُّـبِ   نَـصْـبَ الـمـفـاعِـيـلِ وَلا تَـسْـتَـغْـرِبِ
تَـقُـولُ مـا أَحْـسَـنَ زَيْـداً إذْ خَـطَـا   وَمَـا أَحَـدَّ سَـيْـفَـهُ حِـيـنَ سَـطَـا

أي انصب الاسم المتعجب منه نصب المفعول به، ولا تستغرب ذلك بجهلك وجه إعرابه، فإنك إذا قلت ما أحسن زيداً فما اسم تام مرفوع المحل بالابتداء، وأحسن فعل ماض فاعله ضمير يعود إلى ما، والجملة الخبر والتقدير شيء عجيب حسن زيداً.

تنبيه: يصاغ أيضاً للتعجب أفعل به كأحسن يزيد ونحوها بصيغة الأمر كقوله تعالى ﴿أَسْمِعْ بِهِ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨] ولم يتعرض لها الناظم لأن المتعجب منه مجرور بالباء.

وَإِنْ تَـعَـجَّـبْـتَ مِـنَ الأَلْـوَانِ   أَوْ عَـاهَـةٍ تَـحْـدُثُ فـي الأَبْـدَانِ
فـابْـنِ لَـهُ فِـعْـلاً مِـنَ الـثُّـلاثـي   ثُـمَّ ائـتِ بـالأَلْـوَانِ وَالأَحْـدَاثِ
تَـقُـولُ مـا أَنْـقَـى بَـيَـاضَ الـعَـاجِ   وَمَـا أَشَـدَّ ظُـلْـمَـةَ الـدَّيَـاجِـي

أي إن فعل التعجب لا يبنى من الألوان كالسواد والبياض، ولا من العاهات أي من العلل الحادثة في الأبدان كالعمى والعرج، بل إذا أريد التعجب منها توصل إليها ببناء فعل ثلاثي دال على المبالغة، كأشد وأقبح ونحوهما، فيدخل على مصدرهما، كما مثل به فينصب ويضاف إلى المتعجب منه، كما مثل به فلا يقال ما أبيض العاج، وما أظل الدياجي، وكذا لا يقال ما أعماه وما أعرجه، بل تقول ما أقبح عرجه وما أشد عماه.

قوله: (والمغايرة بينهما إلخ) غاية ما فيه إطلاق النصب بمعنى الفتح تارة وعلى ما يصحبه تنوين تارة أخرى اهـ فاكهي. وقوله وعكسه أي إلغاء عمل الأولى وإهمال الثانية اهـ. قوله: (اتَّسَعَ الخَرْقُ إلخ) هو مثل يضرب للأمر الذي يعسر تداركه، وصوابه على الراتق من رتق ضد فتق لأن القافية قافية كما هو مشهور اهـ.

فائدة: الدياجي ظلمة الليل قال الجوهري كأنها جمع ديجاة.

تنبيه: أشار بقوله فابن له فعلاً من الثلاثي إلى أن صيغة التعجب لا تبنى من الرباعي فأكثر كدحرج وانطلق واستخرج، بل يقال فيه أيضاً ما أشد دحراجه وأسرع انطلاقه، وأحسن استخراجه ونحو ذلك، وأجازه سيبويه من نحو أكرم كقولهم ما أعطاه للدرهم، وأولاه للمعروف ومن شرطه أيضاً أن يقبل التفاضل، أي الزيادة والنقصان، ليصح أن يختص المتعجب منه بالزيادة، لا يبنى من نحو مات وفني لتساوي الفاعلين فيه، فلا يقال ما أموته ولا ما أفناه، بل ما أفجع موته وما أسرع فناءه.

باب الإغراء

وَالنَّصْبُ بِالإِغْرَاءِ غَيْرُ مُلْتَبِسْ ... وَهْوَ لِفِعْلٍ مُضْمَرٍ فَافْهَمْ وَقِسْ

تَقُولُ لِلطَّالِبِ خِلاًّ بَرَّا ... دُونَكَ زَيْداً وَعَلَيْكَ عَمْرَا

أي ونصب الاسم المغرى به ظاهر غير خاف، لأنه مفعول به، والعامل فيه فعل مضمر يدل عليه بأسماء أفعال موضوعة، كما مثل به، فتقدير دونك زيداً الزمه من أدنى مكان، وكذا عليك عمراً، لكن لا يجوز إظهاره لئلا يجتمع البدل والمبدل منه.

فائدة: أصل الإغراء الإلصاق ومنه ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ﴾ وفي الاصطلاح تنبيه المخاطب على أمر محبوب ليلزمه، والخل بكسر الخاء الصديق، والبر بفتح الباء المحسن، يقال بر يبر بفتح المضارع أي أطاع وأحسن.

وَتَنْصِبُ الاسْمَ الَّذِي تُكَرِّرُهْ ... عَنْ عِوَضِ الفِعْلِ الَّذِي لا تُظْهِرُهْ

مِثْلُ مَقَالِ الخَاطِبِ الأَوَّاهِ ... اللَّهَ اللَّهَ عِبَادَ اللَّهِ

أي إن عامل النصب يجب إضماره إذا تكرر الاسم، لأن التكرار عوض عنه كقولك الصلاة الصلاة يعني الزموا الصلاة، وفهم منه أنه إذا لم يتكرر لا يجب إضمار فعل الإغراء، كقولك: الصلاة، وإن شئت الزموا الصلاة.

تنبيه: التحذير مثل الإغراء في أحكامه، فيكون تارة بألفاظ موضوعة له نيابة عن الفعل كإياك والأسد، أي احذره وبالتكرير نحو الأسد الأسد، ويجب إضمار الفعل في هاتين الحالتين منه كقول الناظم حاكياً عن الخطيب الله الله، أي اتقوا الله، وإذا لم تكرر الاسم جاز إضمار الفعل كالأسد، وإظهاره كاحذر الأسد، وكأن الناظم اكتفى بذكر الإغراء عنه لاستوائهما في الحكم، ولهذا مثل للإغراء بما يصلح للتحذير، ومثل منصوب نعت مصدر محذوف، أي نصباً مثل والأوّاه كثير التأوه الدال على الخوف من الله سبحانه وتعالى.

باب إن وأخواتها

وَسِتَّةٌ تَنْتَصِبُ الأَسْمَاءُ ... بِهَا كَمَا تَرْتَفِعُ الأَنْبَاءُ

وَهْيَ إذا رَوَيْتَ أَوْ أَمْلَيْتَا ... إِنَّ وَأَنَّ يا فَتَى وَلَيْتَا

ثُمَّ كَأَنَّ ثُمَّ لَكِنَّ وَعَلْ ... وَاللُّغَةُ المَشْهُورَةُ الفُصْحَى لَعَلّ

أي أن هذه الستة الأحرف تدخل على جملة المبتدأ والخبر، وهي: إن وأن للتأكيد، ولكن للاستدراك، ولعل للرجاء، والخوف، وليست للتمني، وكأن للتشبيه، فتغير حكم المبتدأ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فتنصب الاسم المبتدأ اسماً لها وترفع الأخبار كقولك: إن زيداً قائم، وسمعت أن زيداً قائم، ولكن عمراً كاذب، ولعل زيداً قريب، وكذا عل لكن الأفصح لعل كما ذكره الناظم، وليت زيداً مقيم وكأن زيداً أسد، وكل ما جاز أن يكون خبراً للمبتدأ، جاز أن يكون خبراً لهذه الأحرف نحو إن زيداً قام وفي الدار وعندك.

فائدة: الأنباء جمع نبأ، وهي الأخبار والرواية حكاية القول لم ينقله والإملاء حكايته لمن يكتبه، والكاف في قوله كما للتشبيه وما مصدرية، أي كرفع الأنباء بها.

قوله: **(قال الجوهريّ إلخ)** عبارته: دجا الليل يدجو دجواً، وليلة داجية، وكذا ادجى الليل وتدجى، ودياجي الليل حنادسه، كأنها جمع ديجاة، قال الأصمعي: دجا الليل إنما هو ألبس كل شيء، وليس هو من الظلمة، قال: ومنه قولهم: دجا الإسلام أي قوي، وألبس كل شيء اهـ. بهامش الأصل مع زيادة من بعض النسخ وهي لا يخفى أن في عبارة الناظم قلباً إذ الصواب تشبيه ارتفاع الأخبار بنصب الأسماء لأن عمل هذه الحروف النصب في الأسماء متفق عليه، وأما عملها الرفع في الأخبار فعلى مذهب البصريين فقط، ولو قال كذا ترتفع الأنباء لسلم من هذا على أنه لا مشابهة بين الأسماء والأخبار إلا مجرد عمل هذه الحروف فيها مع اختلاف الإعراب اهـ.

وَإِنَّ بِالْكَسْرَةِ أَمُّ الأَحْرُفِ تَأْتِي مَعَ الْقَوْلِ وَبَعْدَ الْحَلِفِ
وَاللاَّمُ تَخْتَصُّ بِمَعْمُولاتِهَا لِيَسْتَبِينَ فَضْلُهَا فِي ذَاتِهَا
مِثَالُهُ إِنَّ الأَمِيرَ عَادِلُ وَقَدْ سَمِعْتُ أَنَّ زَيْداً رَاحِلُ
وَقِيلَ إِنَّ خَالِداً لَقَادِمُ وَإِنَّ هِنْداً لأَبُوهَا عَالِمُ

أي إن أم هذه الأحرف الستة إن المكسورة، كما أن أم حروف الجر من وأم أدوات الشرط إن المكسورة الخفيفة، وأم نواصب الفعل أن المفتوحة الخفيفة، ومما تتميز به في هذا الباب إن المكسورة عن المفتوحة أن المكسورة تأتي مع القول، أي محكية به نحو قال: إني عبد الله، وقيل: إن خالداً قادم، ومنه تقول وقل، وما اشتق منه، وتأتي بعد الحلف بكسر اللام، وهو اليمين، أي في جواب القسم، سواء كانت اللام في خبرها نحو: ﴿يس والقرآن الحكيم إِنَّك لَمِنَ المُرْسَلِينَ﴾ [يس: ٣] أم لا نحو: ﴿حَم وَالكِتَابِ المُبِينِ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ﴾ [الدخان: ١] وتأتي أيضاً في ابتداء الكلام نحو: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ في لَيْلَةِ القَدْرِ﴾ [القدر: ١] وإن الأمير عادل، ومعرفة الفرق بين المكسورة والمفتوحة مهم جداً وضابط المفتوحة أن يصح تأويله مع معموليها بمصدر، نحو سمعت أن زيداً قادم، أي بقدومه، وبلغني، أنه قادم، أي قدومه إلا أن تدخل اللام على أحد معموليها، فيجب الكسر لأن المفتوحة نحو سمعت إن زيداً لقادم، وبلغني إنه لقادم، لأن اللام تختص بمعمولات المكسورة، وهي خبرها كالأمثلة المذكورة، واسمها المتأخر عنها نحو إن في الدار لزيداً ومعمول خبرها إن زيداً لعمرو لضارب ولفي الدار مقيم، ومعنى قوله ليستبين فضلها، أي ليظهر تمييزها في هذا الباب على أخواتها في ذاتها، أي في نفسها، وإنها أم الباب لاختصاص معمولاتها باللام دون أخواتها، فتحصل أن المكسورة كثر مجيئها في أربعة مواضع بعد القول والحلف، وقيل لام الابتداء كما ذكره الناظم، وفي ابتداء الكلام كما ذكرنا.

وَلاَ تُقَدِّمْ خَبَرَ الْحُرُوفِ إِلاَّ مَعَ الْمَجرُورِ وَالظُّرُوفِ
كَقَوْلِهِمْ إِنَّ لِزَيْدٍ مَالا وَإِنَّ عِنْدَ عَامِرٍ جَمَالا

أي ولا تقدم خبر هذه الحروف الستة على أسمائها، فاللام للعهد بل الزم الترتيب بذكرها، ثم أخبارها كالأمثلة السابقة إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو جار أو مجروراً، فيجوز تقديمه على الاسم كما مثل به، ومنه ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [النور: ٤٤] و ﴿إِنَّ في ذَلِكَ لآيَةً﴾ [الحجر: ٧٧ وغيرها] و ﴿إِنَّ لَدَينا أَنْكَالاً﴾ [المزمل: ١٢] و ﴿إِن عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ﴾[الانفطار: ١٠].

وَإِنْ تَزِدْ مَا بَعْدَ هٰذِي الأَحْرُفِ فَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ أُجِيزَ فَاعْرِفِ
وَالنَّصْبُ فِي لَيتَ وَعَلَّ أَظْهَرُ وَفِي كَأَنَّ فَاسْتَمِعْ مَا يُؤْثَرُ

أي إذا زيدت ما بعد هذه الأحرف الستة، نحو إنما إلهكم الله، جاز في الاسم الرفع على أنها كفت عملهن، فصيرتهن مثل هل وبل، مما لا يغير حكم المبتدأ والنصب على إعمالهن، وإلغائها كما ألغيت في نحو مما خطيئاتهم، مما رحمة من الله.

تنبيه: وما ذهب إليه الناظم من جواز الوجهين في الأحرف كلها، قد قال به جماعة كالزجاج وابن السراج وابن مالك قياساً على ليت، لأنه لم يسمع إلا في ليت، اختار الناظم أن النصب في ليت ولعل وكأن أظهر لقوة شبههن بالفعل الناسخ للابتداء، ومذهب سيبويه والجمهور أنه لا يجوز إلا في ليت وحدها، وروي بالوجهين قول الشاعر:

قَالَتْ أَلا لَيْتَمَا هٰذا الْحَمَامُ لَنَا إِلى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

ومعنى ما يؤثر أي ما ينقل يقال أثر الحديث يأثره كنصر وضرب أي نقله.

باب كان وأخواتها

وَعَكْسُ أَنَّ يَا أَخِي فِي الْعَمَلْ كَانَ وَمَا انْفَكَّ الْفَتَى وَلَمْ يَزَلْ
وَهٰكَذَا أَصْبَحَ ثُمَّ أَمْسَى وَبَاتَ ثُمَّ ظَلَّ ثُمَّ أَضْحَى

قول الناظم: (وقد سمعت إلخ) في الفاكهي هذا مثال غير مطابق ولو قال: وقد سمعت إنه لراحل لكان أنسب، ويحتمل إرادة التمثيل لإنَّ وأن المفتوحة مع الإيماء إلى الفرق بينهما اهـ وبهذا الاحتمال جزم الشارح اهـ. قول الناظم: (ولا تقدم إلخ) أي لعدم تصرف هذه الحروف وإن عملت عمل الأفعال، وقوله: إلا مع المجرور والظروف، أي لاتساعهم فيها ما لم يتوسعوا في غيرها اهـ.

وَصَـارَ ثُـمَّ لَـيْـسَ ثُـمَّ مَـا بَـرِحْ وَما فَتِيءَ فَانْفَكَّ بَيَانِي المُتَّضِحْ
وَأُخْتُـهـا مَـا دَامَ فَـاحْـفَـظْـنْـهَـا وَاحْـذَرْ هُـدِيـتَ أَنْ تَـزِيـغَ عَـنْـهـا
تَـقُـولُ قَـدْ كَـانَ الأَمِـيـرُ رَاكِـبـا وَلَـمْ يَـزَلْ أَبُـو عَـلِـيٍّ غَـائِـبَـا
وَأَضْـبَـحَ الـبَـرْدُ شَـدِيـداً فَـاعْـلَـمِ وَبَـاتَ عَـمْـرٌ وَسَـاهِـراً لَـمْ يَـنَـمِ

أي إن هذه الأفعال المذكورة من نواسخ المبتدأ، فتدخل على المبتدأ فترفعه تشبيهاً له بالفاعل، وتنصب الخبر تشبيهاً له بالمفعول، وذلك عكس عمل إن وأخواتها وأمثلتها في النظم ظاهرة، ومعنى ما انفك وما زال وما برح وما فتئ، ملازمة الاسم للخبر، فمعنى ما انفك وما زال وما برح زيد قائماً لازم زيد القيام، وشرط هذه الأربعة أن يتقدمها نفي أو شبهه، كما مثل به وما دام ملازمة لما المصدرية الظرفية، كما نطق به الناظم، وما تصرف من هذه الأفعال من مضارع أو أمر وغيرهما يعمل عمل الماضي، كقولك سيكون زيد فقيهاً، وكن فقيهاً وكل ما جاز أن يكون خبراً للمبتدأ، جاز أن يكون خبراً لهذه الأفعال، كقولك: كان زيد يصلي، وعندنا وفي الدار وقوله: فافقه، أي فافهم ويجوز أن يقرأ قوله غائباً بالمهملة والمثناة فوق وعكسه.

وَمَـنْ يُـرِدْ أَنْ يَـجْـعَـلَ الأَخْـبَـارَا مُـقَـدَّمَـاتٍ فَـلْـيَـقُـلْ مـا اخْـتَـارَا
مِـثَـالُـهُ قَـدْ كَـانَ سَـمْـحـاً وَائِـلُ وَوَاقِـفـاً بِـالْـبَـابِ أَضْـحَـى الـسَّـائِـلُ

أي ويجوز في هذا الباب أن يتقدم الخبر على الاسم، فيكون متوسطاً بين العامل والاسم، نحو قد كان سمحاً وائل، أي جواداً، ووائل بالمثناة من تحت وهو أبو قبيلة، ويجوز أيضاً أن يتقدم على العامل، نحو واقفاً بالباب أضحى السائل، لأن الخبر هنا كالمفعول به، وقد سبق جواز الأمرين فيه.

تنبيه: أما توسط الخبر، فيجوز في جميعها، وأما تقديمه فيجوز أيضاً، إلا في الأربعة الملازمة للنفي إن كان حرف النفي ما، وكذا ليس على الصحيح، فلا تقول قائماً ما برح زيد ولا قائماً ما دام زيد، ولا قائماً ليس زيد، فإن كان حرف النفي غير ما جاز تقديمه، نحو قائماً لم يزل زيد ومقيماً لا ينفك عمرو وعاكفاً لم يبرح بكر.

وَإِنْ تَـقُـلْ يـا قَـوْمُ قَـدْ كَـانَ الـمَـطَـرْ فَـلَـسْـتَ تَـحْـتَـاجُ لَـهـا إلـى خَـبَـرْ
وَهَـكَـذا يَـصْـنَـعُ كُـلُّ مَـنْ نَـفَـثْ إذا بِـهـا جَـاءَتْ وَمَـعْـنَـاهـا حَـدَثْ

أي إن كان تستعمل ناقصة، أي تفتقر إلى خبر كما سبق، وقد تستعمل تامة، أي غير محتاجة إلى خبر، ويصير الاسم فاعلاً لها كقولك: كان المطر، أي وقع، كقولك: قام زيد، وهكذا حيث كان معناها حدث أو وقع أو وجد، فهي تامة من باب الفعل والفاعل.

تنبيه: ولا يختص ذلك بكان بل سائر أخواتها كذلك، نحو ﴿فَسُبْحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧] و﴿مَا دَامَتِ السَّمٰوٰتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧، ١٠٨] إلا ثلاثة أفعال وهي: ليس وما زال وما فتئ فلا تستعمل إلا ناقصة.

وَالْـبَـاءُ تَـخْـتَـصُّ بِـلَـيْـسَ فـي الـخَـبَـرْ كَـقَـوْلِـهِـمْ لَـيْـسَ الـفَـتَـى بِـالْـمُـحْـتَـقَـرْ

أي وتختص ليس دون غيرها بجواز دخول الباء على خبرها، كما مثل به ومنه ﴿أليس الله بكاف عبده﴾ [الزمر: ٣٦].

تنبيه: إذا دخلت الباء على خبر ليس، وعطفت عليه اسماً كقولك ليس زيد بقائم، ولا قاعداً، جاز نصب المعطوف باعتبار محل المعطوف عليه وجره، باعتبار لفظه، ومن النصب قول الشاعر:

فَـلَـسْـنَـا بِـالْـجِـبَـالِ ولا الـحَـدِيـدَا

باب ما الحجازية

وَمَـا الَّـتِـي تَـنْـفِـي كَـلَـيْـسَ الـنَّـاصِـبَـهْ فِـي قَـوْلِ سُـكَّـانِ الـحِـجَـازِ قَـاطِـبَـهْ
فَـبِـقَـوْلِـهِـمْ مـا عـامِـرٌ مُـوافِـقَـا كَـقَـوْلِـهِـمْ لَـيْـسَ سَـعِـيـدٌ صَـادِقَـا

أي إن عرب الحجاز قاطبة، أي جميعهم وهم قريش ومن والاهم وبلغتهم نزل القرآن يجعلون ما النافية كليس، كما

قوله: (ووائل بالمثناة إلخ) ضبطه له بالمثناة فيه تسامح نظراً لأن صورة الهمزة فيه ياء في الرسم، وإلا فهو مهموز كما يقتضيه صنيع اللغويين اهـ. قوله: (نفث) أي لفظ وهو تفسير مراد وإلا فهو من النفث النفخ، أو أقل من التفل، كما في القاموس اهـ. قوله: (قول الشاعر إلخ) صدره كما بهامش الأصل مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فأسجح إلخ وأسجح بمعنى ارفق اهـ.

مثل به ومنه ﴿ما هٰذا بَشَراً﴾، ﴿ما هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ وتدخل الباء أيضاً على خبرها نحو ما زيد بقائم، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾، وأما غير أهل الحجاز كبني تميم، فهي عندهم ملغاة، ولا يتغير بها حكم المبتدأ كهل وبل.

تنبيه: أطلق الناظم إعمالها كليس، ولإعمالها عند الحجازيين شروط منها أن لا يدخل الاستثناء على الخبر نحو ﴿وما محمد إلا رسول﴾ ومنها أن لا يتقدم الخبر على الاسم، نحو ما قائم زيد فإنها حينئذ ملغاة على اللغتين.

باب النداء

وَنَادِ مَنْ تَدْعُو بِيَا أَوْ بِأَيَا ... أَوْ هَمْزَةٍ أَوْ أَيِ وَإِنْ شِئْتَ هَيَا

أي إن النداء يصلح بكل واحد من هذه الحروف الخمسة، ويا هي أم الباب، ولهذا ينادى بها القريب والبعيد، والهمزة كأزيد للقريب، وأي للمتوسط وأيا وهيا للبعيد، والهاء في هيا مبدلة من الهمزة في أيا.

وَانْصِبْ وَنَوِّنْ إِذْ تُنَادِي النَّكِرَهْ ... كَقَوْلِهِمْ يَا نَهِماً دَعِ الشَّرَهْ

أي وإذ ناديت نكرة غير مقصودة فانصبه ونونه، كما مثل به وكقول الأعمى يا رجلاً خذ بيدي.

فائدة: النهم والشره متقاربا المعنى يقال: نهم كفرح نهماً ونهمة متحركتين إذا أفرطت شهوته، وشره يشره شرهاً إذا اشتد حرصه في الطلب.

وَإِنْ يَكُنْ مَعْرِفَةً مُشْتَهَرَهْ ... فَلاَ تُنَوِّنْهُ وَضُمَّ آخِرَهْ
تَقُولُ يَا سَعْدُ أَيَا سَعِيدُ ... وَمِثْلُهُ يَا أَيُّهَا الْعَمِيدُ

أي وإن يكن المنادى معرفة فلا تنونه، بل ضم آخره، ومراده المفرد من المعارف دون المضاف، لأنه سيأتي والمفرد ثلاثة أنواع: معرفة قبل النداء كزيد وعمرو وسعد وسعيد، وهو مراده بالمشتهرة، ومعرفة بأل كالرجال، ومعرفة حدث لها التعريف بالنداء، وهي النكرة المقصودة التي احترز عنها في تمثيله بيانهما دع الشره فتقول: يا سعد أيا سعيد ويا أيها العميد وأيا رجل.

تنبيه: وأشار بقوله يا أيها العميد إلى أن ما فيه أل لا ينادى إلا إذا توصل إليه بأي، فزد عليه ها التي للتنبيه عوضاً عما فات، أي من الإضافة فيقال: يا أيها الرجل ولا يجوز يا الرجل إلا في قولك يا الله بقطع الهمزة ووصلها والمنادى في الحقيقة أي وضمتها ضمة بناء وما فيه أل صفة لها وضمته ضمة إعراب لا بناء.

تنبيه آخر: ما ذكره الناظم من بناء المنادى المعرفة على الضم هو في غير المثنى والمجموع، فإن كان مثنى أو جمع مذكر سالماً بني على ما يرفع به كيا زيدان ويا زيدون.

وَيُنْصَبُ الْمُضَافُ فِي النِّدَاءِ ... كَقَوْلِهِمْ يَا صَاحِبَ الرِّدَاءِ

أي وإذا كان المنادى مضافاً فَهُوَ منصوبٌ كما مثّل به، ونحو يا عبد الله، يا رسول الله، يا أهل الكتاب.

تنبيه: وَمثل المضاف الاسم المُطَوَّلُ كَقَوْلِكَ يا طالعاً جبلاً، ويا حسناً وَجْهُهُ، ويا لطيفاً بالعبادِ، لأنه شَبِيهُ المضاف.

وَجَائِزٌ عِنْدَ ذَوِي الأَفْهَامِ ... قَوْلُكَ يَا غُلاَمُ يَا غُلاَمِي
وَجَوَّزُوا فَتْحَةَ هٰذِي الْيَاءِ ... وَالْوَقْفُ بَعْدَ فَتْحِهَا بِالْهَاءِ
وَالْوَقْفُ بِالْهَاءِ عَلَى غُلاَمِيَهْ ... كَالْوَقْفِ بِالْهَاءِ عَلَى سُلْطَانِيَهْ
وَقَالَ قَوْمٌ فِيهِ يَا غُلاَمَا ... كَمَا تَلَوْا يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا

أي وإذا نودي الاسم المضاف إلى ياء النفس جاز فيه أربعة أوجه: أحدها وهو أفصحها: حذف الياء مع بقاء الكسرة، نحو غلام بكسر الميم، وثانيها وثالثها إثبات الياء ساكنة كيا غلامي بسكون الياء، وفتحها كيا غلاميَ، فإذا وقفت قلت على الوجه الثالث يا غلاميه بزيادة هاء السكت حفظاً لفتحة الياء، لأنك لو وقفت بسكون الياء لم يحصل الفرق بينه وبين الوجه

بهامش الأصل زيادة نسخة نصها وإذا عطف على خبرها المنصوب ببل، ولكن وجب رفع المعطوف لزوال النفي عنه، تقول: ما زيد مقيماً بل مسافر اهـ. قوله: **(متحركتين إلخ)** الذي في كتب اللغة التي بأيدينا أن النّهمة بالسكون فليحرر اهـ. قوله: **(بل ضم آخره)** أيْ ابنه على الضمّ لفظاً إن كانَ صحيح الآخر، أو تقديراً إن كان معتلاً أَوْ مبنياً قبل النداء نحو: يا موسى ويا قاضي ويا حذام ويا خمسةَ عشرَ وقوله دون المضاف أي والمشبه به اهـ فاكهي. قوله: **(وجهان آخران إلخ)** ترك وجهاً ثالثاً وهو إثبات الألف مع التاء نحو يا أبتا ويا أمتا. قوله: **(خلاف المشهور)** بل هو المشهور كما

الثاني، وهذا معنى قوله والوقف بالرفع على الابتداء، وبالها خبره، أي وإذا فتحت الياء، فالوقف بالهاء لا بسكون الياء، وتسمى هذه الهاء هاء السكت، وإلى ذلك أشار بقوله كالهاء في الوقف على سلطانيه، لأن هاء السكت يحسن وصلها في الوقف بياء النفس المفتوحة مطلقاً منادى كان أو غيره، ونحو ﴿ما أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ﴾ ورابعها إبدال الألف من ياء النفس نحو يا غلاما، كما ورد في التلاوة يا حسرتا ويا أسفا أصله يا حسرتي ويا أسفي، أي احضري هذا أوانك.

تنبيه: إذا نودي الأب والابن مضافين إلى ياء النفس، جاز فيهما الأوجه الأربعة، ويجوز فيهما أيضاً وجهان آخران وهما: تعويض تاء التأنيث عن ياء النفس مفتوحة ومكسورة كيا أبت ويا أمت وقرئ بهما في ﴿يا أبت﴾.

تنبيه: أطلق الناظم جواز هذه الأوجه الأربعة في المنادى المضاف إلى ياء النفس، وهو مقيد بأن لا يكون مقصوراً كالفتى والعصا، ولا منقوصاً كرام وقاض، فلا يجوز فيهما إلا إثبات الياء مفتوحة، كيا فتاي بفتح الياء مخففة، ويا راميَّ بفتحها مشددة مدغمة في ياء المنقوص، وكذا إذا كان المضاف إلى ياء النفس مضافاً إليه كيا غلام ابني، ويا ابن أخي، فإنه لا يجوز فيه إلا إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة دون سائر الأوجه إلا في يا ابن أم ويا ابن عم، فإنهما لما كثر استعمالهما جاز فيهما حذف الياء مع كسر الميم وفتحها، وقرئ بهما أيضاً في ﴿يا ابن أم﴾ وما ذكره الناظم في شرحه من أنه يجوز فيهما الأوجه الأربعة بعد خلاف المشهور.

وَحَـذْفُ يـا يَـجُـوزُ فـي الـنِّـدَاءِ ... كَـقَـوْلِـهِـمْ رَبِّ اسْـتَـجِـبْ دُعَـائِـي
وَإِنْ تَـقُـلْ يـا هـذِهِ أَوْ يـاذا ... فَـحَـذْفُ يـا مُـمْـتَـنِـعٌ يـا هـذَا

أي إنه يجوز حذف حرف النداء منفرداً كان المنادى أو مضافاً، نحو ﴿يوسف أعرض عن هذا﴾، و﴿قل: اللهم فاطر السموات والأرض﴾ إلا إذا كان المنادى اسم إشارة كهذا وهذه وهؤلاء، فلا يجوز عند البصريين كما ذكره الناظم وأجازه الكوفيون وابن مالك وأتباعه.

تنبيه: ومفهوم اقتصار الناظم على اسم الإشارة أن حذف حرف النداء يجوز مع النكرة المقصودة، وهو مذهب الكوفيين ومنعه البصريون أيضاً فلا يقال في يا رجل رجل ادخل.

باب الترخيم

وَإِنْ تَـشَـا الـتَّـرْخِـيـمَ فـي حَـالِ الـنِّـدَا ... فَـاخْـصُـصْ بِـهِ الـمَـعْـرِفَـةَ الـمُـنْـفَـرِدَا
وَاحْـذِفْ إذا رَخَّـمْـتَ آخِـرَ اسْـمِـهِ ... وَلا تُـغَـيِّـرْ مـا بَـقِـي مِـنْ رَسْـمِـهِ
تَـقُـولُ يـا طَـلْـحَ وَيـا عَـامِ اسْـمَـعَـا ... كـمـا تَـقُـولُ فـي سُـعَـادَ يـا سُـعَـا

أي ويجوز الترخيم في النداء، وهو حذف آخر الاسم في النداء تخفيفاً، ولجوازه شروط منها أن يكون معرفة، أي علماً فلا ترخم النكرة مقصودة كانت أو غير مقصودة، فلا يقال في راكب أو فارس يا راك ويا فار وشذ قولهم يا صاح كما سيأتي، فإن كان فارس علماً جاز ترخيمه، ومنها أن يكون مفرداً فلا يرخم المركب تركيب المزج كسيبويه، أو إضافة كعبد الله، ومنها أن يكون رباعياً فأكثر كما سيأتي، كجعفر وزينب وعامر وسعاد فتقول فيها: يا جعف ويا زين ويا عام ويا سعا بحذف آخرها مع إبقاء حركة ما قبله، وهو معنى قوله ولا تغير ما بقي من رسمه، أي من حروفه المرسومة وسكون الياء من بقي للضرورة، ويجوز أن يقرأ بفتح القاف للضرورة.

وَقَـدْ أُجِـيـزَ الـضَّـمُّ فـي الـتَّـرْخِـيـمِ ... تَـقُـولُ يـا عَـامُ بِـضَـمِّ الـمِـيـمِ

أي ويجوز أن يجعل ما بقي من الاسم كالاسم التام فيضم فيقال يا عام بضم الميم ويا جعف بضم الفاء.

في الكافية وغيرها من كتب النحو، كذا بهامش الأصل اهـ. قوله: (الترخيم) هو في اللغة التسهيل والتليين يقال: كلام رخيم، وبمعنى التحسين، قال الشاعر:

لَـهَـا بَـشَـرٌ مِـثْـلُ الـحَـرِيـرِ وَمَـنْـطِـقٌ ... رَخِـيـمُ الـحَـوَاشِـي لا هـراءٌ وَلا نَـزْرُ

والترقيق من قولهم رَخَّمَ صوته إذا رققه، والقطع من قولهم رخمت الدجاجة بيضتها إذا قطعتها، وفي الاصطلاح حذف آخر الكلمة اعتباطاً جوازاً في المنادى وضرورة في غيره اهـ. من شرح ابن المعافى.

قوله: (ويجوز أن يقرأ إلخ) لا ضرورة في الفتح فإنه لغة كما في القاموس اهـ وشرط حذف حرف العلة الأخير أن

وَأَلْـقِ حَـزْفَـيْـنِ بِـلا غُـفُـولِ مِـنْ وَزْنِ فَـعْـلاَن وَمَـنْ مَـفْـعُـولِ
تَـقُـولُ فِـي مَـرْوَانَ يـا مَـرْوِ اجْـلِـسِ وَمِـثْـلُـهُ يـا مَـنْـصُ فَـافْـهَـمْ وَقِـسِ

أي وإذا أردت ترخيم الاسم الذي قبل آخره حرف من حروف العلة مسبوق بثلاثة أحرف فأكثر، كمروان وسلمان ومنصور ومسكين، علماً لشخص فاحذف حرف العلة مع الآخر هنا كما مثل به الناظم بخلاف، نحو سعاد وثمود وسعيد، فإن حرف العلة لا يحذف لأنه غير مسبوق بثلاثة أحرف، وهذا مفهوم من قوله من وزن فعلان ومن مفعول.

وَلا تُـرَخِّـمْ هِـنْـدَ فِـي الـنِّـدَاءِ وَلا ثُـلاثِـيّـاً خَـلا مِـنْ هَـاءِ
وَإِنْ يَـكُـنْ آخِـرُهُ هَـاءً فَـقُـلْ فِـي هِـبَـةٍ يـا هِـبَ مِـنْ هـٰذا الـرَّجُـلْ

أي لا يجوز ترخيم الاسم الثلاثي كهند ودعد وعمرو وزيد، فإن كان فيه تاء التأنيث جاز ترخيمه مطلقاً أي ثنائياً كان بالحذف كَهِبَة، أو ثلاثياً كطلحة، ورباعياً كفاطمة أو أكثر.

وَقَـوْلُـهُـمْ فِـي صَـاحِـبٍ يـا صَـاحِ شَـذَّ لِـمَـغْـنًـى فِـيـهِ بِـاصْـطِـلاحِ

أي إن قول العرب يا صاحِ في يا صاحب في الترخيم شاذ، لأنه ليس بعلم، فالقياس أنه لا يرخم كما لا يقال في راكب وفارس يا راكِ ويا فارِ ولكنهم تسامحوا في صاحب لكثرة استعمالهم.

باب التصغير

وَإِنْ تُـرِدْ تَـصْـغِـيـرَ الاسْـمِ الـمُـحْـتَـقَـرْ إِمّـا لِـهَـوَانٍ وَإِمّـا لِـصِـغَـرْ
فَـضُـمَّ مَـبْـدَاهُ لِـهـٰذِي الـحَـادِثَـهْ وَزِدْهُ يَـاءً لِـتَـكُـونُ ثَـالِـثَـهْ
تَـقُـولُ فِـي فَـلْـسٍ فُـلَـيْـسٌ يـا فَـتَـى وَهَـكَـذَا كُـلُّ ثُـلاثِـيٍّ أَتَـى

أي وإذا أردت تصغير الاسم إما لإهانته أي تحقيره، وإن كان كبيراً كجميل في جمل بالجيم، وإما لكونه صغيراً في نفسه، كطفيل في طفل فضم مبداه، أي أوله لهذه الإرادة الحادثة لك وزده ياء بعد ثانيه لتكون ثالثة، وذلك بعد فتح ثانيه فيكون وزنه فعيل، وهذا الوزن مطرد في كل اسم ثلاثي، سواء كان مفتوح الأول كفلس أو مكسوره كحبر، أو مضمومه كقفل ساكن الوسط، كما مثلنا به أو محركاً كقمر ورجل وصرد وعنق وعنب وإبل، وهذه الأوزان العشرة تصغر كلها على فعيل.

وَإِنْ يَـكُـنْ مُـؤَنَّـثـاً أَرْدَفْـتَـهُ هـاءً كـمـا تُـلْـحَـقُ لَـوْ وَصَـفْـتَـهُ
فَـصَـغِّـرِ الـنَّـارَ عَـلَـى نُـوَيْـرَهْ كـمـا تَـقُـولُ نَـارُهُ مُـنِـيـرَهْ
وَصَـغِّـرِ الـقِـدْرَ فَـقُـلْ قُـدَيْـرَهْ كَـمـا تَـقُـولُ قِـدْرَةٌ كَـبِـيـرَهْ

أي وإن يكن الاسم الثلاثي مؤنثاً عارياً عن تاء التأنيث كنار وقدر وعين وأذن ويد ورجل وكتف وكبد وساق وقدم أردفته، أي ألحقته في تصغيره تاء التأنيث كما تلحق التاء في الوصف، لأن التصغير نوع من الوصف فتقول: نويرة وقديرة، كما تقول: نار منيرة وقدرة كبيرة، وهكذا الباقي واحترز بالثلاثي عن الرباعي كزينب وعقرب، فإن التاء لا تلحقه في التصغير، وإن لحقته في الوصف.

تنبيه: ما ذكره الناظم من وجوب إلحاق التاء في التصغير مشروط بأن لا يؤدي إلى اللبس، فإن التبس لم تلحقه كخمس في العدد المؤنث وشجر وبقر، ونحو ذلك من أسماء الجنس الذي لا يفرق بينه وبين واحده إلا بالتاء، فيقال: فيه خميس وشجير وبقير بلا هاء إذا لو قيل خميسة وشجيرة وبقيرة لالتبس بتصغير خمسة للعدد المذكر وشجرة وبقرة في الواحد.

تنبيه آخر: قد جاءت ألفاظ من المؤنث الثلاثي العاري عن تاء التأنيث مصغرة من غير إلحاق تاء التأنيث مع عدم اللبس، فتحفظ ولا يقاس عليها كحرب ودرع وقوس وفرس وبقر وإبل وذود لما بين الثلاث إلى العشر من الإبل، وناب للمسنة من الإبل ونعل وعرس وغرب للدلو الكبير، فيقال: حريب ودريع وقويس وهكذا الباقي والقياس إلحاق التاء بها كما تلحق بها في الوصف في قولهم حرب كريهة ودرع سابغة ونحو ذلك.

يكون قبله حركة من جنسه بخلاف نحو فرعون، فلا تحذف الواو منه. قوله: (واحترز بالثلاثي عن الرُّباعي إلخ)أي وعما فيه ألف التأنيث كحبلى وصحراء فلا تلحقهما التاء اهـ فاكهي بهامش الأصل زيادة نسخة نصها. **تنبيه آخر**: دخل في كلام الناظم رحمه الله المؤنث بالألف المقصورة كحبلى والممدودة كحمراء مع أنه لا تلحقه التاء في التصغير بل تبقى ألفه كما

وَصَغِّرِ البَابَ فَقُلْ بُوَيْبُ وَالنَّابُ إنْ صَغَّرْتَهُ نُيَيْبُ
لأَنَّ بَاباً جَمْعُهُ أَبْوَابُ وَالنَّابُ أَصْلُ جَمْعِهِ أَنْيَابُ

أي إذا صغرت الثلاثي الذي ثانيه ألف قلبتها واواً إن كانت منقلبة عن واو كباب، وياء إن كانت منقلبة عن ياء كناب للفرس فتقول: بويب ونييب، لأن أصل باب بالباء الموحدة بوب محركاً، وأصل ناب بالنون نيب محركاً أيضاً، لأن قاعدة التصريف أن الواو والياء، إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفاً فإذا صغر الاسم وضم أوله زال السبب الموجب لقلبهما، وهو انفتاح ما قبلهما فترد الألف التي أصلها الواو واواً، والألف التي أصلها الياء ياء، كما يرد كل منهما إلى أصله في جمعه لزوال السبب المذكور فيقال: أبواب وأنياب.

تنبيه: يقال في نحو ثوب وبيت ثويب وبييت بلا قلب بخلاف ريح وقيمة، فيقال فيهما رويح وقويمة ويجوز كسر الأول من بييت وعيينة، ولما انتهى تصغير الثلاثي ذكر ما زاد عليه بقوله:

وَفَاعِلٌ تَصْغِيرُهُ فُوَيْعِلٌ كَقَوْلِهِمْ فِي رَاجِلٍ رُوَيْجِلُ

أي وكل اسم رباعي بالزيادة ثانيه ألف، فتصغيره فويعل بقلب ألفه واواً لانضمام ما قبلها كرويحل في راحل بالحاء أو بالجيم في راجل وفويرس في فارس وعويمر في عامر.

تنبيه: أما الرباعي المجرد كجعفر، فتصغيره على فعيعل كجعيفر ولم يذكره الناظم.

وَإِنْ تَجِدْ مِنْ بَعْدِ ثَانِيهِ أَلِفْ فَاقْلِبْهُ أَبَداً وَلا تَقِفْ
تَقُولُ كَمْ غُزَيِّلٍ ذَبَحْتُ وَكَمْ دُنَيْنِيرٍ بِهِ سَمَحْتُ

أي وإن تجد الألف من بعد ثاني الاسم الزائد على الثلاثة، سواء كانت ثالثة كغزال وغراب وكتاب، أم رابعة كدينار ومثقال، فاقلب ذلك الألف ياء بعد زيادة ياء التصغير ثالثة له ولا تقف، أي ولا تتوقف فتقول غزيل بإدغام الياء المبدلة من الألف في ياء التصغير ودنينير بياءين: أولاهما ياء التصغير، والثانية المبدلة من الألف.

تنبيه: لا يختص فويعل، أو فعيِّل بالتشديد، وفعيعيل بما ثانيه أو ثالثه أو رابعه ألف، بل وما ثانيه أو ثالثه أو رابعه واو أو ياء كجوهر وزينب ومحمود وسعيد ومنصور ومسكين، كذلك فيقال جويهر وسعيد ومسيكين بقلب الواو والياء ياء.

وَقُلْ سُرَيْحِينٌ لِسِرْحَانَ كَمَا تَقُولُ فِي الجَمْعِ سَرَاحِينُ الحِمَى
وَلا تُغَيِّرْ فِي عُثَيْمَانَ الأَلِفْ وَلا سُكَيْرَانَ الذِي لا يَنْصَرِفْ

أي وإذا صغرت ما جاء على وزن فعلان، فإن كان مما ينصرف اسماً كان كسرحان بمهملتين للذئب وسلطان وشيطان، أو وصفاً كندمان قلبت ألفه ياء فتقول: سريحين كما تقول في جمعه سراحين مكسراً، وإن كان مما لا ينصرف علماً كان كعثمان وعمران، أو وصفاً مؤنثه فعلى كسكران وغضبان لم تغير ألفه لتبقى علة منع الصرف، فتقول عثيمان وسكيران.

وَهَكَذَا زُعَيْفِرَانُ فَاعْتَبِرْ بِهِ السُّدَاسِيَّاتِ فَافْقَهْ مَا ذُكِرْ

أي وهكذا لا يغير ألف الاسم السداسي المزيد في آخره ألف ونون، وإن كان مصروفاً كزعفران واعتبر به السداسيات، أي قسها، والمراد ما قبل الألف والنون فيه أربعة أحرف، كمرطبان، فتقول: زعيفران ومريطبان.

وَارْدُدْ إلى المَحْذُوفِ ما كانَ حُذِفْ مِنْ أَصْلِهِ حَتَّى يَعُودَ مُنْتَصِفْ
كَقَوْلِهِمْ فِي شَفَةٍ شُفَيْهَةْ وَالشَّاةُ إنْ صَغَّرْتَهَا شُوَيْهَةْ

أي وإذا أردت تصغير الاسم الثنائي بالحذف، رددت إليه ثالثه المحذوف مذكراً كان كدم وأب وأخ، أو مؤنثاً كيد وشفة وشاة، فتقول دمي وأبي وأخي ويدية وشفيهة وشويهة، وإنما ردوا إليه ثالثه المحذوف ليمكن منه بناء فعيل، فيصير رباعياً بياء التصغير، ولعله المعني بقوله حتى يعود منتصف، أي رباعياً له نصف صحيح، لأنه أقل أبنية التصغير.

باب حروف الزيادة

وَأَلْقِ فِي التَّصْغِيرِ ما يُسْتَثْقَلُ زَائِدُهُ وَمَا تَرَاهُ يَثْقُلُ

تبقى تاء المؤنث بها كطلحة، فمراد الناظم المؤنث المعنويّ اهـ. قوله: **(إذا صغرت، الثلاثي إلخ)** عبارة الفاكهي: إذا كان ثاني الثلاثي ليناً منقلباً عن لين رددته في التصغير إلى أصله لأن التصغير كالجمع يرد الأشياء إلى أصولها اهـ.

وَالأَحْـرُفُ الـلاَّتـي تُـزَادُ فـي الـكَـلِـمْ مَـجْـمُـوعُـهـا قَـوْلُـكَ يـا هَـوْلُ اسْـتَـنِـمْ
تَـقُـولُ فـي مُـنْـطَـلِـقٍ مُـطَـيْـلِـقُ فَـافْـهَـمْ وَفـي مُـرْتَـزِقٍ مُـرَيْـزِقُ
وَقِـيـلَ فـي سَـفَـرْجَـلٍ سُـفَـيْـرِجُ وَفـي فَـتًـى مُـسْـتَـخْـرِجٍ مُـخَـيْـرِجُ

وقد سبق أن للتصغير ثلاثة أوزان، فعيل وهو للثلاثي كفليس، وفعيعل ومثله فويعل للرباعي كجعيفر ورويجل، وفعيعيل وهو للخماسي الذي رابعه ألف أو واو أو ياء كدنينير، فإذا أردت تصغير الاسم الخماسي الذي رابعه حرف صحيح ألقيت زائده، إن كان خماسياً بالزيادة كمنطلق، وخامسه إن كان مجرداً عنها، وهو المراد بقوله وما تراه يثقل، وهو اللام من سفرجل مثلاً ليعود الاسم رباعياً، فيمكن منه وزن فعيعل فتقول في منطلق مطيلق بحذف النون، واختصت بالحذف دون الميم لدلالة الميم على بناء اسم الفاعل، فلم تحذف لئلا يفوت البناء بحذفها، وكذا تقول في تصغير مرتزق مريزق ويحذف التاء دون الميم لما ذكرناه، وتقول في سفرجل سفيرج بحذف اللام، لأنها بها حصل ثقل الاسم، وكذا إذا صغرت السداسي حذفت منه حرفين من حروف الزيادة، ليعود رباعياً فتقول في مستخرج مخيرج بحذف السين والتاء دون الميم، ولما أمر الطالب بإلقاء الزوائد ذكر حروف الزيادة لتعلم، وهي عشرة، يجمعها. كما قال: يا هول استنم، أي اسكن، وفي نسخة سائل وانتهم، أي واحرص على السؤال، ومعنى تسميتها بحروف الزيادة أن الحرف الزائد على الأصول لا يكون إلا منها إلا أنها تكون أبداً زائدة، لأنها قد تكون أصولاً.

تنبيه: اعلم أنه لا يعرف الزائد من الأصلي إلا بمعرفة الميزان، وهو أن يعبر عن أول أصول الكلمة المجردة بفائها، وعن ثاني أصولها بعينها، وعن ثالثها بلامها، وكذا رابعها فيقال في وزن خرج فعل، وفي وزن دحرج فعلل، وفي وزن فلس فعل، وفي وزن جعفر فعلل وهكذا، وأما الزيادة لغير تكرار فيعبر عنه بلفظه، فيقال في وزن انطلق، انفعل، وفي منطلق: منفعل لأن أصوله طلق، وفي ارتزق افتعل، وفي مرتزق مفتعل، لأن أصوله رزق، وكذا في استخرج ومستخرج استفعل ومستفعل، لأن أصوله خرج وأقوى الدلالة على زيادة الحرف سقوطه في بعض التصاريف.

وَقَـدْ تُـزَادُ الـيَـاءُ لـلـتَّـعْـوِيـضُ وَالـجَـبْـرُ لِـلْـمُـصَـغَّـرِ الـمَـهِـيـضِ
كَـقَـوْلِـهِـمْ إنَّ الـمُـطَـيْـلِـيـقَ أَتَـى وَأَخْـبَـا الـسُّـفَـيْـرِيـجَ إلـى فَـصْـلِ الـشِّـتَـا

أي ويجوز أن تزاد ياء قبل الآخر على ما حذف منه حرف، وهو الخماسي أو حرفان، وهو السداسي المردودان إلى أربعة ليصح فيهما وزن فعيعل فيقال فيهما فعيعيل، كما مثل به بزيادة الياء عوضاً عن المحذوف وجبراً له، والمهيض المكسور اسم مفعول كالمبيع من هاض العظم إذا كسره ولم يبنه.

وَشَـذَّ مِـمَّـا أَصْـلُـهُ ذَيَّـا تَـصْـغِـيـرُ ذَا وَمِـثْـلُـهُ الـلَّـذَيَّـا

أي أن الأصل في التصغير اختصاصه بالأسماء الظاهرة لتمكنها في الإعراب، وشذ عن هذا الأصل تصغير أسماء الإشارة والموصولات، ولهذا خالفوا فيها قاعدة التصغير، ففتحوا أولها وزادوا في آخرها ألفاً فقالوا في تصغير ذا وتا وذين وتين وهؤلاء: ذيا وتيا وذيان وتيان وهؤليا، وفي تصغير الذي والتي اللذيا واللتيا بفتح اللام.

وَقَـوْلُـهُـمْ أَيْـضـاً أُنَـيْـسِـيَـانُ شَـذَّ كَـمـا شَـذَّ مُـغَـيْـرِبَـانُ
وَلَـيْـسَ هـذا بِـمِـثَـالٍ يُـحْـذَى فَـاتْـبَـعِ الأَصْـلَ وَدَعْ مَـا شَـذَّا

أي وشذ أيضاً تصغيرهم إنسان على إنيسيان ومغرب على مغيربان لما سبق أن قياس إنسان إنيسين كسريحين في

قوله: (مجموعها إلخ) اعلم أن كلاً من المصنفين عبر عن هذا الحروف بعبارة جمعها فيها فقال بعضهم: أمان وتسهيل، وقال بعضهم: تسهيل وأمن ما ألطف جواب أبي عثمان المازني لما سأله المبرد عنها فقال له:

هَـوِيـتُ الـسِّـمـانَ فَـشَـيَّـبْـنَـنـي وَمَـا كُـنْـتُ قِـدْمـاً هَـوِيـتُ الـسِّـمـانـا

فراجعه وقال له: إنا نسألك عن حروف الزيادة وأنت تنشدنا الشعر فقال: قد أجبتك مرتين يعني أن مجموعها قوله في أول البيت هويت السمان فكرره في البيت مرتين، وأحسن ما قيل في جمعها في الشعر قوله:

سأَلتُ الحُروفَ الزائداتِ عَن اسْمِها فَقَالَتْ وَلَمْ تَبْخَلْ أَمانٌ وَتَسْهِيلُ اهـ

سرحان، وقياس مغرب مغيرب كجعفر في جعيفر، ولكن مثل هذا يحفظ، ولا يحذى عليه، أي لا يقاس عليه.

تنبيه: ومما شذ أيضاً قولهم في تصغير رجل رويجل وقياسه رجيل، وفي صبية وغلمة جمعاً أصيبية وأغيلمة، وقياسه صبية بتشديد الياء، كتصغير قرية قرية وغليمة، وفي ليلة لييلية وقياسه لييلة، وفي عشية عشيشية، وقياسه عشيية بياءين الأولى مكسورة مشددة، والثانية مفتوحة مخففة كتصغير قبيلة قبيلة.

باب النسب

وَكُلُّ مَنْسُوبٍ إلى اسْمٍ في العَرَبْ ... أَوْ بَلْدَةٍ تَلْحَقُهُ يَاءُ النَّسَبْ
فَشَدِّدِ اليَاءَ بِلا تَوَقُّفِ ... مِنْ كُلِّ مَنْسُوبٍ إليهِ فَاعْرِفِ
تَقُولُ قَدْ جَاءَ الفَتَى البَكْرِيُّ ... كما تَقُولُ الحَسَنُ البَصْرِيُّ
وَإنْ يَكُنْ في الأصْلِ هاءٌ فَاحْذِفِ ... كَمِثْلِ مَكِّيٍّ وَهَذا حَنَفِي

أي إذا نسبت إلى قبيلة أو بلد أو نحوهما ألحقت في آخره ياء النسب، وهي مشددة مكسور ما قبلها، وإنما شددوها لئلا تلتبس بياء النفس، وإن كان فيه تاء تأنيث كمكة والبصرة حذفتها لئلا يجتمع في اسم زيادتان متطرفتان كل منهما يقع عليه الإعراب، فتقول قرشي وبكري ومكي وبصري، كما مثل به والبكري المجرد عن الهاء والبصري لما فيه الهاء وفي بعض النسخ هنا اضطراب.

وَإنْ يَكُنْ مِمَّا عَلَى وَزْنِ مَتَى ... أَوْ وَزْنِ دُنْيَا أَوْ عَلَى وَزْنِ فَتَى
فَأَبْدِلِ الحَرْفَ الأَخِيرَ وَاوَا ... وَعَاصِ مَنْ مَارَى وَدَعْ مَنْ نَاوَى
تَقُولَ هَذَا عَلَوِيٌّ مُعْرِقُ ... وَكُلُّ لَهْوٍ دُنْيَوِيٌّ مُوبِقُ

أي وإن يكن المنسوب إليه مقصوراً ثلاثياً، كالفتى والعلى، أو رباعياً ثانيه ساكن كدنيا وحبلى أبدلت ألفه واواً، فتقول فتويّ وعلويّ ودنيويّ وحبلويّ.

فائدة: المراء بالجدال والمناواة المعارضة، لأن النوى البعد والمعرق بالعين المهملة الأصيل من قولهم أعرقت الشجرة إذا نفذت عروقها في الأرض والموبق المهلك.

تنبيه: عبارته توهم أن القلب في نحو دنيا واجب كألف المقصور الثلاثي، وليس كذلك بل يجوز في ألفه الحذف كدنيوي وحبلي، بل هو أفصح من القلب، ويجوز فيه أيضاً وجه ثالث، وهو القلب مع إدخال ألف كدنياوي وحبلاوي ولكنه ضعيف.

تنبيه آخر: لا يجوز في ألف المقصور الخماسي والسداسي كمصطفى ومستدعى إلا الحذف، ومن قال الهجرة المصطفوية فقد أخطأ، وكذا لو كان ثاني الرباعي متحركاً لم يجز في ألفه إلا الحذف كجمزى بالجيم والزاي لضرب من السير وسكت عنه الناظم.

تنبيه آخر: إذا كان آخر المنسوب إليه ياء مشددة، فإن كانت رابعة فأكثر ككرسي وجب حذفها أو كثالثة كعلي وعدي، أو ثانية كحي وجب أيضاً قلبها واواً فتقول: علوي وعدوي وحيوي، وإنما جعلنا قول الناظم هذا علوي مثالاً للمنسوب إلى العلى ليطابق قوله:

وإن يكن مما على وزن فتى

مقصوراً:

تكملة: أجحف الشيخ في هذا الباب فترك أحكاماً كثيرة كالمنسوب إلى المنقوص وإلى المدود وإلى ما آخره ياء مشددة

قوله: (وقياس مغرب إلخ) في الصحاح، وقولهم لقيته مغيربان الشمس صَغَّرُوهُ على غير مكبره كأنهم صغروا مغرباناً، والجمع مغيربانات، كما قالوا مفارق الرأس كأنهم جعلوا ذلك الحين أجزاء كلما تصوبت الشمس ذهب منها جزء فصغروه فجمعوه على ذلك اهـ.

قوله: (لئلا يجتمع إلخ) أي وحذراً من اجتماع تاء تأنيث عند نسب المؤنث إلى ما فيه تاء نحو مكية وبصرية اهـ.

كما سبق، وإلى فعيلة وفعيلة وإلى المضاف وإلى الثلاثي المحذوف آخره، وغيره ذلك مع أنه بسط في التصغير، والحاجة في علم الإعراب إلى أحكام النسب أشد من التصغير، لأن التصغير متمحض من علم التصريف، فأما المنقوص فالقول فيه قريب من المقصور، أي إن كانت ياؤه خامسة فأكثر كالمشتري والمستدعي حذفت، أو رابعة كالقاضي والمعطي جاز قلبها واواً كقاضوي، والحذف أجود أو ثالثة كالشجي وجب قلبها واواً كشجوي وأما الممدود، فإن كانت همزته زائدة للتأنيث كصحراء وحمراء قلبت واواً، كصحراوي أو أصلية وجب إبقاؤها كقرائي من القراءة، أو منقلبة عن أصل ككساء وبناء، جاز فيه إبدالها ككسوي، والحذف أجود وأما فعيلة وفعيلة بفتح الفاء وضمها كحنيفة وجهينة، فالنسب إليهما فعلي وفعلي بحذف الياء مع تاء التأنيث، وأما المضاف فإن كان كنية كأبي بكر أو مصدراً بابن كابن الزبير، فالنسبة إلى عجزه فتقول بكري وزبيري، وإن كان كامرئ القيس وعبد الله، فالنسبة إلى صدره كامرئيّ وعبدي إلا إذا خيف اللبس من حذف عجزه كعبد مناف، وعبد الأشهل، فالنسبة إلى عجزه كأشهلي ومنافي، وربما ركبوا النسبة من الصدر والعجز، فقالوا عبشمي وعبدري في النسبة إلى عبد شمس وعبد الدار، وأما الثلاثي المحذوف آخره كأب ودم، فيرد إليه المحذوف كأبوي ودموي لقولهم في التثنية أبوان ودموان، ويجوز في نحو يد الرد كيدوي وتركه كيدي، لأنهم لم يقولوا في تثنيته يديان، بل يدان بغير رد وإذا نسبت إلى ثنائي الوضع، فإن كان ثانيه حرف مد كلو ضاعفت ثانيه، فقلت لوي: وإن كان صحيحاً كلم جاز التضعيف وتركه كلمي والله أعلم.

وَانْسُبْ أَخَا الحِرْفَةِ كَالبَقَّالِ ... وَمَنْ يُضَاهِيهِ إلى فَعَّالِ

أي ومما يقوم مقام ياء النسب وزن فعال بتشديد العين ويختص غالباً بأرباب الحرف كالبقال لمن يبيع البقل، وأما من يبيع البقول فبقلي والبزار والعطار.

فائدة: الحرف الصناعات يقال حرف لعياله واحترف، أي اكتسب وكسب، والمضاهاة المشابهة، ومنه قوله تعالى: ﴿يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الذِينَ كَفَرُوا﴾ [التوبة: ٣٠].

تنبيه: ما سبق في الباب هو القياس، وجاءت كلمات خارجة عن القياس فتحفظ، ولا يقاس عليها كقولهم في النسب إلى اليمن يمان بغير ياء، وجعلوا الألف بدلاً عنها، ولهذا لا يقال يماني بإثبات الياء إذ لا يجمع بين البدل والمبدل منه، والقياس يمني وإلى البحرين بحراني والقياس بحري، لأن علامة التثنية والجمع المذكر السالم تحذف للنسب، وإلى صنعاء صنعاني والقياس صنعاوي، كما سبق في صحراوي وإلى الري ومرو رازي ومروزي بزيادة الزاي، والقياس ريوي كحيوي ومروي، ويقولون للرجل المسن دهري بضم الدال، وللمعطل دهري بفتحها على القياس للفرق بينهما.

باب التوابع

وَالعَطْفُ وَالتَّأكِيدُ أَيْضاً وَالبَدَلْ ... تَوَابِعٌ يُعْرَبْنَ إعْرَابَ الأُوَلْ
وَهَكَذَا الوَصْفُ إذا ضَاهَى الصِّفَهْ ... مَوْصُوفَهَا مُنَكَّراً أَوْ مَعْرِفَهْ
تَقُولُ خَلِّ المَزْحَ وَالمُجُونَا ... وَأَقْبَلَ الحُجَّاجُ أجْمَعُونَا
وَامْرُرْ بِزَيْدٍ رَجُلٍ ظَرِيفِ ... وَاعْطِفْ على سَائِلِكَ الضَّعِيفِ

أي إن هذه الأربعة يتبعن ما قبلهن في إعرابه ومثل للعطف بقوله خل المزح والمجون بضم الميم، وهو الخروج من المزح إلى حد الخلاعة بذكر ما يستحيا منه والمزح بفتح الميم، وسيأتي ذكر حروف العطف. ومثل للتأكيد بقوله: وأقبل الحجاج أجمعون، وهذا في تأكيد الجمع وتقول جاء الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما في التثنية، وجاء الأمير نفسه في المفرد، ومثل للبدل بقوله وامرر بزيد رجل ظريف، فرجل بدل من زيد، وأما ظريف فنعت لرجل مثل ﴿لَنَسْفَعَنْ بِالنَّاصِيَةِ

قوله: (لأنهم لم يقولوا في تثنيته يديان إلخ) في الصحاح وبعض العرب يقول لليد يدا كرحا قال الراجز:

يا ربّ سارٍ بات ما توسدا ... إلا ذراع العيس أو كفّ اليدا

وتثنيتها على هذه اللغة يديان مثل رحيان اهـ وعليه فتعامل في النسب معاملة الثلاثي المقصور اهـ.

قوله: (ومما يقوم إلخ) عبارة الفاكهي: أي قد يستغنى عن ياء النسبة بصوغ المنسوب إليه على فعال، وذلك غالب في الحرف كبزاز وعطار ونجار اهـ.

نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ أو بدل ثان، وهذا في بدل الكل من الكل وتقول في بدل البعض من الكل أكلت الرغيف أكثره أو نصفه أو نحو ذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ [سورة المائدة، الآية: ٧١] وفي بدل الاشتمال أعجبني زيد علمه، وقد يبدل الفعل من الفعل نحو ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً يُضَاعَفْ﴾ ومثل للوصف بقوله: واعطف على سائلك الضعيف، فالضعيف نعت للسائل، وهو مضاف للموصوف، أي مشابه له في تعريفه كما شرط الشيخ، وكذا تذكيره وإعرابه، وقوله ضاهى الصفة فعل وفاعل بمعنى ضاهت الصفة، وموصوفها مفعول به، وتقول مررت برجل ضعيف فضعيف وصف لرجل، وهو منكر مثله، ولا يجوز أن يوصف المعرفة بالنكرة، ولا النكرة بالمعرفة، وقد اختصر الناظم أحكام هذه التوابع جداً، ولم يتعرض للبيان، لأنه يصح أن يكون بدلاً غالباً لكنه يكون جامداً غير مشتق كجاء زيد أخوك.

وَالعَطْفُ قَدْ يَدْخُلُ في الأَفْعَالِ ... كَقَوْلِهِمْ ثِبْ وَاسْمُ لِلْمَعَالِي

أي وقد يعطف الفعل على الفعل كما يعطف الاسم على الاسم كقام وقعد وثب واسم للمعالي، وهما فعلا أمر من وثب يثب بالمثلثة، وسما يسمو، وأشار بهما إلى وجوب التناسب بين الفعلين، بأن يكونا أمرين أو ماضيين أو مضارعين.

وَأَحْرُفُ العَطْفِ جَمِيعاً عَشَرَهْ ... مَحْصُورَةٌ مَأْثُورَةٌ مُسْتَطَرَهْ

الوَاوُ وَالفَاءُ وَثُمَّ لِلْمَهَلْ ... وَلاَ وحَتَّى ثُمَّ أَوْ وَأَمْ وَبَلْ

وَبَعْدَهَا لَكِنْ وَإِمَّا إِنْ كُسِرْ ... وَجَاءَ لِلتَّخْيِيرِ فَاحْفَظْ مَا ذُكِرْ

أي وأحرف العطف عشرة محصورة، أي معدودة مأثورة، أي منقولة عن العرب مستطرة، أي مكتوبة وإنما تعددت، لأن لكل حرف منها معنى يخصه، فالواو وهي أم الباب لا تقتضي ترتيباً، والفاء تقتضيه بلا مهلة وثم تقتضيه بمهلة، فإذا قلت جاء زيد وعمرو جاز أن يكون عمرو جاء قبله أو بعده أو معه، وإن قلت جاء زيد فعمرو أو ثم عمرو، وجب أن يكون مجيئه بعد زيد، لكنه كان عقيبه مع الفاء من غير مهلة وبمهلة مع ثم، وهذه الثلاثة تقتضي مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في الإعراب، وفي الحكم أيضاً، وهو المجيء مثلاً بخلاف لا، لكن وبل فإنها تشارك المعطوف عليه في الإعراب دون الحكم أيضاً، وهو المجيء مثلاً بخلاف لا، ولكن وبل فإنها تشارك المعطوف عليه في الإعراب دون الحكم نحو جاء زيد لا عمرو، وما جاء زيد بل عمرو، وأما حتى فشرط معطوفها أن يكون بعضاً من المعطوف عليه غاية له في العلو أو الدنو، كقاتل الناس حتى السلطان أو حتى الصبيان، وأما أو فإنها تكون للتخيير في أحد الأمرين كخذ الدينار أو الثوب، وللشك في الإخبار كجاء زيد أو عمر، ومثلها إما المكسورة بشرط أن تكرر كقولك خذ إما الدينار وإما الثوب، وجاء إما زيد وإما عمرو العاطفة هي الثانية، وخصها الناظم بالتخيير لكونه أشهر معانيها، وكونها عاطفة وهو مذهب سيبويه والجمهور، وذهب ابن مالك وأتباعه تبعاً لجماعة أنها ليست عاطفة، وإنما العاطف الواو التي قبلها، وأما أم فيعطف بها مع همزة التسوية، نحو قوله تعالى: ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] أي إنذارك وعدمه سواء أو بعد الهمزة التي يطلب بها تعيين أحد الشيئين، نحو أجاء زيد أم عمرو بمعنى أيهما جاء.

تنبيه: يجوز عطف الاسم الظاهر على المضمر، لكن إذا عطف على ضمير الرفع المتصل وجب الفصل بينه وبين المعطوف، فتقول، دخلت أنا وزيد، ودخلنا نحن وزيد ودخلوا هم وزيد، وإذا عطف على الضمير المجرور، وجب إعادة الجار مع المعطوف، فتقول: هذا لي ولزيد، ومررت بك وبعمرو وسألت عنك وعن بكر.

باب ما لا ينصرف

هذا وَفي الأَسْمَاءِ ما لا يَنْصَرِفْ ... فَجَرُّهُ كَنَصْبِهِ لا يَخْتَلِفْ

وَلَيْسَ لِلتَّنْوِينِ فِيهِ مَدْخَلُ ... لِشِبْهِهِ الفِعْلَ الّذِي يُسْتَثْقَلُ

قوله: **(قد يدخل في الأفعال إلخ)** المجيء بقد مع المضارع هنا مشعر بأن دخول العطف في الفعل قليل، والمراد أن العطف يدخل في الفعل كما يدخل في الاسم ولا اختصاص له بأحد القبيلين إذ الغرض منه تشريك الشيئين في حكم، وهو لا يمتنع في الفعل وإن كان دخوله في الاسم أكثر، فقلته إذاً في الفعل ليست مطلقة بل بالنسبة إلى دخوله في الاسم اهـ من شرح ابن المعافى.

أي إن الأصل في الأسماء أن تكون مصروفة، وهو المشار إليه بقوله هذا، أي هذا المذكور من الإعراب حكم غالب الأسماء، ومنها ما لا ينصرف، ومعنى الصرف أن يدخله الجر والتنوين الدالان على خفة الاسم، وإنما منع الاسم الصرف لشبهه بالفعل الثقيل، فيعطى حكم الفعل، فيجر بالفتحة كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ويمنع من التنوين إذ الفعل كذلك لا يدخله الجر والتنوين، وفي نسخة الذي يستقبل، أي الفعل المضارع والأول أولى، لأن علة منع الصرف شبه الاسم للفعل مطلقاً.

مِثَالُهُ أَفْعَلُ فِي الصِّفَاتِ كَقَوْلِهِمْ أَحْمَرُ فِي الشِّيَاتِ

أي مثال ما لا ينصرف ما جاء على وزن أفعل في الصفات التي لا تقبل تاء التأنيث، كأحمر وأبيض في الشيات أي الألوان وكأفضل وأحسن تقول مررت برجل أحسن وأحمر، وأفضل من زيد ومنه ﴿فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾ بخلاف ما يقبل تاء التأنيث كأرمل للفقير وأرملة.

أَوْ جَاءَ فِي الوَزْنِ مِثَالُ سَكْرَى أَوْ وَزْنُ دُنْيَا أَوْ مِثَالُ ذِكْرَى

أي ومثله أيضاً ما جاء مماثلاً في وَزْنِهِ سَكرى أو دُنيا وَمُرَادُهُ ما فيهِ ألف التأنيث المقصورة سواء كان مفتوحَ الأول أو مضمومه أو مكسورهُ فلا يدخله التنوين نحو: ﴿وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى﴾ [الحشر: ١٤] ﴿فَتَرَى القَوْمَ فِيهَا صَرْعَى﴾ [الحاقة: ٧] ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى﴾ [الشورى: ٣٨] ﴿إِنَّ فِي ذلكَ لَذِكْرَى﴾ [الزمر: ٢١].

فائدة: قوله: مثال سكرى منصوب على الحال، أي مماثلاً وكذا قوله بعده أو وزن دنيا أو مثال، ذكرى، أو وزن فعلان أو وزن مثنى، فإنها أحوال معطوفات على مثال التقدير الأول.

أَوْ وَزْنِ فَعْلانَ الَّذِي مُؤَنَّثُهُ فَعْلَى كَسَكْرَانَ فَخُذْ مَا أَنْفُثُهُ

أي وجاء في الوزن على وزن فعلان الذي مؤنثه فعلى كسكران وسكرى وغضبان وغضبى، كقولك مررت برجل سكران بخلاف فعلان الذي مؤنثه فعلانة كندمان وندمانة من المنادمة لا من الندم، وشيطان وسرحان وسلطان، فإنه مصروف، وأنفثه بضم الفاء وكسرها، ومعناه وخذ ما ألفظه من فمي.

أَوْ وَزْنِ فَعْلاءَ وَأَفْعِلاءَ كَمِثْلِ حَسْنَاءَ وَأَنْبِيَاءَ

أي أو ما جاء في الوزن على وزن فعلاء كحسناء أو أفعلاء كأنبياء ومراده ما فيه ألف التأنيث الممدودة، ومنه لا تسألوا عن أشياء لأن أصله أفعلاء بخلاف ﴿إِنْ هِيَ إِلاَّ أَسْمَاء﴾ لأن وزنه أفعال.

أَوْ وَزْنِ مَثْنَى وَثُلاثَ فِي العَدَدْ فَاصْغِ أَيَا صَاحِ إِلَى قَوْلِ السَّدَدْ

أي أو جاء في الوزن وزن مثنى وثلاث في العدد، وكذا رباع وذلك خاص بالعدد، كما ذكره الناظم، ومنه قوله تعالى: ﴿أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ﴾ [فاطر: ١].

فائدة: الإصغاء إمالة الأذن لاستماع القول، والسدد بمهملات الصواب وإضافة قول إليه من باب إضافة الموصوف إلى صفته، وأصله القول السدد، وفي نسخة إذ ما رأى صرفهما قط أحد وضمير التثنية لمثنى وثلاث.

وَكُلُّ جَمْعٍ بَعْدَ ثَانِيهِ أَلِفْ وَهْوَ خُمَاسِيٌّ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ
وَهَكَذا إِنْ زَادَ فِي المِثَالِ نَحْوُ دَنَانِيرَ بِلا إِشْكَالِ

أي وكذا كل جمع على وزن مفاعل كمساجد ودراهم أو مفاعيل كدنانير ومصابيح من كل جمع خماسي بعد ثانيه ألف نحو قوله تعالى: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللّهُ في مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾ [التوبة: ٢٥] وقوله تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ ما يَشَاءُ مِنْ مَحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ﴾ [سبأ: ١٣] والمشدد كحرفين كدوابّ إذا دخلت هذا الجمع تاء التأنيث انصرف كملائكة.

قوله: **(ومراده ما فيه ألف التأنيث إلخ)** إنما استقلت بالمنع لأنها زائدة دالّة على التأنيث، لازمة لبناء ما هي فيه، فكونها للتأنيث علة ولزومها لبناء ما هي فيه حتى كأنها من أصول الكلمة بمنزلة علة أخرى، بخلاف التاء فإنها في الغالب مقدرة الانفصال اهـ فاكهي.

قوله: **(بعد ثانيه ألف)** أي بعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن اهـ.

فَـهَـٰذِهِ الأَوْزَانُ لَـيْـسَـتْ تَـنْـصَـرِفْ فـي مَـوْطِـنٍ يَـعْـرِفُ هَـٰذَا الـمُـعْـتَـرِفْ

أي إن هذه الأوزان السابقة، وهي ستة أفعل في الصفات، كأحمر في الشيات وما فيه ألف التأنيث المقصورة كسكرى، أو الممدودة، كحسناء، أو وزن فعلان كسكران، والعدد المعدول به كمثنى وثلاث، ومنتهى الجموع كمفاعل أو مفاعيل لا تنصرف في موطن تعريف ولا تنكير والموطن المحل، ثم أشار إلى ما يمنع الصرف إذا عرف ويصرف إذا ينكر بقوله:

وَكُـلُّ مـا تَـأْنِـيـثُـهُ بِـلا أَلِـفْ فَـهُـوَ إذا عُـرِّفَ غَـيْـرُ مُـنْـصَـرِفْ

تَـقُـولُ هَـٰذَا طَـلْـحَـةُ الـجَـوَادُ وَهَـلْ أَتَـتْ زَيْـنَـبُ أَمْ سُـعَـادُ

وَإِنْ يَـكُـنْ مُـخَـفَّـفـاً كَـدَعْـدِ فـاصْـرِفْـهُ إنْ شِـئْـتَ كَـصَـرْفِ سَـعْـدِ

أي إن ما تأنيثه بغير ألف التأنيث السابقة مقصورة، أو ممدودة إذا عرف بالعلمية امتنع من الصرف سواء كان مؤنثاً لفظاً ومعنى كفاطمة وعائشة، أو لفظاً فقط كطلحة وحمزة أو معنى فقط كزينب وسعاد، فلا يدخله التنوين كما في المثال ولا الجر كقولك: رضي الله عن فاطمة وعائشة إلا إذا كان ثلاثياً ساكن الوسط، كدعد وهند، فيحق صرفه لخفته كالمذكر ومنع الصرف أولى، ولهذا اتفق القراء عليه في قوله تعالى: ﴿بِمِصْرَ بُيُوتاً﴾ [يونس: ٨٧] وقوله تعالى: ﴿وَادْخُلُوا مِصْرَ﴾ [يوسف: ٩٩] فلو كان متحركاً كسقر اسم جهنم أعاذنا الله منها امتنع صرفه، ومنه قوله تعالى ﴿ما سَلَكَكُمْ في سَقَرَ﴾ [المدثر: ٤٢] ولو نكر شيء من ذلك كقولك مررت بفاطمة وفاطمة أخرى صرفته لبقائه على علة واحدة.

وَأَجْـرِ مـا جَـاءَ بِـوَزْنِ الـفِـعْـلِ مُـجْـرَاهُ فـي الـحُـكْـمِ بِـغَـيْـرِ فَـصْـلِ

فَـقَـوْلُـهُـمْ اَحْـمَـدُ مِـثْـلُ أَذْهَـبُ كَـقَـوْلِـهِـمْ تَـغْـلِـبُ مِـثْـلُ تَـضْـرِبُ

أي وأجر ما جاء من الإعلام على وزن الفعل الخاص به مجرى الفعل بغير فصل بالصاد المهملة، أي بغير فرق فلا يدخله جر ولا تنوين، فأحمد وأسعد على وزن أذهب المضارع المبدوء بهمزة التكلم، وتغلب بالمثناة فوق والمعجمة وهو اسم قبيلة كتضرب، وكذا يزيد ويشكر بالمثناة تحت، فتقول مررت بأحمد وبتغلب ومجراه بضم الميم.

وَإِنْ عَـدَلْـتَ فـاعِـلاً إلـى فُـعَـلْ لَـمْ يَـنْـصَـرِفْ مُـعَـرَّفـاً مِـثْـلُ زُحَـلْ

أي وإن عدلت فاعلاً إلى وزن فعل بضم الفاء لم تصرفه أيضاً إذا اقترن به التعريف بالعلمية كعمر معدولاً عن عامر، وزحل لنجم في السماء السابقة معدولاً به عن زاحل من قولهم زحل عن مكانه بالزاي إذا بعد وزحل المكان أيضاً إذا كان وعراً، كمضر بالضاد المعجمة اسم قبيلة من قولهم مضر اللبن ومضر ومضر إذا حمض ككرم وفرح ونصر، فهو ماضر فإذا كان نكرة كصرد وجرذ انصرف.

وَالأَعْـجَـمِـيُّ مِـثْـلُ مِـيـكـائِـيـلا كَـذَاكَ فـي الـحُـكْـمِ وإِسْـمَـاعِـيـلا

أي والاسم الأعجمي في الوضع كميكائيل وإسرافيل وإسماعيل وإبراهيم، مثل ما جاء بوزن الفعل ومثل المعدول من فاعل إلى فعل في الحكم، وهو منع الصرف إذا عرف بالعلمية نحو ﴿وَمَا أُنزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ فلو كان نكرة كغير الإعلام من ألفاظهم انصرف.

تنبيه: أطلق الناظم منع الاسم الأعجمي الصرف، وشرطه أن يكون رباعياً فأكثر أو متحرك الوسط، فإن كان ثلاثياً ساكن الوسط كنوح ولوط انصرف لخفته.

وَهَـكَـذا الاسْـمَـانِ حِـيـنَ رُكِّـبَـا تَـرْكِـيـبَ مَـزْجٍ نَـحْـوُ مَـعْـدِيـكَـرِبَـا

أي وهكذا يمنع الصرف تركيب الاسمين تركيباً مزجياً إذا اقترن به التعريف، كمعديكرب وحضرموت، فيعرب آخره إعراب ما لا ينصرف، وتسكن الياء من نحو معد يكرب، ويفتح الصدر من نحو حضرموت، وأما نحو سيبويه فيبنى آخره على الكسر ويفتح صدره.

وَمِـنْـهُ مَـا جَـاءَ عَـلـى فَـعْـلانَـا عَـلـى اخْـتِـلافِ فَـائِـهِ أَحْـيـانَـا

قوله: (أولى) أي نظراً لوجود العلتين التأنيث والعلمية، فهما أقوى في تأثير المنع اهـ. قوله: (كغير الأعلام) أي كديباج وإستبرق لنوعين من منسوج الحرير اهـ.

قوله: (تركيباً مزجياً) أي لأنه المعتبر في باب منع الصرف فقط لأن تركيب الصوت والعدد مبنيان والكلام في

تَقُولُ مَرْوَانُ أتى كِرْمَانَا ورَحْمَةُ اللهِ عَلَى عُثْمَانَا

أي ومما يمنع الصرف ما جاء على وزن فعلان إذا اقترن به التعريف، سواء كان فاؤه مفتوحاً كمروان أم مكسوراً كعِمْرَان وكِرْمَان لبلد بالعجم أم مضموناً كعثمان كما مثل به.

فَهٰذِهِ إنْ عُرِّفَتْ لَمْ تَنْصَرِفْ وَمَا أَتَى مُنَكَّراً مِنْهَا صُرِفْ

أي فهذه المذكورة وهي ستة أيضاً، ما اجتمع فيه مع العلمية التأنيث، بلا ألف ووزن الفعل والعدل والعجمة والتركيب، وزيادة الألف والنون لا تنصرف معرفة وتنصرف نكرة كما مثلنا به.

تنبيه: الحاصل أن الممنوع من الصرف ما فيه علتان من علل تسع، أو علة واحدة تقوم مقام علتين، فالعلة التي تقوم مقام علتين ما فيه ألف التأنيث مقصورة كانت كسكرى أو ممدودة كحسناء، والجمع الذي على وزن مفاعل كمساجد، أو مفاعيل كدنانير فما فيه ألف التأنيث نوعان: والجمع نوع ثالث، وكلها من القسم الأول الذي لا ينصرف معرفاً ولا منكراً، وبقي منه ثلاثة أنواع: وزن أفعل في الصفات، وعلته وزن الفعل مع الوصف، ووزن فعلان الذي مؤنثه فعلى، وعلته زيادة الألف والنون مع الوصف، ووزن مثنى وثلاث، وعلته العدل مع الوصف، فصار مدار هذه الأنواع الثلاثة على الوصفية إذا قارنتها أخرى، وأما الثاني فمداره أيضاً على العلمية إذا قارنتها علة أخرى كما ذكرناه، فصار مدار منع الصرف في غير ألف التأنيث والجمع على علتين وهما: الوصف والعلمية إذا اقترن بهما علة أخرى، فالعلمية تقارنها ست علل، والوصف يقارنه ثلاث علل من الست التي تقارن العلمية، كما ذكرته فليحفظ ذلك فإن هذا الباب يعسر ضبطه على المبتدئ، وقد قربته غاية الجهد.

وَإنْ عَرَاهَا ألِفٌ وَلامُ فَمَا عَلَى صَارِفِهَا مَلامُ
وَهٰكَذَا تُصْرَفُ في الإضَافَهْ نَحْوُ سَخَا بِأَطْيَبِ الضِّيَافَهْ

أي وإذا دخلت أل على جميع معلومات ما لا ينصرف وجب صرفها، وكذلك تصرف إذا أضيفت لما سبق أن الاسم إنما يمنع الصرف إذا أشبه الفعل، ومعلوم أن أل والإضافة من خواص الأسماء، فإذا دخلت إحداهما على ما لا ينصرف زال عنه شبه الفعل فمثال أل قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ ومثال الإضافة سخا أي جاد بأطيب الضيافة وقوله تعالى: ﴿فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾.

فائدة: سخا يسخو كدعا يدعو ويقال سخي يسخى كرضي يرضى وعراه يعروه، أي عرض له واعتراه اعترضه.

وَلَيْسَ مَصْرُوفاً مِنَ البِقَاعِ إلاَّ نَوَاحٍ جِئْنَ في السَّمَاعِ
نَحْوُ حُنَيْنٍ وَمِنَى وَبَدْرِ وَدَابِقٍ وَوَاسِطٍ وَحِجْرِ

أي سبق أن العلمية إذا اقترنت بالتأنيث منع الاسم بهما عن الصرف، فأسماء البلدان والبقاع ممنوعة الصرف لذلك كمكة ودمشق وعدن ويجوز الوجهان في نحو مصر لسكون ثانية، ويصرف نحو المدينة وصنعاء اليمن وعدن أبين لدخول أل، والإضافة عليها، وما جاء حينئذ مصروفاً من غير اقتران أل، ولا إضافة كالمواضع التي ذكرها الناظم، فتحفظ ولا يقاس عليها فحنين اسم واد بين مكة والطائف وراء عرفات بينه وبين مكة سبعة عشر ميلاً، وهو مصروف، كما نطق به القرآن في قوله: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾ [سورة التوبة، الآية: ٢٥] ومنى معروف وهو من مشاعر الحج، ومن الحرم الشريف، وأجاز الأكثرون فيه الصرف وعدمه، ومنهم من يمنع صرفه وبدر موضع الغزوة العظمى لرسول الله ﷺ، وهو ماء معروف وقرية عامرة بين مكة والمدينة على أربع مراحل من المدينة، وهو مصروف كما نطلق به القرآن العظيم، ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ بِبَدْرٍ﴾ ولأنه أيضاً ثلاثي ساكن الوسط وغلب عليه التذكير، ومثل حجر، وهو اسم مواضع متعددة، وأشهرها حجر اليمامة اسم بلد على مرحلتين من الطائف إلى جهة اليمن، وعلى أربع مراحل من مكة المشرفة، وسميت اليمامة باسم جارية مشهورة زرقاء، كانت تبصر الراكب من مسيرة ثلاثة أيام، وواسط مدينة مشهورة بناها الحجاج بن يوسف وسطاً بين البصرة وبغداد، وهو مصروف، ودابق بفتح الباء

المعربات وتركيب الإسناد لا إعراب له، وإنما يحكى كما كان قبل التسمية، وتركيب الإضافة يصير الممتنع منصرفاً أو في حكمه على ما يجيء فلم يبق إلا تركيب المزج، والأفصح فيه أن يعرب ثاني جزأيه إعراب ما لا ينصرف، ويبنى الأول على الفتح ما لم يكن آخره ياء فيسكن اهـ. قوله: (وعدن أبين) في القاموس: وعدن أبين محركة جزيرة باليمن أقام بها أبين، وعدن لاعة قرية بقربه اهـ.

الموحدة وكسرها اسم بلد من أعمال حلب، وأصله اسم نهر وهو مصروف، ويجوز فيه وفي واسط منع الصرف.

وَجَائِزٌ في صَنْعَةِ الشِّعْرِ الصَّلِفْ ... أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ ما لا يَنْصَرِفْ

أي إن الشاعر يجوز له إذا اضطر أن ينصرف ما لا ينصرف وشواهد ذلك كثيرة كقوله:

تَبَصَّرْ خَلِيلي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ ... تَحَمَّلْنَ بِالعَلْيَاءِ مِنْ فَوْقِ جُرْثُمِ

فنوّن ظعائن وكسره وهو جمع خماسي بعد ثانيه ألف.

فائدة: أصل الصلف الميل عن الاعتدال مأخوذ من صليف العنق، وهو جانبه، فسمي المائل عن الاستقامة صلفاً، فسمي ناظم الشعر صلفاً لأن الوزن والقافية قد لا تتأتى إلا بصرف ما لا ينصرف الذي هو خروج عن القاعدة، ويجوز أن يقرأ صنعة بنون بعد الصاد المفتوحة وعين مهملة وبياء وغين معجمة.

تنبيه: يجوز صرف ما لا ينصرف في الاختيار، لأجل التناسب كقراءة من قرأ سلاسلاً وأغلالاً وقواريراً قواريراً.

باب العدد

وَإِنْ نَطَقْتَ بِالعُقُودِ في العَدَدْ ... فَانْظُر إلى المَعْدُودِ لُقِّيتَ الرَّشَدْ

فَأَثْبِتِ الهَاءَ مَعَ المُذَكَّرِ ... وَاحْذِفْ مَعَ المؤنَّثِ المُشْتَهِرِ

تَقُولُ لِي خَمْسَةُ أَبْوَابٍ جُدُدْ ... وَازْمُمْ لَهُ تِسْعاً مِنَ النُّوقِ وَقُدْ

أي إذا نطقت بالأعداد وسماها عقوداً لأنهم يعقدون الأصابع عندها، فانظر إلى نوع المعدود، فإن كان واحده مذكراً أثبت معه الهاء، وإن كان مؤنثاً حذفتها منه كما مثل به الناظم، ومنه قوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُوماً﴾ [الحاقة: ٧] وقد خالفوا في ذلك القاعدة، لأن القاعدة في ذلك أن التاء للمؤنث، وما ذكره خاص بلفظ ثلاثة وعشرة فما بينهما، لأنك إذا قلت جاءني رجل ورجلان، أو امرأة او امرأتان فقد أفدت المخاطب قدر المعدود ونوعه، بخلاف قولك ثلاثة أو ثلاث، فإنه لا يفيد إلا القدر المعدود نوعه، حتى تقول: ثلاثة رجال أو ثلاث نسوة، فتميز، ويجب أن يكون تمييز هذه المرتبة جمعاً، ثم يجوز حينئذ جره، إما بإضافة كخمسة أثواب أو بمن نحو سبع من النوق وإلى ذلك أشار بقوله:

وَإِنْ ذَكَرْتَ العَدَدَ المُرَكَّبا ... فَهُوَ الَّذِي اسْتَوْجَبَ أَنْ لا يُعْرَبا

فَأَلْحِقِ الهَاءَ مَعَ المُؤَنَّثِ ... بِآخِرِ الثاني وَلا تَكْتَرِثِ

مِثَالُهُ عِنْدِي ثَلاثَ عَشْرَهْ ... جُمَانَةً مَنْظُومَةً وَدُرَّهْ

وَعَكْسُها يُعْمَلُ في التَّذْكِيرِ ... بِغَيْرِ إشْكَالٍ ولا تَأْخِيرِ

أي وإذا ذكرت العدد المركب من الآحاد السابقة مع العشرة، وهو الذي استحق أن يبنى آخره على الفتح كما سيأتي في قوله وقد بنوا ما ركبوا من العدد، بقيت الآحاد على حكمها السابق من إثبات الهاء مع المذكر، وحذفها مع المؤنث، وأما الجزء الثاني وهو العشرة فتلحق بها الهاء مع المؤنث جرياً على القاعدة، فتقول عندي ثلاث عشرة امرأة وثلاثة عشر رجلاً.

فائدة: لا تكترث أي تبال فالاكتراث المبالاة والجمانة بضم الجيم واحدة الجمان، وهو حب يصنع من الفضة الخالصة على شبه اللؤلؤ.

تنبيه: أطلق الناظم في العدد المركب أنه لا يعرب، وذلك في غير الجزء الأول من اثني عشر، فإنه يعرب إعراب المثنى كجاءني اثنا عشر رجلاً بالألف في الرفع، ورأيت اثني عشر، ومررت باثني عشر بالياء في النصب والجر، ومثله اثنتا عشرة امرأة، وإن شئت ثنتا عشرة بكسر الثاء، وإنما أعربوه لقوة شبهه بالمضاف مع نون التثنية المحذوفة للإضافة، وأما ثماني عشرة امرأة فتفتح فيه الياء مطلقاً كالمركب، بخلاف ثماني نسوة، فإنه بسكون الياء في الرفع والجر وبفتحها في النصب كالمنصوص.

قوله: (وأشهرها حجر اليمامة) هو كما في القاموس بالفتح وجرثم في بيت الشاعر اسم ماء لبني أسد اهـ. قوله: (فسمي ناظم إلخ) خير من هذا أن يقال إنما سمي صلفاً لأنه يتضمن الكذب في الغالب، إذ يكون إما للمدح بما ليس في الممدوح أو للذم كذلك، وهو من أعظم الميل عن الاعتدال اهـ.

تنبيه آخر: العدد على أربع مراتب آحاد وأعشار ومئات وألوف هذا إذا كان بسيطاً، ولم يذكر الناظم منها إلا مرتبة الآحاد لينص على مخالفتها القاعدة في إلحاق تاء التأنيث، فإن كان من مرتبتين فأكثر، عطفت بعض المراتب على بعض كقولك ألف ومائة وخمسة وعشرون إلا في الآحاد مع العشرة، فعلى ما سبق من التركيب، ولم يذكر الناظم سواها لينص أيضاً على مخالفتها القاعدة في أن ذكر الشيء مع الشيء يكون بالعطف لا بالتركيب.

وَقَدْ تَنَاهَى القَوْلُ في الأَسْمَاءِ عَلَى اخْتِصَارٍ وَعَلَى اسْتِيفَاءِ

أي وقد تناهى قولنا في إعراب الأسماء بذكر النكرة والمعرفة، ثم بذكر مجروراتها بحرف وإضافة، ومرفوعاتها وهي سبعة: المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه واسم كان وخبر إن وخبر لا التي لنفي الجنس، ومنصوباتها وهي أربعة عشر: المفعول به والمصدر والمفعول له والمفعول معه والحال والتمييز والظرف والمستثنى واسم لا التي لنفي الجنس والمتعجب منه واسم إن وخبر كان والمنادى المضاف والنكرة المبهمة والمغرى به مع ذكر ما يتصل بذلك من التوابع، وما لا ينصرف والنسب والعدد مختصراً مستوفى.

وَحَقٌّ أَنْ نَشْرَحَ شَرْحاً يُفْهِمُ ما يَنْصِبُ الفِعْلَ وَمَا قَدْ يَجْزِمُ

أي وإذ قد تناهى الكلام في الأسماء حق بالفتح، أي وجب علينا أن نذكر إعراب الفعل المضارع لما سبق أنه ليس في الأفعال فعل يعرب سواه، وأن أنواع الإعراب أربعة يدخله منها الرفع والنصب والجزم دون الجر، فأما رفعه فليس له عوامل لفظية، بل هو مرفوع ما لم يدخله ناصب أو جازم فأما نصبه فأشار إلى عوامله بقوله:

باب نواصب الفعل

وَتَنْصِبُ الفِعْلَ السَّلِيمَ أَنْ وَلَنْ وَكَي وَكَيْلا ثُمَّ حَتَّى وَإِذَنْ

أي وتنصب الفعل السليم، أي الصحيح واحترز به عن المعتل بالألف، نحو يخشى كما سيذكره بقوله: وإن تكن خاتمة الفعل ألف، فتنصبه أن المفتوحة الخفيفة، وهي أم الباب وتسمى المصدرية، لأنها يصح أن تقدر هي والفعل المنصوب بها بمصدر نحو أريد أن أعطيك، أي إعطاءك وخفت من أن تهجرني، أي من هجرك، ولن وهي حرف ينفي المضارع ويخلصه للاستقبال نحو قوله تعالى: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ﴾ [البقرة: ٥٥] و ﴿لَن نَّصْبِرَ﴾ [البقرة: ٦١] وكي غالباً حرف تعليل بمعنى لام العلة نحو جئت كي تكرمني، أي لتكرمني في الإثبات وكيلا تهجرني في النفي، وقد يجمع بينها وبين اللام تأكيداً، نحو لكي تكرمني ولكيلا تهجرني، وقد تتصل بها ما فلا تكف عملها عن الفعل نحو لكيما تكرمني، وهو مراد الناظم بقوله في بعض النسخ.

وَكَيْ وَإِنْ شِئْتَ لِكَيْمَا وإِذَنْ

وعلى هذه النسخة فيوجد في بعض النسخ أيضاً متأخراً قوله:

وَتَنْصِبُ الفِعْلَ بِأَوْ وَحتَّى

البيت.

والتحقيق أن النّاصب أن مقدرة بعد ما لظهورها في قول الشاعر:

فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحاً لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا

وحتى وهي لانتهاء الغاية بمعنى إلى أن فالناصب إنما هو أن المقدرة بعدها، وحتى هي الجارة السابقة نحو ﴿حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللهِ﴾، وقد تكون للتعليل كاللام نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَنْفَضُّوا﴾ [المنافقون: ٧] ولا تنصب إلا المستقبل في المعنى دون الحال فتقول: لأسيرن حتى أدخل البلد، بالنصب، وسرت حتى أدخلها بالرفع، إذا قلت ذلك حال الدخول، وإذن وهي حرف جواب، كما دل على ذلك كلام الناظم في الأمثلة الآتية، فإذا قال لك قائل: إني سآتيك قلت له: إذن أكرمك بالنصب.

تنبيه: أطلق الناظم النصب بأن وإذن ولهما شروط أما شروط أن، فشرط النصب بها أن لا يتقدمها فعل من أفعال الشك واليقين السابقة كما مثلنا به، فلو سبقت بفعل اليقين وجب رفع الفعل بعدها نحو قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠] وقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩] وإن سبقت بفعل الشك جاز في الفعل الذي بعدها الرفع والنصب وبهما قرئ قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١] والنصب أرجح، ولهذا أجمعوا على النصب

قوله: (مانحاً إلخ) هو اسم فاعل من منح كمنع بمعنى معطياً، والغرور والخداع بمعنى إرادة المكروه بالإنسان من حيث لا يشعر اهـ.

في قوله: ﴿الٓمٓ أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا﴾ [سورة العنكبوت، الآية: ٢] وإذا ارتفع الفعل بعدها فهي المخففة من الثقيلة واسمها مضمر، والتقدير أفلا يرون أنه وحسبوا أنه، وأما إذن فشرط النصب بها أن تكون مصدرة، وأن يتصل بها الفعل كما مثلنا به في الجواب، فلو قلت: إني إذن أكرمك رفعت الفعل، وكذا لو قلت إذن أنا أكرمك.

وَاللاَّمُ حِينَ تُبْتَدَا بِالْكَسْرِ ... وَهِيَ إذا حَقَّقْتَ لامُ الجَرِّ

أي وتنصبه أيضاً اللام المكسورة، وهي نوعان: لام كي كجئت لأكرمك، ولام الجحود وهي الواقعة بعد كان المنفية نحو قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣] فالناصب في الحقيقة أن المقدرة بعدها واللام داخلة على المصدر المؤول بأن والفعل، فهي لام الجر السابقة والتقدير جئت لإكرامك كما سبق في حتى، ويجوز إظهار أن بعدها نحو قوله تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ لأنْ أَكُونَ﴾ [الزمر: ١٢] ويجب في نحو لئلا يعلم ولا يجوز في نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧].

وَالْفَاءُ إنْ جَاءَتْ جَوَابَ النَّهْيِ ... وَالأمْرِ وَالْعَرْضِ مَعاً وَالنَّفْيِ

وَفِي جَوَابِ لَيْتَ لِي وَهَلْ فَتَى ... وَأَيْنَ مَغْدَاكَ وَأَنَّى وَمَتَى

أي وتنصبه الفاء الآتية في جواب النهي نحو قوله تعالى: ﴿وَلا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ﴾ [طه: ٨١] أو الأمر نحو زرني فأكرمك أو العرض نحو ألا تستغفرون الله فيغفر لكم، أو النفي نحو ﴿لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦] أو التمني نحو ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾ [النساء: ٧٣] أو الاستفهام بشيء من أدواته كهل وأين وأنى ومتى، نحو هل فتى فأقصده، وأين زيد فأرفده، ومتى تسير فأصحبك، ومن هذا فأعرفه، وما هذا فأشتريه، ومنه قوله تعالى: ﴿هَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ﴾ [الأعراف: ٥٣]. والمغدى بغين معجمة موضع الغدوّ وهو السير أول النهار.

تنبيه: لم يتعرض الناظم لحكم فاء الجواب هذه إذا حذفت من الفعل وحكمه الجزم، لأنه حينئذ يكون جواباً لشرط مقدر، نحو زرني أكرمك. ومنه قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَخِّرْنا إلى أَجَلٍ قَرِيبٍ نُجِبْ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ الرُّسُلَ﴾ وقس على ذلك جواب العرض والتمني والاستفهام لا النفي، فجوابه مرفوع نحو ما جاء زيد أكرمه، وشرط الجزم بعد النهي أن يصح المعنى إذا قدرت أن الشرطية قبل لا الناهية فتقول: لا تشرك بالله تدخل الجنة بالجزم، بخلاف لا تشرك بالله تدخل النار فإنه بالرفع.

وَالْوَاوُ إنْ جَاءَتْ بِمَعْنَى الْجَمْعِ ... فِي طَلَبِ الْمَأْمُورِ أَوْ فِي الْمَنْعِ

أي وتنصبه الواو إذا جاءت بمعنى مع في جواب الأمر أو المنع، وهو النهي والنفي، نحو زرني وأكرمك.

لا تنه عن خلق وتأتي مثله، ونحو ذلك ومنه قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَلْبِسُوا الحَقَّ بِالبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الحَقَّ﴾ [البقرة: ٤٢] وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ الله الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢].

وَتَنْصِبُ الْفِعْلَ بِأَوْ وحَتَّى ... وَكُلُّ ذا أُودِعَ كُتْباً شَتَّى

أي وتنصب الفعل بأو إذا كانت بمعنى إلى أن أو إلا أن، والناصب في الحقيقة أن المصدرية المقدرة، نحو لا تنظرنه أو يجيء، أي إلى أن يجيء، ونحو لأقتلن الكافر أو يسلم، أي إلا أن يسلم، قال الشاعر:

لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى ... فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إلاَّ لِصَابِرِ

وقال امرؤ القيس:

وَكُنْتُ إذا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ ... كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

وقد سبق ذكر حتى على النسخة السابقة، ثم أشار الناظم رحمه الله إلى أنه قد اختصر النواصب في هذه الأبيات، وقربها على الطالب على أنها كانت متفرقة في كتب شتى، أي متفرقة فجزاه الله خيراً لأنه أول من نظر في هذا الفن فيما علمت، لأن وفاته كانت على رأس الخمسمائة من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام وابن معطي على رأس الستمائة.

تنبيه: سبق أن حتى والفاء في الجواب والواو بمعنى الجمع، وأو بمعنى إلى أن أو إلا أن ليست هي الناصبة، وإنما الناصب أن المقدرة بعدها، فتحصل حينئذ أن نواصب الفعل أربعة فقط لن وإذن وكي، وأن ظاهرة ومقدرة، فليعلم ذلك، ثم ذكر أمثلة النواصب السابقة مجموعة ليزيد في البيان والإيضاح كما هي طريقته رحمه الله تعالى فقال:

قوله: (بعد كان إلخ) اقتصر على الماضي، ومثله المضارع المنفيّ بلم اهـ.

تَـقُـولُ أَبْـغِـي يَـا فَـتَـى أَنْ تَـذْهَـبَـا وَلَـنْ أَزَالَ قَـائِـمـاً أَوْ تَـرْكَـبَـا
وَجِـئْـتُ كَـي تُـولِـيَـنِـي الـكَـرَامَـهْ وَسِـرْتُ حَـتَّـى أَدْخُـلَ الـيَـمَـامَـهْ
وَاقْـتَـبِـس الـعِـلْـمَ لِـكَـيْـمَـا تُـكْـرَمَـا وَعَـاصِ أَسْـبَـابَ الـهَـوَى لِـتَـسْـلَـمَـا
وَلاَ تُـمَـارِ جَـاهِـلاً فَـتَـتْـعَـبَـا وَمَـا عَـلَـيْـكَ عَـتْـبُـهُ فَـتُـعْـتَـبَـا
وَهَـلْ صَـدِيـقٌ مُـخْـلِـصٌ فَـأَقْـصِـدَهْ وَلَـيْـتَ لـي كَـنْـزُ الـغِـنَـى فَـأَرْفِـدَهْ
وَزُرْ فَـتَـلْـتَـذَّ بِـأَصْـنَـافِ الـقِـرَى وَلا تُـحَـاضِـرْ وَتُـسِـيءَ الـمَـحْـضَـرَا
وَمَـنْ يَـقُـلْ إِنِّـي سَـأَغْـشَـى حَـرَمَـكْ فَـقُـلْ لَـهْ أَنْـتَ إِذَنْ أَحْـتَـرِمَـكْ
وَقُـلْ لَـهُ فـي الـعَـرْضِ يَـا هـٰذا أَلاَ تَـنْـزِلُ عِـنْـدِي فَـتُـصِـيـبَ مَـأْكَـلاَ
فَـهَـٰذِهِ نَـوَاصِـبُ الأَفْـعَـالِ مَـثَّـلْـتُـهـا فَـاحْـذُ عَـلَـى تِـمْـثَـالِـي

أي صورتها فقس على تصويري، ولا يخفى أن قوله: أن تذهبا مثال للنصب بأن بعد غير فعل الشك واليقين، لأن أبغي بمعنى أطلب، ويجوز أن تقرأ بنون الجمع وتاء الخطاب، وقوله: ولن أزال مثال للنصب بلن، أو تركب مثال للنصب بأو التي بمعنى إلى أن، أو إلا أن وكي توليني للنصب بكي المجردة عن ما الزائدة، والياء التي قبل نون الوقاية مفتوحة لظهور النصب في المعتل بالياء، وياء النفس ساكنة، وحتى أدخل مثال للنصب بحتى فقوله: سرت بمعنى ها أنا أسير، وقد يؤخذ من تمثيله لها بعد كي صحة النسخة الأولى، أي قوله: وكي وكيلا ثم حتى وإذن ولكيما تكرما مثال للنصب بكي مع اقترانها باللام قبلها، وبما الزائدة بعدها، ولتسلما مثال للنصب بلام كي وقوله: فتتعبا من التعب، مثال للنصب بالفاء في جواب النهي، وقوله: فتعتبا مثال له بالفاء في جواب النفي، وهو من العتب بضم حرف المضارعة مبنياً لما لم يسم فاعله، يقال عتبه يعتبه إذا لامه على قبيح، أي وما عليك لوم الجاهل فتلام على فعله، وقوله فأقصده مثال للنصب بالفاء في جواب الاستفهام هو بكسر الصاد، وقوله فأرفده مثال له بالفاء في جواب التمني، وهو بفتح همزة المتكلم وكسر الفاء، يقال رفده يرفده كضربه يضربه إذا أعطاه، وقوله: فتلتذ مثال للنصب بالفاء في جواب الأمر والأصناف جمع صنف بكسر الصاد المهملة وبالنون، والقرى بكسر القاف الضيافة. وقوله: وتسيء المحضرا مثال للنصب بالواو التي بمعنى مع بعد النهي أي لا تجمع بين المحاضرة، أي المجالسة وسوء الأدب مع الجلساء، بل أحسن المحاضرة لا ترك المحاضرة رأساً، ويوجد في بعض النسخ، فتسيء المحضرا بالفاء، وهو غلط أو سبق قلم، لأن مثال النصب بالفاء بعد النهي قد سبق قريباً، فيتكرر المثال، وتبقى واو الجمع بلا مثال مع ضعف المعنى، أيضاً فإنه يقتضي أن محاضرة المخاطب سيئة مطلقاً. وقوله: فقل له أنت إذن أحترمك مثال للنصب بإذن جواباً مع اجتماع شروطها، ويوجد في بعض النسخ، فقل له: إني إذاً أحترمك، وهو أيضاً غلط أو سبق قلم لما ذكرناه أن من شرط النصب بها تصديرها، واتفق الجمهور على أن قول الشاعر:

لا تَـتْـرُكَـنِّـي فِـيـهِـمُ شَـطِـيـرَا إِنِّـي إِذَنْ أَهْـلِـكَ أَوْ أَطِـيـرَا

ضرورة ثم أشار إلى المعتل بالألف الذي احترز عنه بالسليم فقال:

وَإِنْ تَـكُـنْ خَـاتِـمَـةُ الـفِـعْـلِ أَلِـفْ فَـهِـيَ عـلـى سُـكُـونِـهـا لاَ تَـخْـتَـلِـفْ
تَـقُـولُ لَـنْ يَـرْضَـى أبـو الـسُّـعُـودِ حَـتَّـى يَـرَى نَـتَـائِـجَ الـوُعُـودِ

أي وإذا كان آخر الفعل المضارع ألف كيرضى ويخشى ويرى، فهي على سكونها لا يظهر للنصب فيها أثر كما مثل به الناظم في قوله: لن يرضى وحتى يرى، ونتيجة الشيء ما يتولد منه.

تنبيه: إنما اقتصر الناظم على ما آخره ألف دون ما آخره واو كغدا يغدو وياء كرمى يرمي، لأن النصب يظهر فيهما كالصحيح كجئت كي توليني الكرامة، وأما رفعهما فبالسكون كالمنقوص، نحو هو يدعو ويقضي، وسيأتي أن حرف العلة إذا كان آخر فعل فجزمه بحذفه.

فصل في الأمثلة الخمسة

وَخَـمْـسَـةٌ يُـحْـذَفُ مِـنْـهُـنَّ الـطَّـرَفْ فـي نَـصْـبِـهـا فَـأَلْـقِـهـا وَلا تَـخَـفْ

قوله: (فهي على سكونها إلخ) عبارة الفاكهي لتعذر ظهور الحركة على الألف لوضعها على السكون، فتقدر فيه الفتحة كما تقدر فيه الضمة في حال الرفع اهـ.

وَهْـيَ لَـقِـيـتَ الـخَـيْـرَ تَـفْـعَـلانِ ... وَيَـفْـعَـلانِ فَـاعْـرِفِ الـمَـبَـانِـي
وَتَـفْـعَـلُـونَ ثُـمَّ يَـفْـعَـلُـونَـا ... وَأَنْـتِ يَـا أَسْـمَـاءُ تَـفْـعَـلِـيـنَـا
فَـهَـذِهِ تُـحْـذَفُ مِـنْـهَـا الـنُّـونُ ... فِـي نَـصْـبِـهَـا لِـيَـظْـهَـرَ الـسُّـكُـونُ
تَـقُـولُ لِـلـزَّيْـدَيْـنِ لَـنْ تَـنْـطَـلِـقَـا ... وَفَـرْقَـدَا الـسَّـمَـاءِ لَـنْ يَـفْـتَـرِقَـا
وَجَـاهِـدُوا يَـا قَـوْمُ حَـتَّـى تَـغْـنَـمُـوا ... وَقَـاتِـلُـوا الـكُـفَّـارَ كَـيْـمَـا يُـسْـلِـمُـوا
وَلَـنْ يَـطِـيـبَ الـعَـيْـشُ حَـتَّـى تَـسْـعَـدِي ... يَـا هِـنْـدُ بِـالـوَصْـلِ الَّـذِي يَـشْـفِـي الصَّـدِي

أي إن هذه الأمثلة الخمسة، وهي مراده بقوله فاعرف المباني تنصب بحذف النون كما مثل به، والمراد كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين لمخاطب، أو غائب كيفعلان وتفعلان، أو واو الجمع كيفعلون وتفعلون، أو ياء المخاطبة كتفعلين.

تنبيه: لعل مراده بقوله ليظهر السكون أي في الألف والواو والياء التي تبقى بعد حذف النون على سكونها، لأن وصل النون بها بما أخفى سكونها وقوله لن تنطلقا بتاء الخطاب والفرقدان نجمان صغيران هما، الأولان من بنات نعش الصغرى، ويشفي بفتح الأولى والصدي الظمآن، وفي نسخة يروى بضم الياء، وسيأتي أن جزمها كنصبها بحذف النون.

باب الجزم

وَيُـجْـزَمُ الـفِـعْـلُ بِـلَـمْ فِـي الـنَّـفْـيِ ... وَالـلَّامِ فِـي الأَمْـرِ وَلَا فِـي الـنَّـهْـيِ
وَمِـنْ حُـرُوفِ الـجَـزْمِ أَيْـضـاً لَـمَّـا ... وَمَـنْ يَـزِدْ فِـيـهِ يَـقُـلْ أَلَـمَّـا
تَـقُـولُ لَـمْ تَـسْـمَـعْ كَـلَامَ مَـنْ عَـذَلْ ... وَلَا تُـخَـاصِـمْ مَـنْ إِذَا قَـالَ فَـعَـلْ
وَخَـالِـدٌ لَـمَّـا يَـرِدْ مَـعَ مَـنْ وَرَدْ ... وَمَـنْ يَـوَدَّ فَـلْـيُـوَاصِـلْ مَـنْ يَـوَدّْ

أي يجزم الفعل المضارع بهذه الأحرف الأربعة، فأما لم ولما فهما لنفي المضارع وقلب معناه ماضياً نحو لم يسمع، وخالد لما يرد ومنه قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٣، ٤] وقوله تعالى: ﴿بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾ [ص: ٨] وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الإيمانُ في قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤] والفرق بين لم ولما أن النفي بلما يتوقع ثبوته، فإذا قيل هل ورد زيد قيل لما يرد، أي ما ورد بعد وأنا متوقع وروده، وقد تزاد عليها همزة الاستفهام كقولك: ألما يقم كما تزاد على لم نحو ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ وأما لام الأمر فنحو ليقم زيد، لينفق ذو سعة من سعته، ومن يود فليواصل من يود، أي من يحب فيود بفتح الياء فيهما، ومن الأولى شرطية، والثانية موصولة بمعنى الذي، وأما لا الناهية، فنحو لا تقم، لا تشرك بالله، لا تخاصم من إذا قال فعل، أي إذا قال في خصامه لأفعلن بك كذا فعل ما قاله، وهم أرباب الشوكة والولاية.

تنبيه: أصل لام الأمر أن تكون مكسورة، ويجوز تسكينها مع الواو والفاء، وثم في العطف في نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالبَيْتِ العَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩] وقوله تعالى: ﴿فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتاهُ اللّهُ﴾ [الطلاق: ٧] ومنه فليواصل من يود.

وَإِنْ تَـلَاهَـا أَلِـفٌ وَلَامُ ... فَـلَـيْـسَ غَـيْـرُ الـكَـسْـرِ وَالـسَّـلَامُ
تَـقُـولُ لَا تَـنْـتَـهِـرِ الـمِـسْـكِـيـنَـا ... وَمِـثْـلُـهُ لَـمْ يَـكُـنِ الَّـذِيـنَـا

أي وإن تلا الأفعال المجزومة ألف ولام فليس لأواخرها إلا الكسر فراراً من التقاء الساكنين، ومثل للمجزوم بلا الناهية، بقوله لا تنتهر المسكين وللمجزوم بلم بقوله لم يكن الذين، وقد ذكرنا في فعل الأمر أن هذه قاعدة مطردة، وقوله والسلام كمل به القافية، وهو مبتدأ محذوف الخبر والتقدير والسلام عليك.

وَإِنْ تَـرَى الـمُـعْـتَـلَّ فِـيـهَـا رِدْفَـا ... أَوْ آخِـرَ الـفِـعْـلِ فَـسِـمْـهُ الـحَـذْفَـا
تَـقُـولُ لَا تَـأْسَ وَلَا تُـؤْذِ وَلَا ... تَـقُـلْ بِـلَا عِـلْـمٍ وَلَا تَـخْـسَ الـطَّـلَا

قوله: (لعلّ مراده إلخ) لا يخفى ما فيه من البعد، وبالجملة فهذه العلة ليست بشيء اهـ.

قوله: (باب الجزم) لما فرغ من النواصب ولا تكون إلا حرفاً أخذ في بيان الجوازم، وهي تكون حروفاً وأسماء، وبدأ بالحروف لأنها تعمل بالأصالة ثم هي قسمان، قسم يجزم فعلاً واحداً، وقسم يجزم فعلين، وبدأ بالأول اهـ. قوله: (بفتح الياء فيهما) أي والواو كذلك وفي القاموس: وددته وودته أي من باب مَلَعَ وَعَلِمَ يَوَدّ أي بالفتح فيهما اهـ.

وَأَنْتَ يَا زَيْدُ فَلا تَهْوَ المُنَى وَلا تَبِعْ إلا بِنَقْدٍ فِي مِنَى

أي وإن تجد حرفاً من حروف العلة ردفاً للفعل المجزوم أو آخراً له، فاطلب له الحذف، والمراد بالردف ما كان قبل الآخر مأخوذ من ردف الراكب، وإنما قال ردفاً ليدل على الوسط دون الردف الذي يكون قبل الآخر وسمه بضم السين من السوم، وهو الطلب فقوله لا تأس ولا تؤذ ولا تحس الطلا بمهملتين مثال لما حرف العلة آخره، والطلا بكسر الطاء خمر مطبوخة وحسوها شربها جرعاً، ولا تهوى المنى آخره ألف، والمنى بضم الميم الأماني الكاذبة واحدها منية، وقوله: ولا تقل ولا تبع مثال لما قبل آخره حرف علة أصلها، لا تقول ولا تبيع ومثلهما لا تخف، أصله لا تخاف وقد سبق نظير ذلك كله في فعل الأمر في اسع واغد وارم وخف العقاب، وأجد الجواب لأن الأمر مقتضب من المضارع.

فصل في الأمثلة الخمسة

وَالجَزْمُ في الخَمْسَةِ مِثْلُ النَّصْبِ فَاقنَعْ بِإيجَازِي وَقُلْ لِي حَسْبِي

أي الجزم في الخمسة الأمثلة السابقة في قوله وخمسة، فاللام للعهد الخارجي، وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين مثل النصب، أي بحذف النون منها نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة ٢٤] وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا﴾ [الحجرات: ١٤] و ﴿إِنْ يَتَفَرَّقَا﴾ [النساء: ١٣٠] وقوله تعالى: ﴿فَلَمْ يُغْنِيَا﴾ [التحريم: ١٠] ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا﴾ [سورة هود، الآية: ١٤] و ﴿لاَ تَخَافِي وَلاَ تَحْزَنِي﴾ [القصص: ٧] وإيجاز الكلام تقليل لفظه مع تكثير معناه وحسبي أي كافيَّ.

باب الشرط والجزاء

هَذَا وَإنْ فِي الشَّرْطِ وَالجَزَاءِ تَجْزِمُ فِعْلَيْنِ بِلا امْتِرَاءِ
وَأُخْتُهَا أَيٌّ وَمَنْ وَمَهْمَا وَحَيْثُمَا أَيْضاً وَمَا وَإذ مَا
وَأَيْنَ مِنْهُنَّ وَأَنَّى وَمَتَى فَاحْفَظْ جَمِيعَ الأَدَوَاتِ يا فَتَى
وَزَادَ قَوْمٌ ما فَقَالُوا إمَّا وَأَيْنَمَا كَمَا تَلَوْا أَيًّا مَا
نَقُولُ إنْ تَخْرُجْ تُصَادِفْ رُشْدَا وَأَيْنَمَا تَذْهَبْ تُلاقِ سَعْدَا
وَمَنْ يَزُرْ أَزُرْهُ بِاتِّفَاقِ وَهَكَذَا تَصْنَعُ فِي البَوَاقِي
فَهَذِهِ جَوَازِمُ الأَفْعَالِ جَلَوْتُهَا مَنْظُومَةَ اللآلِي
فاحْفَظْ وُقِيتَ الشَّرَّ ما أَمْلَيْتُ وَقِسْ عَلَى المَذْكُورِ ما أَلْغَيْتُ

أي أن الجوازم نوعان، نوع يجزم فعلاً واحداً، وهو الأربعة الأحرف السابقة، وإليه الإشارة بقوله هذا، أي هذا المذكور نوع من الجوازم، ونوع يجزم فعلين، وهو أدوات الشرط والجزاء العشرة المذكورة، فالأول إن الشرطية المكسورة المخففة، وهي أم الباب نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] ومثل لها بقوله: إنْ تَخْرُجْ تُصَادِفْ رُشْدَا، الثانية أيّ المشددة نحو أيّ يكرمني أكرمه وأيّا تصحب أصحب، الثالثة من نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣] مثل لها بقوله: ومن يزر أزره، الرابعة: مهما وهي بمعنى ما نحو مهما تأتنا به الآية الخامسة حيثما نحو حيثما تكن يأتك رزقك ومنه قول الشاعر:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّـ ـهُ نَجَاحاً فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ

أي فيما بقي منها، السادسة ما نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله، السابعة إذما نحو إذما تزرني أكرمك ومنه قول الشاعر:

فَإنَّكَ إذْ مَا تَأتِ ما أَنْتَ آمِرٌ بِهِ تُلْفِ مَنْ إيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا

الثامنة أين نحو أين تذهب أذهب معك، التاسعة أنى نحو أنى تقم أقم معك، العاشرة متى نحو متى تزرني أكرمك، وقد مثل الناظم لإن وأينما ومن وقال: اصنع في البواقي هكذا ليتمرن الطالب على استخراج التمثيل، وذكر أنه يجوز أن تزاد

قوله: (وهو الطلب) في القاموس: سمت بالسلعة وساومت واستمت بها وعليها غاليت، وسامت الإبل أو الريح مرت واستمرت، وسمت فلاناً الأمر كلفته إياه وأوليته أياه اهـ.

قوله: (وقس على المذكور ما ألغيت) مما ألغاه من الجوازم أيان لقلة الجزم بها وكثرة ورودها استفهامية، وكيفما لعدم سماع الجزم بها، ومن أجاز الجزم بها فبالقياس على غيرها، وإذا لأن الجزم بها خاص بالشعر اهـ.

ما على أدوات الشرط نحو، وإما نرينك أصله، وإن ما ونحو قوله تعالى: ﴿أَيْنَما تَكُونُوا﴾ [البقرة: ١٤٨] ونحو: ﴿أَيّاً مَا تَدْعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠].

تنبيه: عبارته توهم أنه يجوز أن يزاد ما على الأدوات كلها، وليس كذلك، بل فيه تفصيل، فأربعة يمنع زيادة ما عليها، وأربعة يجوز واثنان يجب، فإنها لا تزاد على من وما ومهما وأنى، والجواز أيضاً إنما هو في إن وأي وأين ومتى وأما حيثما وإذ ما فزيادة ما عليهما شرط لعملهما الجزم كما أوردهما الناظم.

تنبيه: اعلم أن إن الشرطية حرفية باتفاق، وكذا إذا ما عند سيبويه وابن مالك وأتباعه بعد أن سكنت إذ الدالة على الظرفية لما تركبت مع ما وسائر الأدوات أسماء ضمنت معنى الشرط مع دلالة متى وأنى وأين وحيثما على الظرفية وتمحض، أي ومن ومهما للاسمية وكلها، إنما تجزم الفعلين المضارعين، لأنه الذي يظهر فيه الجزم بشرط أن لا يبنى نحو النوق يسرحن، ولم يسرحن فلو كانا ماضيين أو أحدهما بقي على حاله وكان مجزوم المحل، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنا﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٨] وقد يكون الجزاء جملة اسمية نحو ومن يتوكل على الله فهو حسبه وجلوتها، أي أوضحتها وشبهها باللآلي المنظومة وأمر الطالب بحفظ إملائه والقياس على ما ألغاه، أي قياس ما أهمل ذكره على ما ذكره.

باب المبنيات

ثُمَّ اعْلَمَنَّ أَنَّ فِي بَعْضِ الكَلِمْ ... مَا هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى وَضْعِ رُسِمْ
فَسَكَّنُوا مِنْ إِذْ بَنَوْهَا وَأَجَلْ ... وَمُذْ وَلَكِنْ وَنَعَمْ وَكَمْ وَبَلْ
وَضَمّ فِي الغَايَةِ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ ... بَعْدُ وَأَمَّا بَعْدُ فَافْقَهْ وَاسْتَبِنْ
وَحَيْثُ ثُمَّ مُنْذُ ثُمَّ نَحْنُ ... وَقَطُّ فَاحْفَظْهَا عَدَاكَ اللَّحْنُ
وَالفَتْحُ فِي أَيْنَ وَأَيَّانَ وَفِي ... كَيْفَ وَشَتَّانَ وَرُبَّ فَاعْرِفِ
وقد بنوا ما ركبوا من العدد ... بفتح كل منهما حين يعد
وَأَمْسِ مَبْنِيٌّ عَلَى الكَسْرِ فَإِنْ ... صُغِّرَ كَانَ مُعْرَباً عِنْدَ الفَطِنْ
وَجَيْرِ أَي حَقّاً وَهَؤُلاءِ ... كَأَمْسِ فِي الكَسْرِ وَفِي البِنَاءِ
وَقِيلَ فِي الحَرْبِ نَزَالِ مِثْلَ مَا ... قَالُوا حَذَامِ وَقَطَامِ فِي الدُّمَى
وقَدْ بُنِي يَفْعَلْنَ فِي الأَفْعَالِ ... فَمَا لَهُ مُغَيِّرٌ بِحَالِ
تَقُولُ مِنْهُ النُّوقُ يَسْرَحْنَ وَلَمْ ... يَسْرَحْنَ إِلاَّ لِلَّحَاقِ بِالنَّعَمْ
فَهَذِهِ أَمْثِلَةٌ مِمَّا بُنِي ... جَائِلَةٌ جَائِزَةٌ فِي الأَلْسُنِ
وَكُلُّ مَبْنِيٍّ يَكُونُ آخِرَهْ ... عَلَى سَوَاءٍ فَاسْتَمِعْ مَا أَذْكُرُهْ

أي اعلمنَّ بنون التوكيد الثقيلة أن الكلم الذي هو اسم وفعل وحرف كما سبق بعضه معرب، وهو الاسم الظاهر، والفعل المضارع، وقد أنهى الكلام على أحكامهما موضع علم الإعراب وبعضه مبني على وضع رسمته العرب لا يتغير آخره باختلاف العوامل، والأصل في كل مبني من حرف أو فعل أو اسم أن يبنى على السكون كما أن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركة، لكن قد جاء المبني بالحركة إما بضم أو فتح أو كسر، فصار المبني أربعة أقسام: القسم الأول الساكن، وقد ذكر الناظم منه سبع كلمات: اسمين وخمسة أحرف، فالاسمان: من وكم. فأما من فتكون اسماً موصولاً بمعنى الذي نحو ولله يسجد من في السموات ومن في الأرض، واسم استفهام نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ﴾ [سورة يونس، الآية: ٣١] الآية واسم شرط وجزاء كما سبق، وأما كم فقد سبق أنها تأتي خبرية، فتجر واستفهامية فتنصب، والحروف الخمسة أجل ونعم وهما حرفا جواب، وبل، ولكن الخفيفة، وقد سبق في حروف العطف ومذ وقد سبق في حروف الجر بما فيه القسم الثاني المضموم، وقد ذكر منه ست كلمات حرفاً، وهو منذ وقد سبق في حروف الجر بما فيه وخمسة أسماء وهي، قبل وبعد وقط وحيث ونحن، فأما قبل وبعد فقد سبق في الظروف أنهما ظرفان، وفي الإضافة أنهما ملازمان للإضافة، وذلك مقيد بما إذا

قوله: (أي لم يذكر المضاف إليه بعدهما إلخ) عبارة الفاكهي: فإن صرح بالمضاف إليه أو حذف ونوي ثبوت لفظه، أو حذف ولم ينو ثبوت لفظه ولا معناه أعربا نصباً على الظرفية أو خفضاً بمن نحو: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهم قَوْم

ذكر المضاف إليه بعدهما، كقولك: جئت قبل العصر وبعد الظهر، ومن قبل العصر ومن بعد الظهر، فإن قطعا عن الإضافة، أي لم يذكر المضاف إليه بعدهما ثبتا على الضم، سواء كان قبلهما حرف جر أم لا، قال تعالى: ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤] وقال تعالى: ﴿آلآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ [يونس: ٩١] وقال تعالى: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِالدِّينِ﴾ [التين: ٧] ومعنى فافقه أي ذلك أي افهمه واستبن أي اطلب بيانه ممن يعلمه، وأما قط المشددة المضمومة، فهي ظرف لما مضى من الزمان تقول: ما رأيته قط، أي في جميع الزمان الماضي وضدها أبداً بالنسبة إلى المستقبل، وأما حيث فهي ظرف مكان نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ [البقرة: ١٩٩] وأما نحن فهو ضمير رفع منفصل للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه، ومعنى عداك اللحن، أي جاوزك. القسم الثالث المبني على الفتح، وقد ذكر منه سبع كلمات: حرفاً واحداً، وهو رب وقد سبق في حروف الجر، وستة أسماء وهي: أين وأيان وكيف وشتان والجزءان من العدد المركب، فأما أين فتكون اسم استفهام عن المكان كأين زيد واسم شرط وجزاء كما سبق، وأما أيان فتأتي أيضاً استفهاماً لكن عن الزمان، نحو أيان يبعثون، أي متى واسم شرط وجزاء إلا أن الناظم لم يذكر ها هنا، نحو أيان تأتني آتك، وأما كيف فهو اسم استفهام عن حال الشيء، وقد أشار إلى ذلك الناظم في قوله:

وَقَدِّمِ الأَخْبارَ إذْ تَسْتَفْهِمُ

إلى آخره وأما شتان فهو اسم فعل ماض يعني افترقا قال الشاعر:

لَشَتَّانَ ما بَيْنَ اليَزِيدَيْنِ في النَّدَا ... يَزِيدَ سُلَيْمٍ والأَغَرِّ بْنِ حَاتِمِ

وأما العدد المركب فقد سبق أنه الذي استوجب أن لا يعرب، كثلاثة عشر وتسعة عشر وما بينهما، وكذلك ثلاث عشرة للمؤنث، وكذا ما جاء منهما على وزن الفاعل كالثالث عشر والتاسعة عشرة، والكل مبني على الفتح. القسم الرابع المبني على الكسر، وقد ذكر منه ست كلمات: حرفاً واحداً وهو جير بفتح الجيم، وجعله الناظم رحمه الله تعالى بمعنى حقاً، والمشهور أنه حرف جواب بمعنى نعم، وخمسة أسماء وهي: أمس وهؤلاء ونزال وحذام بفتح الحاء وذال معجمة وقطام بقاف وطاء مهملة، فأما أمس فهو مبني على الكسر إذا قصدت به اليوم الذي قبل يومك الذي أنت فيه، فإن قصدت به الزمان الماضي مطلقاً أعربته، وكذا إذا صغرته كما ذكره الناظم أو وصفته أو عرفته بأل، ومن العرب من بناها في الحالة الأولى على الفتح، ومنهم من أعربه فيها إعراب ما لا ينصرف، وأما هؤلاء فهو اسم إشارة يشار به إلى الجمع مطلقاً، أي مذكراً أو مؤنثاً كهؤلاء الرجال، وهؤلاء النساء، وأصله أولاء والهاء حرف تنبيه زائدة كما زيدت في ذا فقيل هذا، وأما نزال فهو اسم فعل أمر بمعنى انزل وخصه بالحرب لكثرة قولهم عند طلب المبارزة نزال بمعنى انزل، وكذا ما جاء من الأمر على فعال كحذاء وتراك ودراك، فهو اسم فعل أمر مبني على الكسر، وأما حذام وقطام فهما اسمان علمان لامرأتين، وكذا كل أسماء الأعلام للنساء، وهو المراد بقوله في الدمى بضم الدال المهملة جمع دمية، وهو اسم كل صورة حسنة فهو مبني على الكسر، ومنه قول الشاعر:

إذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا ... فَإنَّ القَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

ومن العرب من يعرب حذام ونظائره إعراب ما لا ينصرف فهذا ما ذكره الناظم من مبنيات الأسماء والحروف، وأما الأفعال فقد سبق أن الماضي حكمه فتح الأخير منه، وأن الأمر مبني على السكون، وليس في الأفعال فعل يعرب سوى المضارع، وذكر هنا أنه يبنى إذا اتصلت به نون الإناث على السكون، فلا يتغير بعامل رفع نحو النوق يسرحن، ولا جزم نحو لم يسرحن كما مثل بهما، ولا عامل نصب كما اقتضاه عموم قوله، فما له مغير بحال نحو: لن يسرحن.

تنبيه: اقتصاره على بناء المضارع في هذه الحالة يقتضي أنه معرب مع نون التوكيد، وهو مذهب جماعة، لكن الجمهور على أنه مبني مع المباشرة له نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَيُنبَذَنَّ﴾ [الهمزة: ٤] دون المفصولة نحو ثم لتسألن يومئذ، وأشار بقوله فهذه أمثلة مما بني إلى أنه لم يستوف كل المبنيات وإنما ذكر هذه لكونها جائلة بالجيم بين الناس، أي دائرة على ألسنتهم، وقوله وكل مبني يكون آخره على سواء، أي لا يتغير لدخول العوامل كما مثلنا به في من قبل، ومن بعد ومن حيث أفاض الناس، وإذا قالت حذام والنوق يسرحن ولم يسرحن ولن يسرحن، لأن البناء في اللغة وضع شيء على شيء يراد به الثبوت في الاصطلاح لزوم آخر الكلمة سكوناً أو حركة لا تتغير باختلاف العامل، كما أن الإعراب بتغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها.

نُوحٍ﴾[ص: ١٢ وغيرها] ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾[الأعراف: ١٨٥] اهـ. قوله: (وأما حذام إلخ) حذام اسم امرأة حَذَّرَتْ

تنبيه آخر: الحروف كلها مستحقة للبناء والأصل في الأفعال البناء، وفي الأسماء الإعراب، فلا يعرب من الأفعال إلا المضارع لشبهه بالاسم، ولا يبنى من الأسماء إلا ما أشبه الحرف، إما في وضعه كالضمائر الموضوعة على حرف أو حرفين في نحو جئتنا، وحمل عليها ما تضمن معناها كنحن وإياي، وإما في معناه كأسماء الاستفهام، والشرط المتضمنة معنى همزة الاستفهام وإن الشرطية.

وَقَدْ تَقَضَّتْ مُلْحَةُ الإِعْرَابِ ... مُودَعَةً بَدائِعَ الآدَابِ

تقضت أي انقضت شيئاً فشيئاً والملحة الواحدة من الملح بضم الميم ما يستملح من الكلام المشار إليه بقوله في المقامات:

ولولا الطماح إلى شرب راح ... لما كان باح فمي بالملح

والبديع الشيء الغريب الذي لم يسبق إلى مثله ولقد صدق رحمه الله تعالى، فإنها مع سهولة ألفاظها مشحونة من العلم والآداب، أما العلم فقد اشتملت على مهمات علمي النحو والتصريف، وأما الأدب فما تضمنته أمثلتها من الحكم الجامعة والأحكام النافعة التي من وفقه الله لامتثالها وفهم معانيها واستعمالها بلغ الرتبة العليا، وحاز شَرَفي الآخرة والأولى كقوله: احذر صفقة المغبون، ولا تبع إلا بنقد في منى، واسعَ إلى الخيرات، وما الفخر إلا الكرم، الله الله عباد الله، يا نَهِماً دَعِ الشَّرَه، وخلِّ المزحَ والمجونا، وكلُّ لهو دنيوي مُوبِق، واعطف على سائلك الضعيف، وثِبْ واسمُ إلى المعالي.

وَجَاهِدُوا يا قَوْمِ حَتَّى تَغْنَمُوا ... وَقَاتِلُوا الكُفَّارَ كَيْمَا يُسْلِمُوا

ولا تنهر المسكينا، ولا تمار جاهلاً فتتعبا، ولا تأس أي ولا تحزن على ما فات، ولا تؤذ خلق الله، ولا تقل بلا علم، ولا تَحْسُ الطلا، أي لا تشرب الخمر ولا تهو المنى، أي لا تحب الأماني الكاذبة، ففي الحديث: «الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت، والأحمق من أتبع نفسه هواها، وتمنى على الله الأماني» إلى غير ذلك مما يستوجب أن نفرد له شرحاً، ولو لم يكن فيها إلا قوله:

وَاقْتَبِسِ العِلْمَ لِكَيْما تُكْرَمَا ... وَعاصِ أَسْبَابَ الهَوَى لِتَسْلَمَا

لكفاها فخراً على نظائرها إذ ليس بعد فضيلة العلم والعمل به، ومخالفة الهوى فضيلة ولا رتبة أشرف من حيازة رتبة العلم والعمل الجليلة، فنسأل الله التوفيق لما يحبه ويرضاه من العلم والعمل بمنه وكرمه.

فَانْظُر إِلَيْها نَظَرَ المُسْتَحْسِنِ ... وَحَسِّنِ الظَّنَّ بِها وَأَحْسِنِ

أي فانظر إليها نظر المستحسن لها لتقبل على حفظها نفسك، فإن من أساء ظنه بشيء، ولو بنبي لم ينتفع به، وحسن ظنك بها في أن تبلغ بها ما تؤمله من العلم، وأحسن إلى ناظمها بالدعاء كما أحسن إليك بها، ولهذا نصح رحمه الله تعالى، فإنها مشهورة البركة قل أن يبتدئ بها طالب إلا وينجح له مطلوبه، ويفلح، وذلك لأن ناظمها تلميذ الشيخ أبي إسحق الشيرازي صاحب (التنبيه والمهذب) وكان مجاب الدعوة كشيخه، وقد اشتملت هذه المنظومة على دعوات كثيرة لطالبها كقوله: اسمع هديت الرشد ولقيت الرشد، وقس على قولي تكن علامه، واحذر هديت أن تزيغ عنها، واحفظها عداك اللحن، واحفظ وقيت السهو، وإن تخرج تصادق رشداً

وأينما تذهب تلاقي سعداً، مع قوله متضرعاً: رب استجب دعائي، فالرجاء في كرم الله أنه قد استجاب دعاه وبلغه من النفع بها ما أمله ورجاه.

وَإِنْ تَجِدْ عَيْباً فَسُدَّ الخَلَلا ... فَجَلَّ مَنْ لا عَيْبَ فِيهِ وَعَلاَ

ولما حث الطالب على التزامها لما أودعها من العلم والأدب التمس منه إذا وجد فيها عيباً أن يسد خلله، وأصل الخلل

قومها الغارة فأنكروا ذلك، فلما نزلت بهم قالوا: صدقت حذام، فذهب مثلاً. وقطام اسم امرأة كما في الصحاح، قال: وأهل الحجاز يبنونه على الكسر في كل حال، وأهل نجد يجرونه مجرى ما لا ينصرف اهـ.

قوله: (في المقامات) أي إحداها وهي الدمشقية اهـ.

قوله: (ولهذا نصح إلخ) كذا بالأصل، ولا يخفى ما في هذه العلة وما بعدها من القلق اهـ.

الفرج التي تكون بين ألواح الباب وذلك ليكون ممن ستر عورة أخيه، ولا يكون من الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا، فإن الإنسان محل الخطأ والنسيان، ولا يسلم من الخطأ إلا كلام الله تعالى ورسوله المؤيد بالعصمة ﷺ، ولهذا قال الله تعالى: ﴿أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ [النساء: ٨٢] ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً، ولحسن موقع هذا البيت في القلوب والأسماع اشتهر في الآفاق وذاع حتى صار يتمثل به الخاص والعام، ويستشهد به في كل حال ومقام ثم ختمها بما بدأها به فقال:

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَوْلَى ... فَنِعْمَ مَا أَوْلَى وَنِعْمَ الْمَوْلَى
ثُمَّ الصَّلاةُ بَعْدَ حَمْدِ الصَّمَدِ ... عَلَى النَّبِيِّ الْهَاشِمِي مُحَمَّدِ
وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الأَطْهَارِ ... الْقَائِمِينَ فِي دُجَى الأَسْحَارِ

أي فالحمد لله على ما أولى أي ملك ووهب من النعم التي هي نعمة الإسلام، ثم نعمة العلم، ولهذا أثنى على النعم بقوله: فنعم ما أولى شكراً لها، لأن من استخف بالنعمة فقد كفر بها، وأثنى على المنعم بقوله: ونعم المولى لأن الثناء شكر، والشكر يوجب المزيد والمولى هنا المالك، ثم عقب الحمد بالصلاة على من أوصل الله تعالى إلينا هذه النعم كلها على يديه، وهو النبي الهاشمي المنسوب إلى جد أبيه هاشم المسمى محمداً ﷺ، لكثرة خصاله المحمودة، وعلى آله وأصحابه الذين جاهدوا في الله حق جهاده، وصدقوا ما عاهدوا الله عليه، ومهدوا قواعد هذا الدين، ونقلوه كما سمعوه إلى من بعدهم فجزاهم الله تعالى أفضل الجزاء، ووصفهم بالأطهار جمع طاهر، أما الآل فلمنطوق قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُم الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ [الأحزاب: ٣٣] وأما الأصحاب فلمفهوم قوله تعالى في اليهود: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ﴾ [المائدة: ٤١] وفي المشركين ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة: ٢٢] والدجى جمع دجية وهي ظلمة الليل.

تنبيه: يكره إفراد الصلاة على النبي ﷺ عن السلام وعكسه، فينبغي الجمع بينهما للتأكيد في قوله تعالى: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾ [الأحزاب: ٥٦] لكن ليس المراد بالجمع بينهما أن يكونا مقرونين، بل لا يخلو الكلام والمجلس عنهما معاً كما في التشهد، ومعلوم أن هذه المنظومة كلام واحد، بل يقال إنه نظمها في مجلس واحد واشتهر أنها بنت ليلة، وحينئذ فالشيخ قد جمع بينهما بحسب ما وافاه النظم فقال في أولها، وبعد فأفضل الصلاة والسلام وفي آخرها، ثم الصلاة بعد حمد الصمد ووصفه ﷺ في أولها بأنه سَيِّد الأنام، وباسمه العلم في آخرها فانتظم بهذه المنظومة عقد جواهرها، وجمعت بين طرفي الكمال بأولها وآخرها، ومع ذلك فلو قال ثم الصلاة والسلام الأبدي لكان أحسن خاتمة.

تنبيه: ولما كانت هذه المنظومة العجيبة والملحة الغريبة كما وصفها ناظمها بفيه، وصاحب البيت أدرى بالذي فيه، وكما وصفناها أيضاً من اشتهار عموم بركتها نثراً، وكان الدين النصيحة أحببت أن أختم هذا الشرح بمضمون ذلك شعراً، فنظمت في حث الطالب للعربية عموماً، وعلى الاعتناء بهذه المنظومة خصوصاً فقلت:

إنْ شِئْتَ نَيْلَ الْعِلْمِ وَالآدَابِ ... وَبَرَاعَةً في فهم كل كتابِ
وتلاوة القرآن حقَّ تلاوة ... لفظاً وتفسيراً وَفَصْلَ خِطَابِ
وقراءة السُّنن المنيرة تابعاً ... آثارها مُتَوَخِّياً لِصَوابِ
وبلوغ غايات البلاغة عارفاً ... بمواقع الإيجاز والإطناب
فابدأ بعلم النحو فهو أساسها ... لا يمتري في ذا أولو الألباب
ومتى أردت النجح فيه بادياً ... فاشدد يديك بملحة الإعراب
رحم الإله إمامها من ناظم ... محض النصيحة معشر الطلاب
حازَ الفضيلة سابقاً في نظمها ... من قبله وأتى بكلِّ عُجَابِ
وأجادَ في إيضاحها وبيانها ... والضرب للأمثال في الأعقاب
فجزاهُ ربُّ الناس خَيْرَ جزائه ... عنا وآتاه جزيل ثواب

وأحله دار الكرامة عنده بالفوز وَالزُّلْفَى وحسن مآب
وكذا مشايخنا وأبنانا معاً والوالدين وسائر الأحباب
ثم الصَّلاة مع السلام على النبي محمدٍ والآلِ والأصحابِ

الفهرس